جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومى

مذكرة داخلية رقم (٣٠٠)

محاضرات فى التخطيط القومى الشامل

اعداد

دكتور صقر أحمد صقر

القاهرة

طريق صلاح سالم مدينة نصر

الخطة
٩٩-١٨٠٧٥

الفصل الأول

مقدمة

التخطيط القومي الشامل
معناه ـ ضرورته ـ متطلباته

أ ـ تمهيد :

بدأ العمل بنظام التخطيط القومي الشامل كأسلوب جديد لحل المشكلة الاقتصادية في عام ١٩٢٨ مع بداية الخطة الخمسية الاولى في الاتحاد السوفيتي في هذا العام . وبالرغم من أن نجاح الثورة الاشتراكية هناك قد تم منذ عام ١٩١٧ الا أن القيادة الجديدة في الاتحاد السوفيتي حاولت اتباع أساليب متعددة لحل المشكلة الاقتصادية في المجتمع الجديد الى أن وصلت عن طريق التجربة والخطأ ـ الى اتباع اسلوب التخطيط القومي الشامل . وقد كانت فترة التجربة والخطأ هذه ضرورية لقلة الدراسات الخاصة بكيفية عمل الاقتصاد الاشتراكي قبل نجاح الثورة الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي ـ حيث ركزت معظم هذه الدراسات على العوامل الكامنة في النظام الرأسمالي نفسه والتي ستؤدي به الى الانهيار ودون التعمق في دراسة المشاكل المتوقعة في ادارة الاقتصاد الاشتراكي وكيفية معالجتها . وقد دعى هذا أحد الاقتصاديين الماركسيين[1] ـ وهو الاستاذ بول سويزي الى ان يصف النظرية الماركسية بأنها نظرية التطور الرأسمالي "The Theory of Capitalist Development"

وفي بادىء الامر كانت هناك شكوك كثيرة تراود عددا من الاقتصاديين البورجوازيين في امكانية نجاح مثل هذا النظام في حل المشكلة الاقتصادية . وقد تركزت هذه الشكوك في النقاط التالية :

أ ـ تعذر اجراء الحساب الاقتصادي في ظل هذا النظام نظرا لان اسعار السلع وخدمات عناصر الانتاج ستحدد بقرارات ادارية قد لا تعكس بالضرورة ـ قوى العرض والطلب في هذه الاسواق ـ وهذا سيؤدي الى صعوبة الوصول الى التخصيص الامثل للموارد .

(1) Paul Sweezy, The Theory of Capitalist Development (New York: Oxford University Press, 1942).

ب ـ الصعوبات التي قد يصادفها جهاز التخطيط المركزي في محاولته لتقدير الحاجات الاجتماعية المختلفة .

جـ ـ تطبيق الخطة المركزية سوف يؤدي الى الحد من مبدأ سيادة المستهلك .

وبالرغم من هذه الشكوك ـ والتي سوف نتعرض لها بالتفصيل فيما بعد ـ فان العمل بنظام التخطيط القومي الشامل قد اتجه الى الانتشار بعد الثلاثينات ويرجع هذا الى عوامل متعددة يمكن أن نوجز أهمها فيما يلي :

أ ـ النمو الاقتصادي المطرد الذي حققه الاتحاد السوفيتي بعد اتباع اسلوب التخطيط القومي الشامل ـ حيث بلغ معدل نمو الانتاج الصناعي ، على سبيل المثال ، الى ما يزيد على ١٥٪ سنويا في الفترة من ١٩٢٨ ـ ١٩٤٠ (١) .

ب ـ الازمة الاقتصادية العالمية التي مرت بها البلاد الرأسمالية في الفترة من ١٩٢٩ الى ١٩٣٢ والمعروفة باسم " الكساد العظيم " وما أدت اليه من تعطل في القوة الانتاجية لهذه البلاد (زاد عدد المتعطلين في هذه البلاد على ٢٥ مليون عامل كما انخفض الدخل القومي فيها بما يتراوح بين ٣٠ الى ٥٠٪ عن مستواه عام ١٩٢٩ . وقد أثبتت هذه الازمة عجز النظام الرأسمالي عن تحقيق التوازن عند المستوى الذي يحقق التوظف الكامل لعناصر الانتاج وبالتالي ضرورة التدخل الحكومي عن طريق السياسة المالية او السياسات النقدية لتصحيح اي اختلال في الطلب الفعال .

جـ ـ أدت الحرب العالمية الثانية الى ضرورة توجيه النشاط الانتاجي في البلاد المتحاربة لخدمة الحرب وما استلزمه ذلك من ضرورة التدخل المباشر للدولة في تسيير عجلة الاقتصاد ووضع أولويات محددة للانتاج والتوزيع . وبانتهاء الحرب كان التدخل الحكومي لازما أيضا للاسراع في تعمير ما خربته الحرب .

---

(1) Maurice Dobb, Economic Growth and Underdeveloped Countries, (International Publishers, 1963) p. 15.

د - أخذ كثير من البلدان الاوربيه والآسيوية بالنظام الاشتراكي بعد الحرب العالمية الثانية • وقد ادى هذا الى ضرورة التنظيم الاشتراكي للانتاج عن طريق التخطيط القومي الشامل •

هـ - حصول الكثيرمن بلدان العالم الثالث على استقلالها ومحاولتها القضاء على التخلف والجمود الذى يعانى منها اقتصادها وايضا القضاء على الفوارق الشاسعة فى الدخل بينها وبين البلاد المتقدمة - والتى قد تزداد اتساعا بدون التدخل فى ادارة الاقتصاد القومى والعمل على الارتفاع السريع بمعدلات نمو الدخل عن طريق الاخذ بنظام التخطيط •

٢ - تعريف التخطيط القومى الشامل :

يمكننا تعريف التخطيط القومى الشامل بأنه مجموعة التنظيمات والسياسات والترتيبات التى تم الاتفاق عليها من أجل تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع فى المستقبل بطريقة مثلى (١) • وهذا يعنى ان جوهر عملية التخطيط القومى الشامل هو اعداد القرارات اللازمة لتعبئة وتخصيص الموارد الاقتصادية المتاحة بغرض الوصول الى الاستخدام الامثل لهذه الموارد فى ضوء الاهداف التى يحددها المجتمع • وفى هذا التعريف يمكننا ملاحظة مايلى :

أ - أن التخطيط القومى الشامل هو تنظيم اجتماعى لحل المشكلة الاقتصادية اذ أنه يضع تصور معين للوضع الاقتصادى المستهدف فى المجتمع ويحدد - فى نفس الوقت - كيفية الوصول الى هذا الوضع • وهذا يعنى ان التخطيط وسيلة لاغاية ويتميز بأنه وسيلة منظمه ومستمرة •

---

(١) انظر: Charles Bettlheim. Studies in the Theory of Planning (London: Asia Publishing House, 1961) p. 3.

انظر ايضا : ابراهيم سعد الدين : التخطيط القومى الشامل - معناه ومفهومه - مذكرة رقم ١٣٢ - معهد التخطيط القومى •

ومن هذا التحديد يمكننا أن نقرر أن عملية التخطيط القومي الشامل تتضمن أمرين اساسيين : الاول هو تحديد أهداف مسبقة يرجى تحقيقها ، والثاني يتضمن تحديد الوسائل والأساليب الكفيلة بتحقيق هذه الاهداف .

ب — ان اختيار الاهداف لابد وان يتم بواسطة جهاز مركزي مسئول . وهذا يعني ان تحديد الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية هي مسألة سياسية في المقام الاول . والسبب في ذلك ان الاجهزه المركزيه هي وحدها التي تتحمل مسئولية النتائج المترتبة على التخطيط . ويقتصر دور المخطط على توضيح الحدود الممكنه للاهداف المختلفة والسياسيات والاجراءات اللازمة لتحقيق هذه الاهداف والتكلفة الاجتماعية التي تتضمنها الاهداف المختلفة خاصة فيما يتعلق بمعدلات الادخار ، معدلات النمو في انتاجية العمل ، الأحجام اللازمة من الصادرات أو من النقد الاجنبي .... الخ .

جـ — نتيجة لذلك سوف نجد أن تحديد واختيار الاهداف يتوقف على مدى تقدير القيادة السياسية للظروف التي يمر بها المجتمع ، المشاكل الاقتصادية الملحة ، الامكانيات المتاحة ... الخ . ولهذا فسوف نجد ان هذه الاهداف قد تتراوح بين تحقيق اكبر زيادة ممكنة في الدخل القومي ، اعادة توزيع الدخل (سواء بين الطبقات الاجتماعية المختلفة أو بين الاقاليم المختلفة) ، ضمان حد أدنى لمستوى المعيشة ، توفير حجم معين من فرص العمالة ، تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ... الخ

د — أن جهاز التخطيط لابد وان يحدد الاساليب والاجراءات اللازمة لتنفيذ أهداف الخطة مع تقييم نسبي لكل منها . وقد يتم وضع هذه الاساليب والاجراءات في شكل بدائل حتى يمكن للمسئولين الاختيار بين هذه البدائل . وتتطلب هذه المسألة اعداد دراسات عن الهيكل الاقتصادي القائم ومدى التشابك الموجود بين القطاعات المختلفة معاملات رأس المال في القطاعات المختلفة ، المعاملات الخاصة بالواردات بالنسبة للقطاعات المختلفة ، معدلات الضرائب المباشرة وغير المباشرة وهكذا .

لاحظ أيضا انه من الضروري ان يكون هناك تنسيق بين أدوات السياسة الاقتصادية المستخدمة في تحقيق الاهداف الموضوعة .

هـ ـ أن التخطيط ينصب اساسا على المستقبل وهذا يعني أن هناك قدر معين من عدم التأكد والمخاطره • وبالرغم من أن هدف التخطيط لابد وان يكون التخفيض من أثر هذين العاملين بقدر الامكان الا ان وجودهما يوضح ضرورة وجود حد أدنى من المرونة بالنسبة للاهداف أو أدوات السياسة الاقتصادية حتى يتم تعديلها طبقا لما يستجد من ظروف قد تكون خارجة عن ارادة المخطط (نشوب حرب او استمرارها مثلا ، حدوث بعض الكوارث الطبيعية ، أو انتشار الآفات وتأثيرها على الانتاج من محاصيل معينة ••• الخ) •

و ـ أخيرا ينبغي أن نلاحظ التفرقه بين الخطه والتخطيط حيث أن الخطه ما هي الا مجموعة القرارات التنفيذية التي حددت من أجل تحقيق الاهداف المتفق عليها ـ في حين ان التخطيط هو عباره عن عمليات مستمرة ولا يقتصر على هذه المجموعة من القرارات التي تصدر وينتهي بصدورها التخطيط • وتشمل هذه العمليات ـ كما سبق أن أوضحنا ـ تحديد الاهداف واختيار الوسائل وأدوات السياسة الاقتصادية اللازمة ، جمع البيانات والمعلومات الاحصائية عن الاقتصاد القومي ، متابعة تنفيذ هذه القرارات مع اجراء تقييم مستمر لمدى التقدم في تنفيذ الاهداف ••• وهكذا •

٣ ـ ضرورة التخطيط القومي الشامل :

سوف نناقش ضرورة التخطيط القومي الشامل بالنسبة لمجموعتين من البلاد : المجموعة الاولى هي البلاد الاشتراكية والمجموعة الثانية تختص بالبلاد المتخلفة [1] • وبالرغم من أن كثيرا من البلاد المتخلفه يحاول تطبيق الاشتراكية كنظام اجتماعي الا ان هناك فروقا جوهرية بين هاتين المجموعتين من البلاد تجعل من المستحسن الابقاء دائما على هذه التفرقة •

(١) لا يوجد هناك اتفاق عام حول هذه التسمية حيث يفضل بعض الاقتصاديين لفظ البلاد النامية بينما يفضل البعض الاخر استخدام تعبير البلاد المتأخره في حين يفضل فريق ثالث اصطلاح البلاد الاقل نموا ـ راجع مذكرة الدكتور زينهم كابس في التنمية والتخلف •

وفى البلاد الاشتراكية نجد ان الملكية العامة لوسائل الانتاج تحتم تدخل الدولة ومسئوليتها بشكل مباشر عن تسيير الاقتصاد القومى عن طريق التخطيط الشامل والالزامى. التخطيط اذن فى هذه البلاد هو اسلوب الحياه العادى للاقتصاد القومى حيث يقع على عاتق الدولة عبء ادارة المشروعات الانتاجية المختلفة • وهذا التغيير فى طبيعة علاقات الملكية يؤدى بالضرورة الى تغيير فى الاهداف التى يهدف المجتمع الى تحقيقها من خلال الخطة وفى هذا الصدد نجد ان شارل بتلهيم يؤكد بأن الهدف الاساسى للتخطيط فى المجتمعات الاشتراكية هو الارتفاع المنظم بمستوى معيشه العاملين والاشباع المتزايد للحاجات الاجتماعية(١)

وبالرغم من ضرورة التخطيط القومى الشامل فى البلاد الاشتراكية يمكننا ان نقرر انه لا يوجد اسلوب واحد للتخطيط تتبعه كل هذه البلاد • وتختلف هذه الاساليب فيما بينها بصورة أساسية فى درجة المركزية فى اتخاذ القرارات المختلفة • ففى حين نجد الاتحاد السوفيتى ومعظم بلاد الكتلة الاشتراكية ينهج نحو قدر كبير من المركزية فى اتخاذ القرارات نجد بلدا مثل يوجوسلافيا يترك قدرا كبيرا من الحرية للوحدات الاقتصادية المختلفة فى اتخاذ القرارات الخاصة بها (أى يتبع اسلوب التخطيط اللامركزى) •

ومن الملاحظ ان الاختيار بين هذه الاساليب المختلفة للتخطيط لا يتحدد مرة واحدة والى الابد وانما اتباع أى اسلوب من هذه الاساليب يتوقف على عوامل متعدده • ففى الاتحاد السوفيتى - على سبيل المثال - نجد انه مع بداية اتباع التخطيط القومى الشامل أولت القيادة السياسية فى ذلك الوقت جل اهتمامها للنمو السريع والتصنيع للتمكن من مواجهة التحرشات والتحديات من البلاد الرأسماليه • واقتضى ذلك اتباع اسلوب التخطيط المركزى الذى تحدد فيه هيئة التخطيط المركزى الاهداف الانتاجية للصناعات المختلفه خلال فترة الخطة وتلزم الوحدات الانتاجية المختلفة فى داخل هذه الصناعات بتنفيذ هذه الاهداف - ومع النمو المضطرد للاقتصاد السوفيتى وزيادة تعقده نجد هناك اتجاه فى السنين الاخيره نحو تخفيف مدى المركزية الموجود فى اتخاذ القرارات ومحاولة ترك الحرية للوحدات الاقتصادية المختلفة لاتخاذ القرارات المتعلقة بنشاطها اليومى •

وفى هذا الصدد يمكننا الاستعانه برسم توضيحى يوضح العلاقات الممكنه بين درجة المركزية فى اتخاذ القرارات وبين انواع ملكية عناصر الانتاج بالنسبة للنظم الاقتصادية المختلفة •

فلو تصورنا تمثيل درجة المركزية فى اتخاذ القرارات على المحور الافقى - فاننا بدأ من أقصى اليسار بلا مركزية مطلقه فى اتخاذ القرارات وتزداد درجة المركزية بالاتجاه نحو اليمين الى ان نصل الى المركزية التامه فى اتخاذ القرارات فى اقصى اليمين • وبالمثل لو وضعنا ملكية عناصر الانتاج على المحور الرأسى - فاننا نبدأ من أعلى نقطه على المحور بملكية خاصة لعناصر الانتاج ثم يتجه نصيب الملكيه الخاصه للانخفاض بالتحرك الى أسفل (أى يزداد نصيب الملكية العامه) حتى نصل الى أسفل نقطة على المحور حيث نصل الى الملكية العامه لجميع وسائل الانتاج •

ومن الواضح ان الاختلاف بين النظم الاقتصادية المختلفه يمكن ان يتضح بسهولة من مكان هذه النظم على الشكل التالى :

الشكل رقم (١)

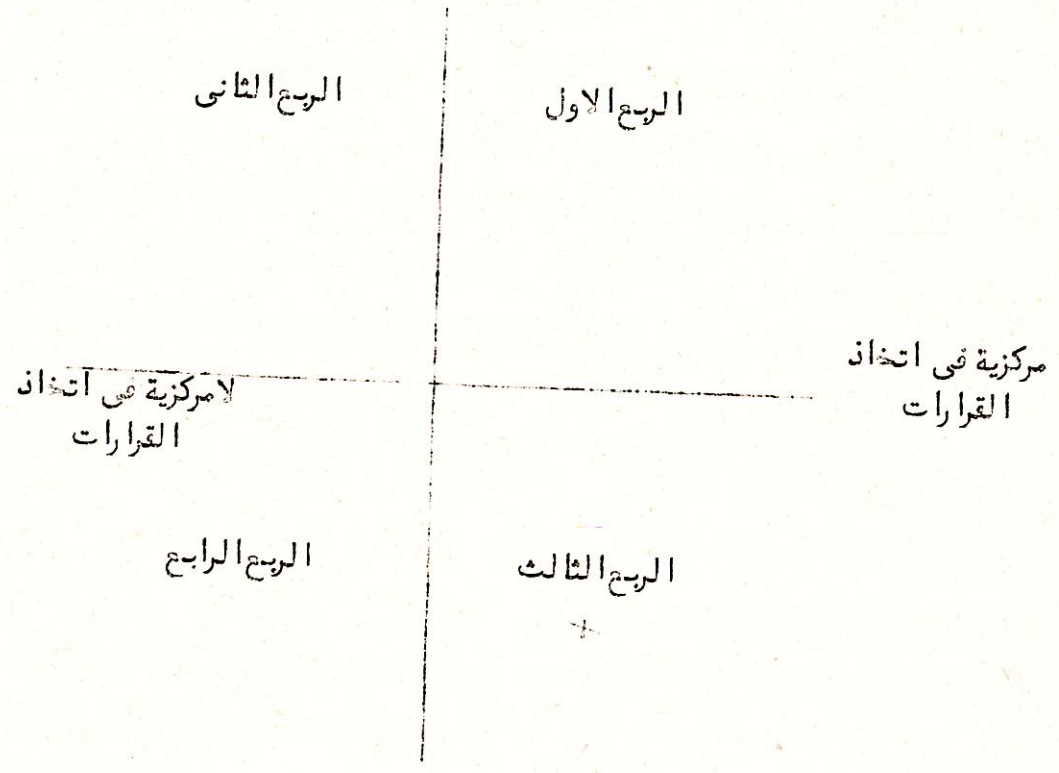

المتقدمة • وتبدو جسامة المشكلة التي تواجهها هذه البلاد اذا تبينا ان الدخل المحلي الاجمالي بالنسبة للفرد وصل الى ٣٥٣٦ دولار في الولايات المتحدة عام ١٩٦٥ (١) (وهو الان يزيد على ٥٠٠٠ دولار) وسكان الولايات المتحدة يمثلون ٥ر٨ من مجموع سكان العالم في حين ان متوسط الدخل لـ ٥٣ ٪ من مجموع سكان العالم (ويقطن معظمهم في بلاد العالم الثالث) وصل الى ٩٥ دولار بالنسبه للفرد في عام ١٩٦٥ •

ومما يزيد المشكلة تعقيدا ان فجوة الدخل بين البلاد المتقدمة والبلاد المتخلفة لاتبقى على مستواها الحالي فقط وانما نجدها في اتجاه الى الزيادة • في الفترة من ١٩٦٠ حتى ١٩٦٥ بلغ معدل نمو الدخل ٤ر٤٪ في المتوسط في البلاد المتخلفة وتشمل بلاد افريقيا (ماعدا جنوب افريقيا) وآسيا (ماعدا اليابان واسرائيل) وامريكا اللاتينية والبرتغال ومالطه • واذا اخذنا في الاعتبار معدل نمو الدخل بالنسبه للفرد (أي اجرينا التصحيح بالنسبه للزيادة في السكان) سوف نجد ان هذا المعدل يصل الى ٧ر١٪ — في حين ان معدل نمو الدخل في البلاد المتقدمة في تلك الفترة وصل الى ٥٪ سنويا ، كما ان معدل نمو الدخل بالنسبة للفرد وصل الى ٦ر٣٪ (٢) •

وانخفاض مستوى الدخل ينتج عنه ظاهرة معينه أطلق عليها بعض الاقتصاديين حلقه الفقر المفرغة (٣) والتي تنشأ نتيجه لوجود مجموعة من القوى المتشابكة التي تعتمد كل منها على الاخرى وتعمل وتتسبب في الابقاء على فقر البلاد الفقيرة • فنظرا لانخفاض مستوى الدخل الحقيقي فان القدرة على الادخار تكون محدودة • ولكن انخفاض الدخل ينتج عن انخفاض معدلات الانتاجية التي تتأثر بنقص رأس المال • ونقص رأس المال يعتمد بلاشك على القدرة على الادخار — وهكذا •

---

(١) Everett E. Hagen, The Economics of Development, (1968), Chapter 1, p. 27.

(٢) هذه البيانات لاتشمل بلاد الكتلة الاشتراكية • أنظر المرجع السابق •

(٣) R. Nurkse, Problems of Capital Formation in Underdeveloped Countries (New York : Oxford University Press, 1964), p. 4.

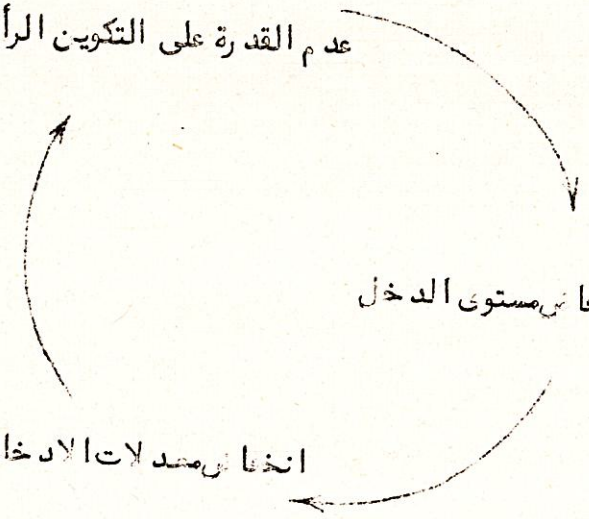

غير ان مشاكل التخلف التى تعانى منها البلاد المتخلفه لاتقتصر فقط على انخفاض مستويات الدخل فيها بالنسبه للبلاد المتقدمة واتجاه فجوة الدخل هذه الى الزيادة بمرور الزمن ، أو على حلقة الفقر المفرغة التى تعانى منها معظم هذه البلاد ولكنها تمتد لتشمل - كما سنوضح فى البند المقبل - العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والحضارية التى تساعد على استمرار المشكلة وتثبيت جذورها ، وهذا يوضح ضرورة اتباع اسلوب التخطيط القومى الشامل كأسلوب من أساليب التنمية الاقتصادية يتعين على البلاد المتخلفه اتباعه للقضاء على التخلف وتحقيق التنمية السريعة والمتوازنة لاقتصاداتها الوطنية .

٤ - جسامة مشكلة التخلف :

حتى يتبين لنا ابعاد المشكلة التى تواجهها البلاد المتخلفة وضرورة التخطيط من أجل التغلب على هذه المشكلة سوف نحاول هنا باختصار مقارنة الظروف التى تواجهها هذه البلاد الآن بالظروف التى مرت بها البلاد المتقدمة فى فترة ماقبل الثورة الصناعية (أى الربع الاخير من القرن الثامن عشر) (١) . ويمكننا ان نفصل ذلك اذا قارنا الموقف فى كلتا

(1) Simon Kuznets, "Underdeveloped Countries and the Pre-industrial Phase in the Advanced Countries", Published in Agrawala and Singh (eds.), The Economics of Underdevelopment (London: Oxford University Press, 1958).

المجموعتين بالنسبه لمستوى دخل الفرد ، التفاوت فى توزيع الدخل ، الموقف السكانى (سواء من ناحية حجم السكان او الزيادة السنوية فى عدد السكان) ، مدى التجانس الحضارى واللغوى ، ودرجة تطور النظام الاجتماعى والسياسى .

بالنسبة لمستوى دخل الفرد نجد ان التقديرات الخاصة بمستوى دخل الفرد فى البلاد المتقدمة قبل الثورة الصناعية تشير الى انه كان يتراوح بين ١٥٠ ، ٣٠٠ دولار بأسعار عام ١٩٥٢ وهو مستوى أعلى من مستوى دخل الفرد فى كثير من البلاد المتخلفه الآن . وبالنسبه للتفاوت فى توزيع الدخل نجد انها فى كثير من البلاد المتخلفة اليوم اكبر منها فى البلاد المتقدمة فى مرحلة ما قبل الثورة الصناعية .

فيما يتعلق بالموقف السكانى نجد ان حجم السكان فى البلاد المتقدمة قبل الثورة الصناعية كان حجما ضئيلا بالنسبة لحجم السكان فى بعض البلاد مثل الصين ، الهند اندونيسيا . بالاضافة الى ذلك نجد ان معدل نمو السكان فى البلاد المتخلفه الان يعد أعلى بكثير من هذا المعدل فى البلاد المتقدمة فى تلك الفترة . وبخصوص التجانس الحضارى واللغوى نجد ان درجة التجانس هذه كانت اكبر بكثير منها فى البلاد المتخلفة الان .. وواضح ان درجة التجانس لها علاقة وثيقة بامكانية تحريك النظام الاجتماعى وتطويره . وأخيرا نجد انه فيما يختص بدرجة تطور النظام الاجتماعى والسياسى ان تقدم البلاد الغربيه كان نتيجة لعملية الاقتباس والتعلم من الانظمة المجاوره والمتقدمه (فى ذلك الوقت) فى البلاد العربية وفى بلاد الشرق الاقصى يضاف الى ذلك ان الثورات التى مرت بها هذه البلاد من الناحية الثقافية والسياسية والدينية والاكتشافات الجغرافية الكبرى - وكل هذا حدث فى الفترة مابين القرن الثالث عشر والقرن السادس عشر - كانت فى غاية الاهمية كمقدمة لعملية التنمية الاقتصادية التى تلت هذه الفترة . على العكس من ذلك نجد ان البلاد المتخلفة الآن يتحتم عليها ان تحقق كل هذه الثورات فى نفس الوقت الذى تحاول فيه بداية او الاستمرار فى عملية التنمية .

اخيرا ينبغى ان نلاحظ ان الاستغلال والنهب المنظم لموارد المستعمرات الذى ابتدأ فى الانتشار فى تلك الفترة كانت له آثار كبيرة فى دفع عملية النمو بالبلاد المتقدمة - على عكس الحال فى البلاد المتخلفه التى لا يزال بعضها يعانى حتى الان اما من الآثار المباشرة او غير المباشرة لهذه العملية .

ومن ناحية اخرى نجد ان هناك بعض الظروف المشجعة لعملية النمو فى البلاد المتخلفة الان • فالكشوف والاختراعات العلمية التى تمت حتى الان تعتبر ثروة عالمية يمكن للبلاد المتخلفة ان تستفيد منها بدون الحاجة الى اية نفقات جديدة • وهذا العامل يعتبر من أهم الوفورات الاقتصادية التى تحظى بها البلاد المتخلفة الان • غير ان هناك بعض المحاذير التى ينبغى الاشارة اليها :

- أن هذه الاختراعات والاكتشافات تمت لحل بعض المشاكل التى تواجه البلاد المتقدمة وهذه قد لاتكون بالضرورة هى نفس المشاكل التى تواجه البلاد المتخلفة • فعلى سبيل المثال الاختراعات التى تحاول التوفير فى عنصر العمل عن طريق الارتفاع بمستوى ميكنة الالات قد لاتناسب كثيرا من البلاد التى تعانى من التضخم السكانى مثل الوضع عندنا هنا فى ج • م • ع •
- أن الحصول على هذه المخترعات وتنفيذها فى البلاد المتخلفه سوف يحتاج الى موارد مادية وبشرية قد لايكون فى الامكان الوفاء بها •
- أن كثيرا من هذه الاختراعات قد يكون عاملا معوقا للتنمية الاقتصادية • فانتشار وسائل المواصلات ووجود عامل التقليد والمحاكاة لمستوى المعيشة فى البلاد المتقدمة ادى الى انتشار عادات استهلاك السلع المعمره والترفيه فى البلاد المتخلفة • وهذا يؤدى الى تخفيض المدخرات الممكن توجيهها لعملية التنمية •

العامل الاخر الذى يمكن أن يسهم فى الاسراع بتنمية البلاد المتخلفه هو ان ازدياد عدد البلاد المتقدمة الان وارتفاع مستواها المادى يمكنها من المساهمة فى الاسراع بعملية النمو فى البلاد المتخلفة عن طريق تقديم المساعدات المادية والفنية •

٥ - تعريف تخطيط التنمية الاقتصادية :

بالرغم من اننا ناقشنا تعريف التخطيط القومى فى البند رقم (٢) من هذا الفصل الا ان ذلك التعريف يتصف ببعض التعميم بمعنى امكانية تطبيقه على اى نوع من المجتمعات • ومن مناقشتنا لضرورة التخطيط فى البلاد المتخلفة ولابعاد المشكلة التى تواجهها هذه المجموعة من البلاد اتضح لنا ان المشكلة الاساسية التى تواجهها هذه البلاد هى انخفاض مستويات

الدخول وضرورة العمل على الارتفاع المطرد فى هذه المستويات بالدرجة التى تسمح بتحقيق زيادة فى الدخل بالنسبة للفرد - أى بالشكل الذى يسمح بزيادة هذه المعدلات على معدلات نمو السكان - ولهذا فانه من الضرورى - فى ضوء هذه المناقشة - وضع تعريف اكثر تحديدا لتخطيط التنمية الاقتصادية .

بيد أنه قبل الشروع فى مناقشة تعريف تخطيط التنمية الاقتصادية فانه تجدر الاشارة الى ان لفظ التنمية الاقتصادية لايتعادل مع التنمية الكاملة للمجتمع . فالتنمية الاقتصادية ليست الا جزءا - أو بعدا واحدا - للتنمية القومية . وتشمل التنمية القومية بالاضافة الى التنمية الاقتصادية - التنمية الاجتماعية والسياسية . والتشابكات الموجوده بين هذه الانواع المختلفه من التنميه من الاهميه بمكان حيثانها توضح الى اى حد تحدد التنمية السياسية والاجتماعية والحضارية التنمية الاقتصادية ودرجة تحديد هذه الاخيره لكل انواع التنمية السابقة . وهذا يوضح ضرورة اتباع اسلوب العلوم المتداخلة (Interdisciplinary Approach) فى دراسة عملية التنمية حتى يمكن توضيح كيفيه التأثير المتبادل بين العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية .

يمكننا اذن أن نعرف تخطيط التنمية الاقتصادية بأنه العملية التى من خلالها يمكن تحقيق زيادة مستمرة فى دخل الفرد الحقيقى فى بلد معين على مدار فترة زمنية طويلة(١) وهنا ينبغى ان نركز على الالفاظ الآتية :

- العملية : وتعنى وجود قوى معينه والتى تعمل فى شكل سببى ومتشابك . هذه القوى تكشف المنطق أو الطريقة التى لابد وان يتم بها تخطيط التنمية الاقتصادية .
- دخل الفرد : اذا كان الاهتمام بتنمية البلاد المتخلفة ينبع من الرغبة فى ازالة الفقر المدقع الذى يعانى منه أغلبية السكان فانه لابد من تحديد زيادة دخل الفرد الحقيقى كهدف اساسى لعملية التنمية بدلا من مجرد زيادة الدخل القومى بدون تصحيحه بالنسبه للتغير فى السكان . وهذا يعنى أن زيادة الدخل القومى التى تصاحبها زيادة مماثلة فى السكان وبالتالى لاينتج عنها أى زيادة فى دخل

---

(١) G. M. Meier, Leading Issues in Economic Development (New York: Oxford University Press, 1970), Chapter 1.

الفرد لايمكن ان تعتبر على انها تنمية اقتصادية ٠

ـ فترة زمنية طويلة : ومؤدى ذلك الاهتمام بان تكون التنمية عملية مستمرة وتؤدى الى زيادة مستمرة فى دخل الفرد الحقيقى ولاتقتصر على فترة قصيرة ـ أى أن الاتجاه الصعودى لدخل الفرد على مدار عشرات السنين ـ عشرين أو ثلاثين سنه مثلا ـ هو المؤشر الواضح لعملية التنمية ٠ ومن وجهة النظر هذه فان خطه للسنوات الخمس لايمكن ان تعتبر الاكبداية لعملية التنمية ويبقى الامر معلقا على ما اذا كان من الممكن الاستمرار فى زيادة دخل الفرد فى الخطط التالية على المدى الطويل ٠ ولهذا ينبغى ان نفرق بين بداية عملية التنمية والمهمة الاصعب وهى ان تستمر هذه العملية فى الاجل الطويل ٠

وبالرغم من ان الزيادة فى دخل الفرد الحقيقى يمكن ان تستخدم كهدف اساسى لعملية التنمية ، فانه من الشائع ايضا تفسير التنمية الاقتصادية فى ضوء بعض الاهداف المشتقة او الثانوية فعلى سبيل المثال نجد ان تحقيق توزيع معين للدخل يمكن ان يعتبر هدفا آخر من أجل القضاء على الفوارق الكبيرة فى توزيع الدخل ٠ كما ان اشتراط تخفيض عدد الافراد الذين يعيشون دون مستوى معين من الدخل الحقيقى عادة ما يمثل احد الاهداف المشتقة من الهدف الاساسى ٠ يمكننا ايضا ان نجد بعض الاهداف المشتقه مثل تحديد حد ادنى للاستهلاك لا يمكن تخفيضه ، تحديد حد أقصى للبطالة لايمكن تجاوزها ، تنويع الانتاج فى الاقتصاد القومى ، ٠٠٠ الخ ٠

واضح اذن ان مفهوم التنمية الاقتصادية سيختلف باختلاف اهداف السياسة الاقتصادية المنتقاه ٠ وبالرغم من أن الزيادة المستمرة فى دخل الفرد الحقيقى يعتبر كمؤشر تقريبى الا انها تعد احسن المعايير الموجودة بالنسبه للهدف الاساسى ٠ فاذا اتفقنا على ان هذا هو الهدف الاساسى لعمليه التنمية الاقتصادية فانه من الممكن تفسير الاهداف المشتقه اما كتعديلات فى الهدف الاساسى او كوسائل لتحقيق هذا الهدف ٠

ولهذا فان نظرتنا الى التنمية الاقتصادية لاينبغى ان تكون على انها هدف فى حد ذاته وانما كوسيلة للتغلب على مشاكل الفقر المزمن وفى تقديم الآمال فى امكانية اصلاح المجتمع ٠

٦ - المشاكل الاساسيه التي يواجهها تخطيط التنمية الاقتصادية :

في ضوء التعريف السابق نجد ان الامر الهام بالنسبه لتخطيط التنميه الاقتصادية يتمثل على حد قول الاستاذ اوسكار لانجه (١) في ضمان توجيه قدر كاف من الاستثمارات لتحقيق زيادة كافية في الدخل القومي تفوق الزيادة المتوقعه في حجم السكان بالدرجة التي تسمح بالزيادة المستمرة في دخل الفرد . أي ان العامل الاستراتيجي هنا هو الاستثمار . وعلى هذا فان مشكلة تخطيط التنمية الاقتصادية هي في ضمان تنفيذ قدر كاف من الاستثمارات سنويا وعلى مدى زمني طويل ثم ضمان توجيه هذه الاستثمارات الى القطاعات التي تحقق اسرع نمو ممكن للطاقة الانتاجية في الاقتصاد القومي .

واذا كانت اول المشاكل الاساسية التي يواجهها تخطيط التنمية هي تعبئة الموارد لأغراض الاستثمار المنتج بشكل مؤثر وفعال فانه يمكن لهذه البلاد ان تقوم بهذه العملية عن طريق تأميم الصناعات الاساسية والبنوك وشركات التأمين والتجاره .. الخ حتى يمكنها توجيه الارباح المتولده في هذه القطاعات الى الاستثمار ، تأميم الشركات الاجنبيه واستخدام الأرباح المتولده في هذه الشركات لنفس الغرض ، العمل على زيادة مدخرات القطاع الزراعي ، توفير الحوافز للمدخرات الشخصية وتوجيهها للاستثمارات المنتجه ، وأخيرا مساهمة الحكومة في زيادة المدخرات القومية عن طريق زيادة كفاءة الجهاز الضريبي وتخفيض نفقات الجهاز الاداري في الدولة .

ومن الواضح ان حجم هذه الاستثمارات لابد وان يكون بالقدر الكافي الذي يمكن من احداث طفره حقيقيه في معدل نمو الاقتصاد القومي لكي يمكنه من الانتقال من مرحلة الركود الى مرحلة التنمية المستمرة . ولاحداث هذه الطفره (أو النقله) لابد وان تكون الاستثمارات بالقدر الكافي لاحداثها ولا تقتصر على الكميات المحدوده التي توجه للاستثمار في شكل كميات صغيره في مشروعات متعدده وتعجز بالتالي عن احداث التغير المطلوب . ولابد ايضا ان تتحقق هذه الزيادة في الاستثمار على مدى زمني طويل حتى يمكن دفع الاقتصاد القومي الى مرحلة التنمية المستمرة .

(١) Oscar Lange, Economic Development, Planning, and International Cooperation, (Central Bank of Egypt) Cairo, 1961.

وتتمثل المشكلة الثانية في توجيه الاستثمارات بالشكل الذى يسمح بتحقيق أسرع معدل لنمو الانتاج . وهذا يعنى اولا تركيز الاستثمارات في القطاعات التى تسمح بزيادة الطاقة الانتاجية أى في الصناعات التى تنتج آلات الانتاج . ويمكن ان يتم هذا اما بشكل مباشر عن طريق توجيه الاستثمارات الى اقامة مشروعات القوى المحركة ، الحديد والصلب ، صناعة الآلات ، انتاج المواد الاوليه وهكذا ، أو بشكل غير مباشر عن طريق التجارة الخارجية التى تمكن من زيادة حصيلة الصادرات التى تمكن من استيراد الالات والمصانع اللازمة لزيادة الطاقة الانتاجية ويتوقف اختيار أى من هاتين الطريقتين على عوامل عديدة مثل الامكانيات والتسهيلات الموجودة لانتاج الآلات وتلك الخاصة بسلع التصدير ، احتياطيات النقد الاجنبى المتاحة ، القدرة على الاقتراض من العالم الخارجى ، حجم البلد (حيث نجد ان البلاد الكبيره المتعدده الموارد مثل الاتحاد السوفيتى او الهند يمكنها اتباع الاسلوب الاول في حين ان البلاد الصغيره قد لاتتمكن من انتاج كل المجموعات المختلفه للسلع المصنعه او المواد الاوليه محليا)[1] .

وبالاضافه الى الاستثمارات التى تسمح بنمو الطاقه الانتاجية نجد ان هناك حاجه شديدة الى الاستثمارات في قطاع الزراعه اللازمه لزياده انتاج المواد الغذائيه او الصادرات الزراعية فبنمو الصناعه وزيادة عدد المشتغلين بقطاعي الصناعه والخدمات عن حد معين نجد ان قطاع الزراعة لابد وان يوفر جزء كبير من انتاجيه لتوفير الغذاء اللازم لهؤلاء المشتغلين واسرهم وايضا نجد ان هناك ضروره للاستثمارات في قطاع السلع الاستهلاكيه التى يتزايد الطلب عليها نتيجه لعمليه التنميه واثرها على زياده الدخل وبالتالى زياده الاستهلاك من هذه السلع .

اخيرا لابد من توجيه قدر كاف من الاستثمارات الى مشروعات الخدمات العامه Infra Structure او مشروعات رأس المال الاجتماعى (SOC) Social Overhead Capital. مثل وسائل النقل والمواصلات ، والطرق ، الخدمات العامه .. الخ وان كان لابد من ملاحظه ان هذه الاستثمارات في حد ذاتها لاتعد العامل الرئيسى الذى يحقق التنمية وانما ينبغى النظر اليها على انها عامل مساعد . وتثير هذه النقطه مشكله المفاضله بين توجيه الاستثمارات الى مشروعات رأس المال الاجتماعى (SOC) او توجيهها الى المشروعات الانتاجية

(١) يمكن للقارىء ان يرجع في هذا الصدد الى :

H.B. Chenery, "Comparative Advanteges and Development Policy", American Economic Review, 1961.

المباشرة Directly Productive Activities (DPA) وبالرغم من ان جزءا محدودا من رأس المال الاجتماعي يعد ضروريا للاستثمارات الانتاجية الا ان العلاقة بينهما - الى حد معين - لا يمكن ان تتحدد أساسا بشكل فني • وفي حدود معينه سوف نجد ان نفقة الانتاج في المشروعات الانتاجية سوف تتجه الى الزيادة كلما كان رأس المال الاجتماعي غير كاف وعلى هذا فيمكننا ان نتصور وجود طريقين لتحقيق التنمية الاولى عن طريق النقص في رأس المال الاجتماعي (أي الاهتمام بتوجيه الاستثمار الى المشروعات الانتاجية) والثاني عن طريق خلق طاقة انتاجية زائدة في رأس المال الاجتماعي • وينادي انصار هذا التقسيم [1] بأن الاختيار بين هذين الطريقين يعتمد على درجة تأثير أي منهما على الاستثمار التبعي الذي ينتج عن الضغوط والحوافز التي يخلقها اختيار اي منهما • وفي حالة ضعف الحوافز وضعف القدره على الاستثمار نجد انه من الاصلح محاولة تحقيق التنمية عن طريق نقص رأس المال الاجتماعي فعلى سبيل المثال قد نجد ان انشاء طريق معين قبل وجود حجم كاف للنقل على هذا الطريق سوف يؤدي الى خلق طاقة عاطلة وبالتالي الى اساءة استخدام الموارد التي يمكن أن توجه بكفاءة اكثر الى المشروعات الانتاجية •

وترتبط بمشكلة توجيه الاستثمار مشكلة أخرى وهي ضمان تحقيق التوازن العيني والنقدي اللازمين للتنميه المتوازنة للمجتمع • ويمكن ضمان تحقيق التوازن العيني عن طريق استخدام جداول المدخلات والمخرجات • فتحديد الحجم الاجمالي للاستثمار خلال الخطة (موزعا على حسب القطاعات المنتجه للمعدات الاستثمارية مثل الانشاءات - قطاع الصناعات المعدنيه - الواردات •• الخ) وايضا بتحديد المكونات الاخرى للطلب النهائي مثل الاستهلاك الخاص والعام ، والصادرات يمكننا تحديد حجم الانتاج اللازم من القطاعات المختلفه لاشباع هذه الكميات المختلفة من الطلب النهائي • ويضمن استخدام هذا الاسلوب ضمان التناسق الداخلي للخطه - حيث يقوم كل قطاع بانتاج الاحتياجات المباشرة وغير المباشرة اللازمة لاشباع الكميات المحدوده من الطلب النهائي على منتجات القطاعات المختلفة وبهذا نضمن تفادي حدوث مناطق اختناق في قطاعات معينه قد تؤدي الى تعطيل جزء من الطاقه الانتاجية للمجتمع لفترة زمنيه طويلة •

---

(١) A.O. Hirschman, The Strategy of Economic Development (Yale University Press, 1958) Chapter 5.

ويتلخص التوازن النقدى فى ضمان تحقيق التوازن بين الانفاق الاستهلاكى الخاص والعام والمتاح من السلع الاستهلاكية • وبلا شك سوف تكون هناك ضغوط تضخمية لو كان مجموع الانفاق الاستهلاكى اكبر من المتاح من السلع الاستهلاكية • وبالمثل ، لابد من العمل من تحقيق التوازن بين مدخرات القطاع الخاص وبين السلع الاستثمارية المتاحة لاستثمارات القطاع الخاص واخيرا فلابد من تحقيق التوازن بين الاموال المخصصه للاستثمارات فى القطاع العام وبين السلع الاستثمارية المنتجه محليا او التى يتم استيرادها • ويمكن ضمان تحقيق التوازن النقدى عن طريق التخطيط المالى • ويؤدى عدم تحقيق التوازن النقدى الى حدوث اضطرابات فى الطلب على أو المعروض من انتاج القطاعات المختلفه وهذه الاضطرابات تؤدى بالتالى الى اضطرابات فى عملية الانتاج •

وأخيرا فان مشكلة تحقيق الكفاءة فى استخدام الموارد — او الوصول الى الاستخدام الامثل للموارد — ترتبط أيضا بمشكلة توجيه الاستثمار وترتبط هذه المشكلة باستخدام جهاز الاسعار ويمكن ان تلعب الاسعار ثلاث وظائف اساسية فى التخطيط الاقتصادى : الاولى هو وظيفة السعر فى تحديد نفقة الانتاج وقيمته — أى الوظيفة المحاسبية للسعر • ولأداء هذا الغرض فلابد من وجود تنظيم للاسعار يسمح بأن تعكس هذه الاسعار النفقة الاجتماعية (أو الندرة) لوسائل الانتاج المختلفة وللسلع المختلفة • وبدون وجود جهاز للاسعار بهذا الشكل فان حسابات التكاليف المختلفه لن يكون لها اى معنى اقتصادى •

وتتمثل الوظيفة الثانية لجهاز الاسعار فى ظل التخطيط الاقتصادى فى الدور الذى يلعبه هذا الجهاز كحافز للمنتجين بأن يتم الانتاج وفقا للخطه الموضوعه • وتتكون خطة التنمية من شقان : الاول يتمثل فى التوجيهات المحدده التى تتضمنها الخطه بالنسبه للانتاج والاستثمار فى القطاع العام والثانى فى الاهداف الموضوعة بالنسبة للانتاج والاستثمار فى القطاع الخاص • وبالرغم من ان الخطه يمكنها ان تصدر فى شكل اوامر ادارية ملزمة لوحدات القطاع العام فان هذه الأوامر الادارية لاتكفى فى معظم الاحوال ولابد من وجود حوافز اقتصادية اضافيه لهذه الوحدات بحيث تجد هذه الوحدات ان من مصلحتها (مصلحة الادارة والعمال) ان تؤدى المهام الموكولة اليها فى الخطه • وبالنسبه للقطاع الخاص نجد ضرورة وجود حوافز اقتصاديه أشد الحاحا — حيث لا يمكن

ان تصدر الخطة فى شكل أوامر ادارية لهذا القطاع وانما تصدر فى شكل رغبات لابد وان يتبعها ايجاد حوافز تدفع منتجى القطاع الخاص الى ان يؤدوا المهام الموكولة اليهم فى الخطة .

أما الوظيفة الثالثة لجهاز الاسعار فى ظل التخطيط الاقتصادى فهى الدور الذى تلعبه الاسعار كمحدد للاستهلاك من السلع والخدمات المختلفه . فالانفاق الاستهلاكى يتحدد بصورة اساسية عن طريق دخول المستهلكين واسعار السلع الاستهلاكية الاخرى . وتتضح اهمية هذه الوظيفة من انه حتى فى البلاد التى تتبع اسلوب التخطيط المركزى فان القاعدة هى أن المستهلك يتمتع بحرية كبيرة فى اختيار السلع والخدمات التى يقوم بانفاق دخله عليها فى حين ان الاستثناء هو التوزيع بالبطاقات او ما الى ذلك . ولهذا فان جهاز الاسعار يقوم بتوزيع المعروض من السلع والخدمات على المستهلكين طبقا لدخولهم ولمدى تفضيلهم لهذه السلع والخدمات .

وهذا يعنى ان جهاز الاسعار له دور أساسى فى التخطيط كأساس لاجراء الحسابات الاقتصادية (التى لابد وان تعكس النفقة الاجتماعية) وكحافز للمنتجين وكمحدد للاستهلاك . وهذه الوظائف الاجتماعية لجهاز الاسعار هى نفسها الوظائف التى يقوم بها طبقا للنظرية الاقتصادية . وتقضى هذه النظرية بأنه من الممكن الوصول الى التخصيص الامثل للموارد - وبالتالى لمعظم الرفاهية - باستخدام جهاز الاسعار اذا تحققت شروط معينة فى التبادل والانتاج تضمن تحقق الكفاءة فى استخدام هذه الموارد . ويعد الاقتصادى الايطالى فالفريدو باريتو V. Parete من أوائل الاقتصاديين الذين واجهوا هذه المشكله فى مستهل هذا القرن . ولهذا السبب فان التخصيص الامثل للموارد عادة مايسمى بأمثلية باريتو . وسنحاول فى الملحق رقم (١) مناقشة الشروط الكفيلة بتحقيق التخصيص الامثل للموارد وفى الملحق رقم (٢) سنناقش العلاقه بين النظرية الاقتصادية والتخطيط من أجل التنمية .

٧ـ شروط التخصيص الامثل للموارد وأنماط النمو المتاحة أمام البلاد المتخلفة :

ان الشروط التي يتحقق عندها التخصيص الامثل للموارد (وبالتالي أمثلية باريتو) والتي سيتم مناقشتها بالتفصيل في الملحق رقم ( ) ـ يمكن تلخيصها فيما يلي :

أ ـ الشرط الحدي لتبادل : للوصول الى أمثلية باريتو فان معدل الاحلال الحدي بين اي سلعتين استهلاكيتين لابد وان يتساوى لكل المستهلكين الذين يستهلكون هاتين السلعتين .

ب ـ الشرط الحدي للاحلال بين عناصر الانتاج : للوصول الى أمثلية باريتو فان معدل الاحلال التكنولوجي الحدي بين أي عنصرين من عناصر الانتاج لابد وان يتساوى لكل المنتجين الذين يستخدمون هذين العنصرين .

جـ ـ الشرط الحدي للاحلال بين المنتجات : للوصول الى أمثلية باريتو فان معدل التحويل الحدي في الانتاج لابد وأن يتساوى مع معدل الاحلال الحدي في الاستهلاك لكل سلعتين ولكل شخص يستهلك كلتا السلعتين .

ويمكن لهذه الشروط ان تتحقق في حالة سيادة المنافسة الكاملة وافتراض سعي الافراد لتعظيم المنفعة وسعي المنتجين لتعظيم الربح . والتنظيم الاقتصادي الذي يسمح بتوافر هذه الشروط يمكن أن يؤدي بالتالي الى تعظيم الرفاهة الاجتماعية والتنظيمات الاقتصادية التي قد تتحقق فيها كل أو بعض هذه الشروط هي التنظيم الذي يقوم على أساس المشروع الحر أو ذلك الذي يعتمد على التخطيط اللا مركزي .

وبالرغم من الاختلافات الايديولوجية بين هذين التنظيمين والتي ترجع بدرجة أساسية الى ملكية عناصر الانتاج فان جهاز الاسعار في هذين التنظيمين يقوم بالوظائف التالية :

أ) معبر عن القيمة الاجتماعية .

ب) وسيلة لدفع المنتجين والمستهلكين لاتخاذ القرارات اللازمة .

جـ) وسيلة لتحديد الاستهلاك

وبالرغم من التشابه في وظائف جهاز الأسعار في هذين التنظيمين ، فان هنـــاك اختلافا في كيفية تحديد هذه الأسعار في كل منهما . ففي نظام المشروع الحر تتحدد هذه الأسعار التوازنيه بحيث تعكس قوى العرض والطلب الموجودة في السوق بطريقة تلقائيـــة في حين أنه ظل نظام التخطيط اللامركزي فان هذه الأسعار تتحدد بطريقة عمدية — حيث يقوم جهاز التخطيط بعد معرفة تفضيلات الافراد ودوال الانتاج بتحديد هذه الأسعـــار بحيث تتحقق شروط التعظيم في حدود القيود الخارجية وهذه الأسعار هي ما تسمى بأسعار الظل وتتطابق مع الأسعار التي تتحدد في السوق في حالة المنافسة الكاملة . وسوف نناقـــش هذه الموضوعات بتفصيل أكبر في الفصول التالية من هذه المذكرة .

لاحظ أنه اذا لم يكن هناك تسليم بمبدأ سيادة المستهلك — بمعنى أن أمثلية باريتو تتحقق بالنسبه لمنحنيات السواء التي يضعها رجال السياسة أو الحزب نيابة عن المستهـــلك فان النظام التنافسي يمكن أن يؤدي الى أمثلية باريتو لو استخدمت الحكومة الضرائب غـــير المباشرة (أو الاعانات) بحيث تجعل معدلات الاحلال الحدية الخاصة بالمستهلكين مختلفة عن معدل التحويل الحدي في الانتاج وهذا الاخير لابد وأن يكون في هذه الحالة مساويـــا لمعدل الاحلال الحدي الذي يضعه رجل السياسة . وهذا يعني أن أمثلية باريتو لا يقتضـــي بالضرورة توافر سيادة المستهلك .

وفي نظام التخطيط المركزي — حيث يتم تحديد القرارات الانتاجية والقـــــرارات المتعلقة بتخصيص الموارد بطريقة مركزية — لابد أن تتوافر لجهاز التخطيط معرفة تامـــــة بمنحـــنى التحويل وبالنقطة المراد الوصول اليها على هذا المنحنى حتى يمكنه أن يصـــدر قراراته الخاصة بتخصيص عناصر الانتاج وبأحجام الانتاج المطلوبة من المنتجين المختلفـــين وواضح انه قد يكون من غير الممكن الحصول على بيانات تفصيلية بهذا الشكل — خاصة بالنسبة لمنحنيات السواء الخاصة بالمستهلكين (او الموضوعة لهم) وفي هذه الحالة يمكن لجهـــاز التخطيط الوصول الى النقطة المراد الوصول اليها على منحنى التحويل عن طريق التجربـــة والخطأ . وفي هذه الحالة فان استخدام الاسعار التي تعكس الندرة النسبية — اي اسعـــار الظل سوف تساعد جهاز التخطيط في الوصول الى التخصيص الأمثل للموارد .

في مناقشتنا لانماط النمو المتاحة امام البلاد المتخلفة لابد من التركيز على امكانية تعظيم الرفاهة الاجتماعية في ظل هذه الأنماط المختلفة للنمو - وبالنسبة لنظام المشروع الحر (النظام الرأسمالي) فان هناك العديد من الظروف التي يمكن أن تحول دون تعظيم الرفاهة الاجتماعية في ظل هذا النظام وأهمها مايلي(١):

أ) الوفورات والضياعات الاقتصادية الخارجية (External Economies and Diseconomies)

في بعض الحالات قد يتعذر تعظيم الرفاهة الاجتماعية بالرغم من سيادة المنافسة الكاملة في جميع الأسواق. وتنتج هذه الحالات من أنه في حالة المنافسة الكاملة فان محاولة المنتج تعظيم الربح ستؤدي به الى أن يحقق التعادل بين السعر وبين النفقة الحدية. ومن المفروض هنا أن تكون هذه النفقة الحدية معادلة للنفقة الحدية الاجتماعية التي لابد وأن يتحملها المجتمع في سبيل انتاج وحدة اضافية من السلعة. ولكن قد يحدث في بعض الحالات أن يكون هناك خلاف بين النفقة الحدية الخاصة والنفقة الحدية الاجتماعية. وفي هذه الحالات فان المنتج في محاولة تعظيم الربح سيحاول تحقيق التعادل بين السعر وبين النفقة الحدية التي يتحملها نظير قيامه بالانتاج - أي النفقة الحدية الخاصة. وحيث ان تعظيم الرفاهة الاجتماعية يعتمد على التعادل بين النفقة الحدية الخاصة والنفقة الحدية الاجتماعية (لان تحقق هذا الشرط يؤدي بالتالي الى التعادل بين النفقة الحدية الاجتماعية والعائد الحدي الاجتماعي) والذي يوضحه السعر الذي يرغب المستهلكين في دفعه للحصول على وحدة اضافية من السلعة فان حدوث الاختلاف بين النفقة الحدية والخاصة والنفقة الحدية الاجتماعية أي وجود وفورات او ضياعات اقتصادية خارجية لن يؤدي بالتالي الى تعظيم الرفاهة الاجتماعية بالرغم من سيادة المنافسة الكاملة.

ويدلل على هذه الوفورات والضياعات الاقتصادية لفظ الخارجية لتمييزها عن الوفورات او الضياعات الاقتصادية الداخلية Internal Economies or Diseconomies والتي تنشأ نتيجة للانتاج على نطاق كبير وتؤدي بالتالي الى تخفيض أو زيادة النفقات بالنسبة للوحدة المنتجة مع زيادة حجم الانتاج. وتسمى هذه الوفورات أو الضياعات بالداخلية نظرا لأن الشركة تجني (او تتحمل) ثمار (او تكاليف) هذا التوسع داخليا. في حين ان الوفورات

(١) B. Hansen. Lecture Notes in Economic Theory, Part II (Cairo: INP, 1964),

(او الضياعات) الخارجية تنشأ نتيجة لعجز السوق في بعض الحالات عن تحديد سعر نظير تأدية خدمة (او اساءة) وبالتالي لاتدخل في حساب المنتج • ويمكننا أن نميز بين ثلاث مصادر للوفورات او الضياعات الاقتصادية الخارجية (١) :

اولا : الوفورات او الضياعات التي تنشأ نتيجة للملكية (Ownership Externalities)

وتنتج هذه من امكانية حدوث انفصال بين الندرة وبين الملكية ومن الامثلة الكلاسيكية على هذا النوع هو اثر دخان المصانع على الغسيل بالنسبة لمحلات الغسيل التي تقع في نفس المنطقة ومن الامثلة الاخرى المناحل والحدائق الموجودة في منطقة واحدة • في المثال الاول نجد أن النفقة الحدية الخاصة لدخان المصانع (وبالتالي السعر) تساوي صفر في حين ان النفقة الحدية الاجتماعية أكبر من الصفر ولذا سنجد هناك اتجاه لزيادة عدد المصانع (أو نقص محلات الغسيل) ذلك في حين انه في المثال الثاني نجد ان اعتماد النحل على رحيق الحدائق لابد وان يترتب عليه ناتج حدي وبالتالي لابد من تحديد سعر لهذا العنصر من عناصر الانتاج • ولكن هذا غير ممكن نظرا لانفصال الندرة عن الملكية •

ثانيا : الوفورات او الضياعات التي تنشأ نتيجة للظروف الفنية للانتاج (Technical Externalities) وتنشأ هذه نتيجة لبعض الظروف التكنولوجية التي تؤثر على شكل دالة الانتاج • فقد تتميز بعض المعدات الحديثة بعدم القابلية للتجزئة (Indivisibilities) او قد تسود ظاهرة تزايد الغلة بالنسبة للحجم (Increasing Returns to Scale) وتؤدي هذه الظواهر الى تناقص منحنى النفقه المتوسطة في المنطقة التي يحتمل أن يتم الانتاج فيها • وهنا يمكن أن يفشل السوق في تعظيم الرفاهية لسببين : الاول هو ان تناقص النفقات المتوسطة يؤدي الى وجود حرب اقتصادية بين المنتجين يحاول كل منهم فيها منافسة زميله وتخفيض السعر حتى يمكنه زيادة حجم مبيعاته وبالتالي تخفيض النفقة المتوسطه • وهذه الحرب الاقتصادية تؤدي في

---

(1) Francis Bator, "The Anatomy of Market Failure", Quarterly Journal of Economics, Aug., 1958.

النهاية الى وجود محتكر واحد وبالتالى مخالفة شرط تعادل العائد الحدى الاجتماعى (السعر) مع النفقة الحدية الاجتماعية والثانى هو أنه اذا لم يؤدى الوضع السابر الى حالة الاحتكار فانه سيؤدى الى وجود فشل فى السوق وذلك لأنه فى حاله اتجاه منحنى النفقات المتوسطة للانخفاض فان منحنى النفقات الحدية يتجه أيضا للانخفاض ويكون أسفل منحنى النفقة المتوسطة(١) . وكما نعلم بالتساوى بين العائد الحدى الاجتماعى والنفقة الحدية الاجتماعية يتطلب التساوى بين السعر والنفقة الحدية ـ وهى فى هذه الحالة أقل من النفقة المتوسطة . وبالتالى سيتحمل كل منتج خسارة تعادل الفرق بين النفقة المتوسطة والحدية مضروبا فى حجم المبيعات . وسوف تؤدى هذه الخسارة ان عاجلا أو اجلا الى غلق المنشأة .

ثالثا : الوفورات أو الضياعات التى تنشأ نتيجة لسلع الخدمات العامه (Public goods Externalities) تتميز سلع الخدمات العامة بأن أستهلاك شخص معين لهذه السلعه لايستبعد استهلاك شخص آخر لها وهكذا ـ فمرور احد الاشخاص على كوبرى الجامعة ـ مثلا ـ لايستبعد مرور شخص آخر وهكذا . وفى هذه الحالة يكون الطلب على هذه السلع أقل مما ينبغى لان لكل فرد سينتظر أن يقوم الاخرين باتمام المهمة (انشاء الكوبرى فى هذه الحالة) ليستفيد هو من الخدمة بدون مقابل . ونتيجة لذلك فان معدل التحويل الحدى لابد وأن يتساوى مع مجموع معدلات الاحلال الحدية للفردين وليس لمعدل الاحلال الحدى المشترك بينهما مثل الحالة العادية وهذا يعنى أن المنافسة الكاملة ستؤدى الى انتاج أقل واستهلاك اقل من سلع الخدمات العامة .

---

(١) لاحظ العلاقه بين الكميات الحدية والمتوسطة فى علم الاقتصاد . فعندما تكون الكمية الحديه اكبر من الكميه المتوسطه فان هذه الاخيره تتجه للارتفاع فى حين انه اذا كانت الكميه الحديه اقل من المتوسطة فان الكمية المتوسطة تتجه للانخفاض اخيرا فان المنحنى الحدى يصل الى أدنى (أو اعلى) نقطة له قبل أن يصل المنحنى المتوسط الى أدنى (أو أعلى) نقطه له ، ويبدأ بعدها فى الارتفاع (أو الانخفاض) ليتساوى مع المنحنى المتوسط فى أدنى (أو اعلى) نقطه له . وكمثال انظر للشكل التالى الذى يوضح العلاقه بين منحنى النفقة الحدية ومنحنى النفقة المتوسطة .

باختصار يمكننا ان نقول وجود الضرائب أو الضياعات الخارجية يؤدى الى عدم التخصيص الأمثل للموارد • والسبب هو أن الشركات أو الافراد الذين قد يساهموا فى زيادة الرفاهة الاجتماعية ولا يتقاضون ثمنا لذلك سيحاولوا تخفيض حجم هذا النشاط عن الحجم الامثل من وجهة النظر الاجتماعية وبالمثل فانه فى حالة الشركات أو الافراد الذين قد يخلقوا بعض الضياعات الاقتصادية ولا يدفعون ثمنا لذلك فانهم سيعمدون الى زيادة حجم هذا النشاط عن الحجم الامثل من وجهة النظر الاجتماعية •

ب • مشكلة توزيع الدخل :

عند مناقشتنا لشروط تعظيم الرفاهة اوضحنا أن هذه الشروط لا تتضمن فى حد ذاتها حل توازنى واحد (Unique Solution) تتعظم عنده الرفاهة ، وبينا انه من الضرورى اضافة فرض يتعلق بتوزيع الدخل وهذا يبين انه بالنسبه للفروض المتعلقة بتوزيع الدخل سيكون هناك حل يحقق شروط لتعظيم الرفاهة وانه اذا تم تحديد التوزيع المرغوب فيه للدخل فان تعظيم الرفاهة الاجتماعية سيتحقق لو تحققت الشروط التى تتحقق عندها أمثلية باريتو • وهذا يوضح أن اعادة توزيع الدخل لابد وان لا تتعارض — على قدر الامكان — مع شروط امثلية باريتو — وبالرغم من أن هذه النقطة تدعو الى عدم التدخل فى علاقات الأسعار من أجل تحقيق العدالة فى توزيع الدخل الا أنها تواجهنا بمشكلة كيفية اعادة توزيع الدخل • فمن المعلوم ان اعادة توزيع الدخل تتم عادة عن طريق الضرائب والاعانات • ولكن كل الانواع المختلفة من الضرائب والاعانات تؤدى — بدرجات متفاوتة بالطبع — الى حدوث خلل فى علاقات الأسعار وبالتالى تؤدى الى عدم توافر الشروط التى تتحقق عندها امثلية باريتو •

ولهذا نجد ان الاهتمام باعادة توزيع الدخل لابد وأن يوجه الى توزيع الملكية والتى تحدد عادة حجم الاختلافات فى الدخول • ويمكن أن يتحقق ذلك عن طريق ضرائب التركات اعادة توزيع الثروة (الاصلاح الزراعى مثلا) أو التأميم • وهذه الاجراءات تؤدى الى أداء الهدف المطلوب دون التعارض مع الشروط التى تتحقق عندها أمثلية باريتو — واتباع هذا الاسلوب الاخير (التأميم) — اى بالانتقال الى النظام الاشتراكى نجد أن الحاجة الى اعادة توزيع الدخل تنتفى الى حد كبير — نظرا لاعتماد الدخول على عائد العمل فقط •

جـ) المنافسة الاحتكارية ونفقات الاعلان :

تعمد الشركات الصناعية الحديثة الى محاولة تمييز منتجاتها عن طريق اضفاء بعض الصفات (الحقيقية أو الوهمية) على منتجاتها ومحاولة التأثير على المستهلك عن طريق الاعلان بأفضلية هذه السلعة المصنعة على السلع الاخرى التي يمكن أن تؤدى نفس الغرض مثل سجائر كيلوباترا ونفرتيتى او صابون الغسيل سافو ورابسو ولهذا السبب نجد ان منحنى الطلب على منتجات هذه الشركات يتصف بأنه سالب الميل حيث تكون هناك درجات مختلفة للولاء من المستهلكين لمنتجات هذه الشركات .

وفى الأجل القصير نجد أن التوازن يتحقق للمنشأة عندما يتعادل الايراد الحدى مع النفقة الحدية - ولكن نظرا لحرية دخول منشآت جديدة تنتج منتجات مماثله (وان كانت تحت اسماء مختلفة) فان الأرباح (غير العادية) والخسائر سوف تتلاشى فى الأجل الطويل - أى أن منحنى النفقة المتوسطة يكون مماسا لمنحنى الطلب - حيث تكون نقطة التوازن هى النقطة أ

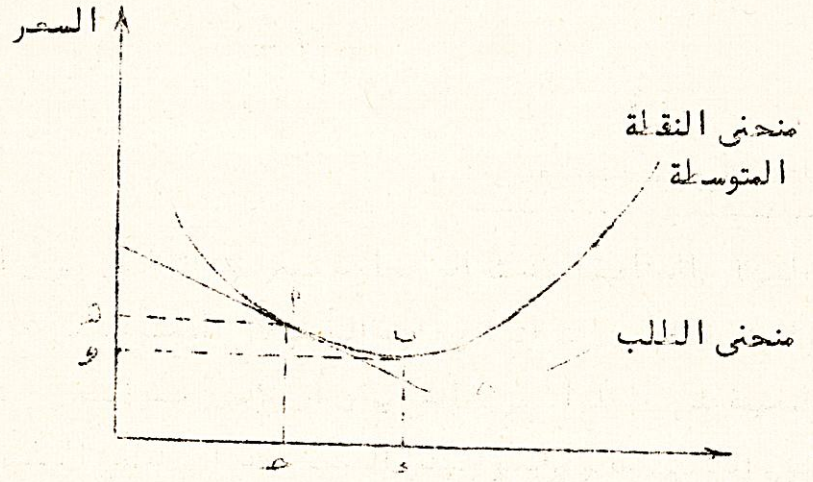

الموضحة فى الشكل رقم (٨) ونظرا لان ميل منحنى الطلب هو ميل سالب كما سبق وأن أوضحنا فانه يكون مماسا لمنحنى النفقة المتوسطة فى الجزء الذى يكون فيه هذا المنحنى سالبا الميل ايضا اى ان التعادل بين المنحنيين لابد وان يتم الى يسار النقطة ب وهى أدنى نقطة فى منحنى النفقة المتوسطة . وهذا الانتاج لابد من مقارنته بالانتاج الذى يتم فى حالة التوازن تحت شروط المنافسة الكاملة عند النقطة (ب) ومن هذا يتضح أن الانتاج فى ظروف المنافسة الاحتكارية هو انتاج اقل (النقطة جـ بدلا من د) وأن النفقة المتوسطة والسعر أعلى (النقطة هـ بدلا من

و) عما يكون فى حالة المنافسة الكاملة . ويطلق على هذه النظرية اسم نظرية الطاقة العاطلة (١) (Excess Capacity Theorem) وتستخدم عادة لتوضيح الضياع فى الموارد الاقتصادية المتمثل فى عدم الاستخدام الأمثل للطاقة الانتاجية المتاحة والتى يترتب عليها زيادة فى التكاليف والأسعار .

يترتب على وجود المنافسة الاحتكارية ظاهرة أخرى أشرنا اليها بايجاز وهى نفقات الدعاية والاعلان حيث يحاول المنتجون المختلفون اقناع المستهلك بأن السلع التى ينتجونها هى افضل السلع المتاحة عن طريق تمييز منتجاتهم واقناع المستهلك بشرائها عن طريق الدعاية والاعلان وواضح أن جزء من الانفاق على الدعاية والاعلان له فائدة اجتماعية يقتصر على تعريف المستهلك بالسلعة وبالمميزات الفعلية (الحقيقية) التى تمتاز بها . أما ماعدا ذلك فهو انفاق لا يخدم أى غرض اجتماعى ولكنه تبديد للموارد .

د) التقلبات الاقتصادية والبطالة :

وتنتج هذه التقلبات الاقتصادية نتيجة لعدم التعادل بين الانفاق والدخل . ويمكننا ان نقسم الانواع المختلفة للانفاق الى انفاق استهلاكى (خاص وعام) وانفاق استثمارى (٢) ويتميز الانفاق الاستهلاكى الخاص بأنه يعتمد بشكل أو بآخر على الدخل المسموح به عن طريق الميل الحدى للاستهلاك فى حين أن الانفاق الاستهلاكى العام بالرغم من أنه يعتمد على حجم ما تحصله الحكومة من ضرائب مباشرة وغير مباشرة الا أن هناك اعتبارات أخرى قد تدخل فى تحديده مثل تحقيق الاستقرار الاقتصادى ، اعتبارات الامن القومى .. الخ اخيرا نجد أن الانفاق الاستثمارى فى البلاد الرأسمالية يخضع لعدة اعتبارات مثل توقعات رجال الأعمال عن تطور النشاط الاقتصادى ، الكفاية الحدية لرأس المال ، واخيرا سعر الفائدة السائد فى السوق

---

(١) W. J. Baumol, Economic Theory and Operations Analysis, 2nd. ed, (Prentice-Hall, 1965), Chapter 14.

(٢) للتبسيط سنفترض أن هذا الاقتصاد هو اقتصاد مغلق - أى لا يقوم بالتعامل مع العالم الخارجى عن طريق الواردات والصادرات .

وحتى بداية الكساد العظيم الذى شهدته البلاد الرأسمالية ابتداء من عام ١٩٢٩ فقد كان الفكر الاقتصادى البورجوازى يؤكد أن هناك قوى اقتصادية مختلفة تدفع النظام الاقتصادى دائما الى حالة التوظف الكامل • ولكن الكساد العظيم أكد خطأ هذا الرأى وأدى الى مولد نظرية كينز التى تنادى بامكانية حدوث التوازن عند مستوى يقل عن مستوى التوظف الكامل نظرا لعدم وجود مرونة فى الاتجاه النزولى فى الاجور والأسعار (تسمح لها بالانخفاض فى حالة زيادة العرض عن الطلب نتيجة للضغوط التى تفرضها نقابات العمال) • ولذلك فقد نادى كينز بضرورة التدخل الحكومى للعمل على الوصول الى حالة التوظف الكامل عن طريق زيادة الانفاق الحكومى (مثل الانفاق على المشروعات العامة او التأمينات الاجتماعية ••••• الخ) فى أوقات الكساد (حيث يؤدى سوء التوقعات بالنسبة للمستقبل الى وجود عجز فى الانفاق الاستثمارى) والعكس فى حالة الرواج للحد من الضغوط التضخمية فى الاقتصاد القومى •

لهذا نجد أنه فى غياب التخطيط المركزى للاستثمار فان التعادل بين الدخل والانفاق لا يتحقق بالضرورة الا عن طريق التدخل الحكومى • وهذا هو ما يحدث الان فى جميع البلاد الرأسمالية على وجه التقريب للتغلب على البطالة التى تؤدى الى ضياع فى الموارد الاقتصادية والى الاضطرابات العمالية التى قد تحاول القضاء على النظام الاقتصادى الموجود من أساسه •

ومن الواضح أننا قد ناقشنا حتى الان الظروف المختلفة التى تحول دون تعظيم الرفاهة الاجتماعية فى حالة اتباع نظام المشروع الحر • وتسود هذه الظروف — بدرجات متفاوتة فى الاهمية فى كل من البلاد المتقدمة والمتخلفة التى تتبع هذا النظام على حد سواء • غير أن هناك العديد من الظروف الأخرى التى تدعم الحاجة لاتخاذ التخطيط كوسيلة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية فى البلاد المتخلفة • وهذه الظروف يمكن مناقشتها فيما يلى :

أ • الوفورات الاقتصادية ونظرية تصنيع البلاد المتخلفة :

تحتل الوفورات الاقتصادية مكانا هاما فى نظرية تصنيع البلاد المتخلفة — حيث يمكننا تعريف الوفورات فى هذه الحالة بانها تلك الحالة التى تعتمد فيها ارباح شركة معينة لا على انتاجها واستخدامها لعناصر الانتاج فقط ولكن تعتمد هذه الارباح ايضا على انتاج واستخدام الشركات الأخرى لعناصر الانتاج • اى أنها تشمل الوفورات التى سبق التحدث عنها

والتى يوجد لها مكان فى نظرية التوازن ويطلق عليها عادة اسم الوفورات الحقيقية (وهى تقتصر كما ذكرنا على التشابك بين المنتجين الذى لا يعكسه السوق) بالاضافة الى التشابك الذى يعكسه السوق وهذه يطلق عليها اسم الوفورات الحسابيه (Pecuniary Exter-nalities) وهذه الوفورات الحسابيه لا يوجد لها مكان فى نظرية التوازن حيث ان هذا التشابك يعكسه السوق فعلا (ولهذا لا يوجد داعى لاخذه فى الحسبان) ولكنها تحتل اهمية كبيرة فى نظرية تصنيع البلاد المتخلفة [1] فالاستثمار فى صناعة مثل الحديد والصلب سيؤدى الى زيادة انتاج الحديد والصلب وبالتالى سيؤدى الى بعض التخفيض فى سعر الحديد والصلب وبالتالى الى زيادة فى ربح الصناعات الاخرى التى تستخدم الحديد والصلب كمواد وسيطه مثل الصناعات المعدنيه او الانشاءات ... الخ هذه الارباح الاضافية لابد وان تؤخذ فى الحسبان عند اتخاذ القرار الاستثمارى الخاص بالاستثمار فى صناعة الحديد والصلب .

وهذا القصور فى نظرية التوازن العام والذى يؤدى الى عدم صلاحيتها للتطبيق لمناقشة مشاكل الاستثمار فى البلاد المتخلفة ـ يرجع الى الاسباب الاتية :

اولا : افتراض النظرية الخاص بالقابليه الكامله للتجزئه (Perfect Divisibility) للمعدات او الاصول الرأسمالية قد لا يتحقق دائما وقد ناقشنا هذه المشكله عند الحديث عن الوفورات الفنية .

ثانيا : تتصف نظرية التوازن بانها نظرية ساكنه (Static) فى حين ان مشكلة الاستثمار لا تتصف ابدا بالسكون . وطبقا للنظرية نجد ان محاولة المنتجين تعظيم الربح ومحاولة المستهلكين تعظيم المنفعه ستصل الى الوضع الذى تتحقق فيه امثلية باريتو عند الوصول الى حالة التوازن والارباح (غير العاديه) هى مقياس لعدم التوازن فى النظريه الاقتصاديه ـ حيث ان وجودها يؤدى الى الاستثمار وبالتالى الى تلاشى هذه الارباح وهكذا نصل الى حالة التوازن .

---

(1) Tibor Sckitovsky. "Two concepts of External Economies", Journal of Political Economy (April 1954).

ولكن ليس من الضرورى ان يؤدى الاستثمار الى الوصول الى حالة التوازن • فالاستثمار فى صناعة معينة قد يؤدى الى ارباح فى صناعات اخرى وبالتالى زيادة الاستثمار فى هذه الصناعات وهكذا وهذا يؤدى الى الابتعاد عن نقطة التوازن فالاستثمار فى صناعة الحديد والصلب سيؤدى الى تخفيض فى سعر الحديد والصلب وبالتالى زيادة فى ربحية الصناعات المعدنية كما سبق وأشرنا • هذه الزيادة فى ربحية الصناعات المعدنية ستؤدى الى زيادة الاستثمار فى هذه الصناعات من أجل زيادة حجم الانتاج وبالتالى زيادة فى الطلب على منتجات الحديد والصلب ستؤدى الى ارتفاع فى السعر وبالتالى ستؤدى الى زيادة الاستثمارات فى صناعة الحديد والصلب وهكذا حتى نصل الى التوازن •

وهذا يعنى انه عندما يؤدى الاستثمار الى وفورات حسابيه فان قياس الربحية الخاصة لا يوضح أهمية الاستثمار من الناحية الاجتماعية • ولكن لو حدث اندماج بين صناعة الحديد والصلب والصناعة المعدنية - مثلا - فان الربحية ستحسب كاملة ولهذا فان هذه الوفورات الخارجية ستصبح وفورات داخلية • أى أنه فقط فى حالة اندماج الشركات والتخطيط المشترك لها جميعا فان الربحية فى كل منها تصبح معيارا يمكن الاعتماد عليه لمعرفة أهميتها الاجتماعية • (١)

ولهذا فانه فى الاقتصادات التى يتم اتخاذ القرارات فيها بطريقة لامركزية نجد أن الاسعار تخفق فى القيام بدورها كوسيلة لدفع المنتجين لاتخاذ القرارات الاستثمارية اللازمة وواضح أن هذا يرجع الى أن الاسعار تعكس الموقف كما هو وليس كما سيكون فى المستقبل ولذا نجد أنها اكثر فائدة فى تنسيق قرارات الانتاج حيث تخضع هذه عادة لاعتبارات الاجل القصير ولكنها تتسم بالقصور بالنسبه للقرارات الاستثمارية • الأمر الذى يؤدى الى ضرورة احلال وسيلة أخرى غير الاسعار مثل التخطيط المركزى للاستثمار •

---

(١) سوف نناقش هذه المشكلة بالتفصيل عند التحدث عن معايير الاستثمار واختيار الفن الانتاجى •

وتبدو أهمية قصور جهاز الاسعار فى هذه الحاله اذا تبينا ان الاهتمام برفع معدلات الاستثمار فى البلاد المتخلفة يؤدى الى احداث العديد من التغيرات الهيكلية فى اقتصادات هذه البلاد • وحيث ان القوة المحركة للاستثمار هى توقعات الربحية — فان قياس هذه التوقعات باستخدام الأسعار السائدة سوف يعكس تجربة الماضى • ولكن تجربة الماضى لاتحتل الأهمية المطلقة فى هذه الحالة خاصة عندما يتجه الهيكل الاقتصادى للتغير • ومعرفة المنتج الفردى بظروف السوق سوف تكون فى هذه الحالة غير كافية — حيث انه لن تكون امامه كل المعلومات التى يمكن توفيرها للمخطط • وعلى هذا فان اعتماد البلاد المتخلفة بالكامل على الحوافز العادية للمنتجين كاسلوب للتنمية الاقتصادية سوف يؤدى الى انخفاض معدل الاستثمار وبالتالى التأثير على الدخل — كما ستؤدى الى عدم التقدم بسرعة فى عملية التصنيع •

وتحتل الاعتبارات السابقة أهمية خاصة فى البلاد المتخلفه نظرا لضعف الطاقة الانتاجية فى هذه البلاد • ولهذا السبب نجد أن أثر الاستثمار على الأسعار وعلى الوفورات الحسابية الخارجية سيكون كبيرا الى حد ما وبالتالى سيؤدى الى اختلاف كبير بين الربحية الخاصة والربحية العامة • ومن ثم فان الهيكل السائد للاسعار لايمكن اتخاذه كأساس للحكم على مدى العائد من الاستثمار فى المشروعات المختلفة •

ثالثا : لحساب عائد الاستثمار من وجهة النظر العالمية فاننا لابد وأن نحسب الاثار المختلفة مثل الوفورات والضياعات الاقتصادية التى تحدث نتيجة لتنفيذ مشروع معين ولكن لحساب هذا العائد من وجهة النظر الوطنية فاننا ينبغى ان نهتم فقط بحساب الاثار التى تقع على مواطنينا فقط • ولهذا فاننا عادة مانجد أن الاستثمار فى صناعات التصدير أقل كما أن الاستثمار فى الصناعات المنافسة للواردات أكبر من وجهة النظر الوطنية عنها فى حالة وجهة النظر العالمية فى هذه الحالة نجد أن اخفاق نظرية التوازن العام يكون عادة لدخول الوفورات والضياعات الحسابية التى تؤول الى الأجانب والتى ينبغى استبعادها لحساب رفاهية المواطنين لا رفاهية العالم بأسره (١)

(١) لاحظ ان هذه هى حجة معدلات التبادل الخاصة بالحماية الجمركية والتى تنادى بأنه اذا أدت الحماية الى تحسن فى معدلات التبادل فان من مصلحة البلد فرض ضريبة جمركية على الواردات والصادرات الخاصة بها — وتحديد الضريبة المثلى من وجهة نظر البلد — سيؤدى الى تعظيم الرفاهية الاجتماعية وبالتالى الى التخصص الامثل للاستثمار من وجهة النظر القومية •

ينبغى أن نوضح أن انصار كل من نظرية النمو المتوازن (مثل سيكيتوفسكى وروزنشتلين رودان) [1] ونظرية النمو غير المتوازن (مثل هرشمان وسكيتوفسكى) يعتمدون على وجود الوفورات والضياعات الخارجية وما يسببه ذلك من تشابك ديناميكى بين الصناعات المختلفه فى الاقتصاد القومى • فنظرية النمو المتوازن تؤكد ضعف القوة الشرائية وما يسببه ذلك من متاعب للصناعات التى تقام بمفردها ولهذا فانهم يقترحون استراتيجية للتنمية الاقتصادية عن طريق خلق مجموعة من الصناعات التى تدعم بعضها البعض وتخلق اسواقا لبعضها البعض — عن طريق محاولة التخطيط المركزى للاستثمار والتنسيق بين القرارات الاستثمارية المختلفة وتعتمد هذه الاستراتيجية على الوفورات الحسابية التى تتولد من عدم القابلية للتجزئة ومن التشابك الديناميكى بين القطاعات المختلفة وعلى هذا فان الاستثمار فى قطاع معين يؤثر على الطلب والنفقات فى الصناعات الاخرى ومن هنا يمكننا أن نستنتج أن ميكانيكية جهاز الاسعار لا يمكن الاعتماد عليها كبديل لاستراتيجية النمو المتوازن فى البلاد المختلفة والتى تمر بمرحلة تغيير هيكلى •

وفى حين أن نظرية النمو المتوازن لا تنادى بضرورة وجود أى نقص متعمد فى انتاج القطاعات المختلفة، فاننا نجد ان نظرية النمو غير المتوازن تنادى بأن سبب التخلف فى البلاد المتخلفة يرجع بدرجة أساسية الى نقص عنصر المنظمين القادرين على اتخاذ القرارات ، وان عملية النمو يمكن أن تتحرك عن طريق خلق سلسلة من النمو غير المتوازن فى القطاعات المختلفة لتعظيم القرارات التنمية التى تنشأ نتيجة لخلق الضغوط والحوافز اللازمة لتحقيق النمو فى القطاعات الاخرى ويسهل التكامل بين المشروعات الاستثمارية المختلفة وعدم قابلية المعدات الرأسمالية للتجزئة من هذه الاستراتيجية أمام البلاد المتخلفة •

ويؤدى النمو غير المتوازن الى خلق ضغوط وعدم توازن فى بعض النقط الاستراتيجية فى الاقتصاد القومى • وتنشأ هذه الضغوط لوجود فائض فى انتاج القطاعات القائدة (مثل المشروعات الانتاجية بشكل مباشر) (D P A) ونقص فى انتاج القطاعات التالية (مثل

---

(1) T. Sckitovsky, Ibid., and Rosenstein Rodan, Problems of Industrialization of Eastern and South Eastern Europe", Economic Journal (June 1943).

(2) A.O. Hirshman, Op. Cit., and T. Scitovsky, "Growth: Balanced or Unbalanced", in Abromovitz (ed.), The Allocation of Economic Resources (Stanford: Stanford University Press, 1959).

مشروعات رأس المال الاجتماعي (SOC)[1] وسوف يؤدى وجود الفائض أو العجز في انتاج القطاعات المختلفة الى مجموعة من الا ءات التصحيحية التي تنشأ نتيجة للتكامل الديناميكي للقرارات الاستثمارية وكلما زادت الوفورات الخارجية الحسابية التي تخلقها القطاعات القائدة ، كلما ازدادت الحوافز والضغوط في القطاعات التالية للاستفادة من هذه المزايا عن طريق محاولة التغلب على القيود التي تحد من انتاج هذه القطاعات[2]

ب) جمود جهاز الاسعار :

يتميز جهاز الاسعار في البلاد المتخلفة بالجمود وعدم المرونة — بصورة اكبر منها في البلاد المتقدمة — وهذه تؤدى الى عجز نظام السوق عن تحديد الأسعار التي تعكس الندرة النسبية لعناصر الانتاج . وتنتج هذه التشوهات في جهاز الاسعار نتيجة للاعتبارات السياسية او الاجتماعية مثل فرض حد أدنى للأجور يزيد على انتاجية العمل ، أو نتيجة لصغر حجم السوق التي تشجع على قيام الاحتكارات ، أو نتيجة لتحديد سعر غير واقعي للعملة الوطنية . وهذه التشوهات في جهاز الاسعار — وخاصة أسعار عناصر الانتاج (مثل العمل رأس المال ، النقد الاجنبي ، .... الخ) تؤدى الى الاساءة في تخصيص الموارد النادرة ولهذا السبب نجد الكثير من الاقتصاديين يقترح أن تقوم اجهزة التخطيط في البلاد المتخلفة بتحديد مايسمى بأسعار الظل[3] (Shadow Prices) وهي الأسعار التي تعكس الندرة النسبية للموارد على أن يتم استخدام هذه الأسعار في تحديد الانتاجية الحدية الاجتماعية للمشروعات المختلفة واجراء الاختيار بين هذه المشروعات على هذا الأساس .

---

(١) لاحظ ان استراتيجية النمو المتوازن لاتحتم هذا الاختيار للقطاعات القائدة والقطاعات التالية (وان كانت تفضله) حيث انه من الممكن ان تكون القطاعات القائدة هي عبارة عن رأس المال الاجتماعي بينما ان القطاعات التالية هي عبارة عن المشروعات المنتجة بشكل مباشر كما سبق وأن وضحنا .

(٢) U. V. Bhatt, Theories of Balanced and Unbalanced Growth, Kyklos, 1964.

(٣) د . صقر احمد صقر ، اقتصاد التشابك القطاعي ، مذكرة داخلية رقم ٢٨٤ (معهد التخطيط القومي ، ١٩٧٢) الفصل الثالث .

جـ) المشروعات ذات الأهمية الاستراتيجية :

قد تحتاج التنمية الاقتصادية السريعة الى توجيه الموارد فى بادىء الأمر الى بعض المشروعات ذات الأهمية الاستراتيجية للمجتمع - والتى قد يحجم عنها رأس المال الخاص نتيجة للمخاطر التى قد ترتبط بها أو نتيجة لطول فترة التفريخ (Gestation Period) فى هذه المشروعات ، او لعدم توافر الربح السريع والمرتفع فى الفترات الاولى التالية لفترة الانشاء وهذا يستدعى تدخل الدولة من خلال أجهزة التخطيط لتعبئة الموارد اللازمة وتوجيهها الى تلك المشروعات ذات الأهمية الاستراتيجية (١) .

د) النقص الشديد فى عرض المنظمين الصناعيين :

ويعد توافر هذه الطائفة من أهم العوامل التى شجعت النمو الصناعى فى أوروبا والولايات المتحدة فى القرنين الثامن والتاسع عشر ويقوم هؤلاء المنظمون بتطبيق الاختراعات العلمية (Inventions) بصورة تجارية فى المشروعات المختلفة ويطلق على هذه العملية عادة اسم التجديد أو الابتكار (٢) (Innovation) وتتحدد خواص هذه الطائفة بالعوامل البيئية والحضارية السائدة فى المجتمعات المختلفة . ولكن من المهم أن نوضح أيضا أن معدل التغير فى هذه العوامل البيئية والحضارية يعتمد الى حد ما على التجديد والابتكار ولهذا السبب فانه فى المجتمعات التى تسود فيها ظروف بيئية وحضارية لا تشجع وجود هؤلاء المنظمين وهى الحالة التى تسود فى معظم البلاد المتخلفة فسوف تستمر سيادة القيم والتقاليد البالية ويصاب المجتمع بحالة من الركود . وهذا الركود فى الهيكل الاجتماعى والاقتصادى سوف يؤدى بدوره الى انخفاض عرض المنظمين الصناعيين - وهكذا تدور هذه البلاد فى حلقة مفرغة (٣) ويمكن للبلاد المتخلفة كسر هذه الحلقة المفرغة عن طريق اتباع التخطيط كأسلوب للتنمية الاقتصادية حيث تقوم الدولة فى هذه الحالة بدور المنظم .

(١) د . عمرو محى الدين ، التنمية والتخطيط الاقتصادى (بيروت : دار النهضة العربية ١٩٧٢) صفحة ٢٦٧ .

(٢) T. A. Schumpeter, The Theory of Economic Development, 1934.

(٣) Irma Adelman, Theories of Economic Growth and Development, (Stanford: Stanford University Press, 1961) Chapter 6.

من كل هذا يتضح لنا صعوبة بدء عملية التنمية في البلاد المتخلفة خاصة في حالة الاعتماد على نظام المشروع الحر وضرورة التدخل الحكومي على نطاق واسع للتغلب على العديد من هذه الصعوبات والمعوقات التي تحول دون التنمية الاقتصادية والاجتماعية الحكومة اذن يجب عليها أن تتدخل للعمل على زيادة المدخرات - وتوجيه هذه المدخرات الى اكثر الاستثمارات ربحية - من وجهة نظر المجتمع ككل وهذا يتطلب العمل على التخطيط المركزي للاستثمارات في المشروعات المختلفة حتى تستطيع اخذ الانواع المختلفة للوفورات أو الضياعات التي قد تنتج من تنفيذ هذه المشروعات في الحسبان .

يجب على الحكومة ايضا ان تعمل على الحد من مشكلة الانفجار السكاني ومحاولة ايجاد فرص للعمالة المنتجة لما قد تعانيه قوة العمل فيها من بطالة (صريحة أو مقنعة) وللزيادة السنوية في قوة العمل الناتجة عن الزيادة في عدد السكان . وأن تعمل على القضاء على التخلف الحضاري والاجتماعي عن طريق رفع كفاءة النظام التعليمي وتوسيع قاعدته محو الأمية ، توجيه وسائل الاعلام لمحاربة العادات والتقاليد البالية ونشر قيم المجتمع الجديد ... الخ وان تعمل ايضا على القضاء على الاختلال الهيكلي التي تعاني منه اقتصادات معظم هذه البلاد نتيجة لخضوعها للسيطرة الاستعمارية والاهتمام بتنمية القطاعات المختلفة وتنويع الصادرات حتى تتفادى الآثار السيئة التي تنجم عن التقلبات الشديدة التي قد تحدث للصادرات التقليدية وزيادة حجمها حتى يمكنها الوفاء بما تتطلبه عملية التنمية من الواردات من الآلات أو من السلع الوسيطة .

٨ . متطلبات التخطيط القومي الشامل :

أ . الملكية العامة لوسائل الانتاج : ذكرنا أنه من الضروري العمل على زيادة حجم المدخرات في البلاد المتخلفة وضرورة العمل على توجيهها الى أكثر المشروعات ربحية من وجهة النظر الاجتماعية ولما كان جزء كبير من المدخرات يتحقق في القطاع الانتاجي في شكل الأرباح المتولدة في هذا القطاع فان تأميم هذه المشروعات سيعطي الحكومة فرصة السيطرة المباشرة على هذه المدخرات ومنعها من التسرب في شكل انفاق ترفي أو من توجيهها الى الاستثمار في مشروعات تكون أقل ربحية من وجهة النظر الاجتماعية .

وتتمثل أهمية الملكية العامة لوسائل الانتاج أيضا فى أثرها على التفاوت فى توزيع الدخل الذى تعانى منه كثير من البلاد المتخلفة . فالتأميمات ستؤدى الى القضاء على جزء كبير من هذا التفاوت نتيجة لأن عائد الملكية سيخصص للمجتمع ككل اما فى شكل زيادة فى الانفاق الاستثمارى أو زيادة فى الاستهلاك الجماعى بدلا من خدمة الطبقة الرأسمالية فقط . بالاضافة الى ذلك فقد سبق أن أشرنا الى أن القضاء على التفاوت فى توزيع الدخل عن طريق الضرائب يعد اقل كفاءة منه فى حالة اعادة توزيع الملكية أو التأميم .

غير أنه لا ينبغى أن يفهم من ذلك ضرورة الملكية العامة لجميع وسائل الانتاج - خاصة فى البلاد المتخلفة - وانما المقصود هو أن تكون ملكية الصناعات الأساسية والقائدة لعملية التنمية فى يد القطاع العام . وهذا يعنى أنه من الممكن وجود قطاع خاص له دور محدود على أن يتولى جهاز التخطيط تحديد الأهداف الخاصة بالنمو فى القطاع الخاص ومجالات النشاط التى يعمل فيها والعمل على دفع القطاع الخاص على تنفيذ أهداف الخطة عن طريق السياسات المالية والنقدية ، وسياسة التجارة الخارجية .. الخ .

وتتضح أهمية النقطة السابقة فى البلاد المتخلفة حيث عادة ما نجد أن الاتجاه نحو الاشتراكية كنظام اقتصادى واجتماعى يتأثر بسمات التخلف السائدة فى هذه المجتمعات . ولهذا فان التأميمات لابد وأن يصاحبها فى نفس الوقت نظام للحوافز يضمن انصراف الادارة والعمال بكل طاقاتهم للانتاج " مثل الاجر بالقطعة " ، تحديد اجر الادارة كنسبة من الربح ....الخ) وايضا لابد من احكام الرقابة للحيلولة دون ظهور طبقة جديدة تستغل التأميمات لتحقيق مصالحهما الشخصية والتى ينتفى بها الغرض من التأميم .

ب . لابد وأن تتصف قرارات جهاز التخطيط بالالزام . وهذا الالزام ضرورى حتى تكون لجهاز التخطيط القدرة على تحريك الموارد وتوجيهها بالشكل الذى يضمن تنفيذ الخطة . وفى حالة عدم توافر هذا الالزام فسوف نجد أنه لا يوجد ما يضمن انسياق الوحدات الانتاجية المختلفة لأداء الأدوار المحددة لها فى الخطة الا بقدر التأثير على قرارات هذه الوحدات باستخدام أساليب السياسة الاقتصادية (غير المباشرة مثل ادوات السياسة المالية والنقدية .... الخ .

وواضح أن هذه النقطة ترتبط ارتباطا وثيقا بالنقطة السابقة • حيث أن سيادة الملكية العامة لوسائل الانتاج ستؤدى الى تسهيل المهمة أمام جهاز التخطيط - حيث يمكن فى هذه الحالة أن تصدر الخطة فى شكل أوامر ادارية لوحدات القطاع العام • لاحظ أن هذا يتطلب أن يكون لجهاز التخطيط السلطة التى تمكنه من اصدار هذه الأوامر ومحاسبة المسئولين فى حالة عدم التنفيذ • وهذا يعنى أن دور جهاز التخطيط فى السلطة لابد وأن يكون أعلى من باقى الوزارات والمؤسسات الاقتصادية المختلفة •

جـ • توافر البيانات والاحصاءات الاقتصادية على المستوى القومى • من الصعب تصور امكانية وضع خطة للتنمية الاقتصادية بدون توافر بيانات واحصاءات عن مختلف اوجه النشاط الاقتصادى وتتصل البيانات بالحقائق الخاصة بالاقتصاد القومى وتشمل بيانات عن حجم رأس المال الثابت موزعا حسب القطاعات المختلفة وحسب الاقاليم المختلفة - بيانات عن القوة العاملة وتوزيعها طبقا للتخصصات والمهارات والتوزيع الاقليمى لها - بيانات عن السكان موزعين حسب الجنس وحسب الأعمار المختلفة والأقاليم المختلفة ومعدلات النمو الخاصة بالسكان - بيانات عن الموارد الطبيعية المتوافرة ونوعيتها وتوزيعها الجغرافى - بيانات عن التجارة الخارجية والتطورات التى تحدث فى الصادرات والواردات مقسمة حسب السلع وحسب البلاد التى تتعامل معنا واخيرا - وليس آخرا - بيانات عن الدخل القومى وتوزيعه على القطاعات المختلفة والأقاليم المختلفة •

بالاضافة الى ذلك فان متابعة تنفيذ الخطة الاقتصادية يتطلب بيانات دورية عما تم تحقيقه حتى يمكن مقارنته بالأهداف المقررة فى خطة التنمية وفى ضوء هذه المقارنة يمكن معرفة فروق النشاط الاقتصادى التى لم تحقق ماكان مقررا لها فى الخطة ومن ثم دراسة أسباب القصور ومحاولة علاجه فى المستقبل •

وهذا يعني أن التخطيط القومي الشامل لن يكون ممكنا الا اذا كان هناك جهازاحصائي يتولى عملية جمع وتبويب وعرض البيانات المتعلقة بفروع النشاط الاقتصادي المختلفة - على أن تتم عملية الجمع والتبويب والعرض وفقا للغرض الذي ستستخدم فيه هذه البيانات . أي وضع الخطة ومتابعة تنفيذها .

ومن الواضح أن هذا المطلب قد يصعب الوفاء به في كثير من البلاد المتخلفة حيث تندر المعلومات والبيانات الخاصة بالنشاط الاقتصادي عموما . وقد أطلق أحد الاقتصاديين على التخطيط في هذه البلاد بأنه تخطيط بدون حقائق[1] (Planning without Facts) وعدم توافر البيانات بشكل مرضي قد يحتم اللجوء الى أساليب بديلة للتخطيط مثل تخطيط بعض المشروعات الاساسية أو التخطيط القطاعي بدلا من التخطيط القومي الشامل ولو لفترة مؤقتة وفقا لامكانيات هذه البلاد - يتم فيها تجميع قدر معقول من البيانات الرئيسية واللازمة للتخطيط القومي الشامل .

وبالاضافة الى البيانات المطلوب توافرها فهناك مجموعة من المعلمات الاحصائية (Statistical Parameters) والتي دائما مايتم الاعتماد عليها في وضع الخطة وتشمل هذه المعلمات الاحصائية ابعاد قيم لمعاملات رأس المال - للانتاج (أو معامل رأس المال - للاختصار) في القطاعات المختلفة ، وقيم المعاملات الفنية للانتاج التي توضح درجة الاعتماد والتشابك المتبادل بين القطاعات المختلفة ، معاملات الواردات مقسمة أيضا حسب القطاعات المختلفة ، الميل الحدي للاستهلاك ، الميل الحدي للادخار ، معدلات الضرائب الحكومية ... الخ .

وفي حالة عدم توافر البيانات التي يلزم استخدامها في تقدير أحد هذه المعلمات فانه يمكن الاستفادة بقيم هذه المعلمات التي تم تقديرها في بلاد تمر بنفس المرحلة من التنمية وهكذا وعلى أي الاحوال فان كثير من البلاد المتخلفة التي يكون اقتصادها عرضه للتغير الهيكلي في

---

(1) W. Stolper, Planning without Facts. (Cambridge, Mass.: Harverd University Press, 1966).

فترات متوسطة (٥ الى ١٠ سنوات مثلا) فان تقدير هذه المعلمات يواجه مشكلة أساسية وهى افتراض بقاء الهيكل الاقتصادى الموجود (والتى تم استخدام البيانات الخاصة به فى تقدير قيم المعلمات المختلفة) على ماهو عليه خلال فترة الخطة . أى أنه يتم افتراض ثبات قيم المعلمات طوال فترة الخطة . وواضح ان هذا قد يكون غير صحيح اذا تعرض الهيكل الاقتصادى للتغير الكبير خلال فترة الخطة . ويمكن معالجة هذا القصور بمحاولته تعديل قيم هذه المعلمات كلما لزم الامر وتعديل قيم المتغيرات التى تعتمد — بشكل او بآخر — على قيم هذه المعلمات .

أخيرا ينبغى التنويه بأن مدى استفادة المسئولين عن التخطيط من هذه البيانات والمعلمات يتوقف على الدقة فى جمع وتبويب وعرض قيم المتغيرات المختلفة — وقيم المعلمات المختلفة كما يعتمد ايضا على السرعة فى نشر هذه المعلومات .

د . توافر الكوادر القادرة على وضع الخطة ومتابعة تنفيذها . وهذا المطلب ايضا قد يشكل عقبة ضد تطبيق التخطيط القومى الشامل فى كثير من البلاد المتخلفة التى قد لايتوافر لديها القدر الكاف من الفنيين القادرين على وضع الخطة والقادرين على اختبار درجة التنسيق والترابط بين أجزائها المختلفة . وقد يؤدى أيضا نقص الكوادر الى اللجوء الى أساليب بديلة للتخطيط مثل تخطيط بعض المشروعات الاساسية ... الخ .

ومن الواضح أن هذه المشكلة يمكن علاجها تدريجيا عن طريق ارسال البعثات أو الاستعانة بالخبراء الاجانب للمعاونة فى وضع الخطة الى أن يتم اعداد الفنيين المحليين ومن الجدير بالذكر ان هذين العاملين الاخيرين (نقص البيانات والكوادر) كانا من الاسباب الرئيسية فى تأجيل تطبيق التخطيط القومى الشامل فى مصر حتى عام ١٩٦٠ بالرغم من أن محاولات التخطيط فى مصر ابتدأت منذ عام ١٩٥٤ فى اعداد برامج لبعض المشروعات الرئيسية قام بها كل من مجلس الانتاج والخدمات فى ذلك الوقت ثم اعداد خطتين لقطاعى الصناعة والزراعة ابتداء من عام ١٩٥٧ حتى ١٩٦٠ .

هـ • توافر الاستقرار السياسى : يعـد توافر الاستقرار السياسى مطلبا اساسا للتخطيط القومى الشامل ـ حيث قد يؤدى عدم توافر الاستقرار الى تقاعس الحكومة عن تحقيق الاهـداف المعلن عنها حتى يتم لها تثبيت دعائم الحكم • وقد ينتج عن ذلك أيضا تغليب المصالح الفردية على المصلحة العامة حيث أن كل من الحاكم والمحكوم لن يشعر بواجبه نحو تحقيق اهداف الخطة •

و • المشاركة الشعبية •لايمكن أن تنجح الخطة فى تحقيق الأهداف المقررة • مالم يشارك الجميع بشكل ايجابى فى تنفيذها فتحقيق اهداف الخطة يتطلب ـ تماما كما تستدعى حالـة الحرب ـ تضافر وتعبئة كافة الجهود والامكانيات لجميع افراد المجتمع والهيئات والنقابات وما الى ذلك ـ لتحقيق الهدف المشترك الذى يعملون جميعا من أجل تحقيقه •

فلو تصورنا على سبيل المثال أن هدف الخطة هو مضاعفة الدخل القومى خلال فـترة محددة وأن هذه المضاعفة يلزمها حجم معين للاستثمار وبالتالى للادخار • ولو تصورنا ايضـا ان حجم المدخرات المطلوب أعلى بكثير من المدخرات العادية ـ أى أن الأمر يتطلب تقييـد الاستهلاك وضغطه • فى مثل هذا الوضع نجد أنه لابد على المسئولين من توضيح هـذه الحقائق لمختلف الفئات الاجتماعية واستخدام وسائل الاعلام فى مناقشتها وتوضيح مدى أهميتهـا ومايمكن ان يؤدى اليه ضغط الاستهلاك الان من زيادة للدخل فى المستقبل وبالتالى زيادة فى الاستهلاك فى المستقبل اكبر مما يكون فى الامكان بدون محاولة تنفيذ أهداف الخطة •

ملحق رقم (١)

النظرية الاقتصادية والتخطيط من أجل التنمية

مع بداية الاهتمام بمشاكل البلاد المتخلفة في أوائل الخمسينات واهتمام الاقتصاديين بالوسائل والسياسات الاقتصادية التي ينبغي على هذه البلاد اتباعها للتغلب على مشكل التخلف • ابتدأ بعض الاقتصاديين في اثارة الانتقادات حول مدى قابلية النظرية الاقتصادية لمعالجة مشاكل البلاد المتخلفه حيث يرى بعضهم ان هذه النظرية نمت في ظل المشاكل والظروف الخاصة بالبلاد الصناعية المتقدمة لدرجة انه لابد من التخلي عن اجزاء كثيرة منها حتى يمكننا التمكن من فهم ومعالجة مشاكل البلاد المتخلفة •

ويمكننا ان نناقش الانتقادات الأساسية للنظرية الاقتصادية وما يمكن ان يثار حول هذه الانتقادات من اعتراضات او شكوك في النقاط التالية (١):

أ — يمكننا ان نناقش اولا مدى مطابقة النظرية للواقع (Realism) والذي قد ينشأ نتيجة لمحاولة بعض الاقتصاديين تطبيق النماذج النظرية التي صممت أساسا للبلاد المتقدمة لمعالجة مشاكل البلاد المتخلفه • وأول من أهتم بهذه المسألة هو سيرز (D. Seers) في مقالة عن حدود الحالة الخاصة (٢) والتي يوضح فيها اتجاه الاقتصاديين الى التسليم من الحالة الخاصة لبعض البلاد الصناعية المتقدمة مثل الولايات المتحده وبريطانيا وضرورة الانتباه الى اختلاف العلاقات السلوكية والعلاقات الظرفيه (Institutional) في البلاد المتخلفه عنها في البلاد المتقدمة •

وقد ينتج عدم التطابق مع الواقع من سوء اختيار النماذج النظرية التي تطبق في البلاد المتخلفه — حيث يحاول بعض الاقتصاديين تطبيق احدث النماذج التي صممت للبلاد المتقدمة ذات التكوين الاقتصادي المعقد على البلاد المتخلفه — ذات التكوين الاقتصادي البسيط ولكن هذا لا يعني ان النظرية الاقتصادية التقليدية لا قيمة لها — ولكنه يوضح اهمية اختيار النماذج التي تناسب البلاد المتخلفه وتعديل النظرية الاقتصادية حتى يمكنها ان تأخذ في الحسبان الظروف التي تؤدي الى اختلاف الهيكل الظرفي Institutional Framework وتتسبب في اختلاف العلاقات السلوكية بين هاتين المجموعتين من البلاد •

(١) Hla Myint, "Economic Theory and Development Policy", Economica, May, 1967.

(٢) D. Seers, "The Limitations of the Special Case", Bulletin of Oxford Institute of Economics and Statistic, Vol. 25, No. 2, May 1963.

وبالرغم من انه لايمكن انكار الاختلاف فى مشاكل هاتين المجموعتين من البلاد وهو اختلاف فى الدرجة اساسا - ويمكن ان يكون - الى حد ما - خلاف فى النوع أيضا ، الا انه لايمكننا ان نستنتج من ذلك ان هناك حاجة الى اساليب وأدوات تحليليه مختلفه لمناقشة مشاكل البلاد المتخلفه . فالتقدم الذى حدث فى معالجة مشاكل التنمية الاقتصاديه تم اساسا فى حدود التحليل الاقتصادى التقليدى كما ان كثيرا من هذه الادوات والمبادىء الاقتصادية قد اثبتت قابليتها للتطبيق لمعالجة مشاكل هذه البلاد - سواء بصورتها التقليدية او بعد اجراء بعض التعديلات عليها .

ب . والنوع الثانى من الانتقادات يركز عليه مبردال[1] Myrdal ويتعلق بمدى اهمية (Relevance) النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية الساكنه التى تهتم بالتخصيص الامثل للموارد فى ظل البنيان الاقتصادى الموجود بالنسبه لمشكلة دفع التنمية الاقتصادية فى البلاد المتخلفه والتى تهتم اساسا بزيادة الموارد الموجودة ، تحسين اساليب وقنون الانتاج وادخال التغييرات الاقتصاديه التى تؤدى بطريقة ديناميكيه الى حدوث الاختلال فى البنيان القائم وجوهر هذا النقد هو ان الاهتمام الاساسى للتحليل الاقتصادى النيوكلاسيكى يركز على تحليل شروط تخصيص الموارد فى الاجل القصير . وفى هذا يفترض بقاء بعض الاشياء على ماهى عليه مثل الظروف الفنيه للانتاج ، والمعروض من عنصر التنظيم ، والسكان . ولكنه من الطبيعى ان تتضمن عمليه التنميه الاقتصاديه تغييرات فى هذه المعلمات - أى أن مايفترض بقائه على ماهو عليه فى التحليل الساكن لابد من تفسيره اذا كانت المشكله تتعلق بالتغير خلال الزمن وبالاضافه الى ذلك فان ادخال عنصر الزمن يترتب عليه توسيع دائرة علم الاقتصاد حيث تظهر الحاجة الى فروع اخرى من المعرفه لشرح العوامل المحدده لكل من التطور التكنولوجى ، الزيادة فى المعروض من عنصر التنظيم ، النمو السكانى ... الخ - وهذا يؤكد الحاجة التى سبق وأشرنا اليها - الى اسلوب العلوم المتداخله لمناقشة مشاكل التنمية .

وهنا لابد من الاعتراف بأنه لاتوجد نظرية ديناميكية ملائمة لمناقشة مشاكل البلاد المتخلفه - كما ان كثيرا من التطورات التى تحدث الآلان فى هذه النظريه فى شكل نماذج النمو المختلفه لايوجد بها تطبيق عملى فى البلاد المتخلفه - هذا بالاضافه الى ان واضعى هذه

---

(١) Gunnar Myrdal, Economic Theory and Underdeveloped Regions, London, 1957.

النماذج لم يصمموها بالشكل الذى يجعلها صالحة للتطبيق هناك • ومع التسليم بكل هذا نجد انه من المخطوره التقليل من أهمية النظرية التقليدية الخاصة بالتوزيع الامثل للموارد فى البلاد المتخلفه • ويرجع هذا بالدرجه الاولى الى ان كل البلاد المتخلفه (او معظمها اذا اردنا الدقه فى التعبير) فقيره جدا للحد الذى لايسمح بأى ضياع فى تخصيص الموارد - حتى فى ظل انتراضات السكون • وهذا يعنى ان محاولة الوصول الى التخصيص الامثل للموارد المحدودة فى البلاد المتخلفة لابد وأن يحظى باهتمام اكبر منه فى البلاد الغنيه التى قد يمكنها ارتفاع مستوى المعيشه من تحمل أى ضياع قد يحدث نتيجة لسوء تخصيص الموارد •

والجزء الاكبر من الضياع فى تخصيص الموارد الذى قد يحدث فى كثير من البلاد المتخلفة يمكن ارجاعه الى التشوهات الموجوده فى جهاز الاسعار حيث عادة ما تسود أسعار لخدمات عناصر الانتاج لاتعكس الندرة النسبية لهذه العناصر (مثل ارتفاع الاجور وانخفاض سعر الفائدة) ودون اجراء هذه التصحيحات - على الاقل بالنسبه لحساب انتاجية المشروعات الاستثمارية المقترح تنفيذها - فان اختيار المشروعات لن يتسم بالكفاءة ولن تتحقق الاستفادة المثلى من موارد المجتمع •

ويتمثل جانب اخر من النقد الخاص بعدم اهمية نظرية التخصيص الامثل للموارد فى البلاد المتخلفه فى محاولة اقران هذه النظرية بنظام حرية العمل Laissez Faire أو سياسة عدم التدخل ثم توضيح ان قوى السوق لن تؤدى الى التخصيص الامثل للموارد لعدم توافر شروط المنافسة الكاملة ثم اخيرا الوصول الى الاستنتاج الخاص بأن النظرية الاقتصادية وسياسة عدم التدخل لايمكن اتباعهما فى هذه البلاد •

ولكن هذه المناقشة يكتنفها كثير من الغموض • فبالنسبه لسيادة المنافسة الكاملة نجد انه مع التسليم بصعوبة توافر جميع الشروط الخاصة بالمنافسة الكاملة فى الحياة العملية نجد انه من المهم محاولة التعرف على مدى الاختلاف الموجود بين البلاد المتقدمة والبلاد المتخلفة ، وبين البلاد المتخلفه التى تمر بمراحل مختلفه للتنمية ، فى درجة عدم كمال الاسواق ومدى امكانية تطبيق نظريات المنافسة الاحتكارية على هذه المجموعات من البلاد •

وبالنسبه لاقران نظرية التخصيص الامثل للموارد بسياسة عدم التدخل - نجد ان هناك كثير من الخلط وعدم الفهم للعلاقة بينهما . فبالرغم من ان هناك علاقه تاريخية بينهما الا انه لاتوجد علاقة منطقية تربطهما معا . فعلى سبيل المثال من الممكن قبول والعمل على الوصول الى التخصيص الامثل للموارد بدون قبول سياسة عدم التدخل - والعكس صحيح . ومن المفيد في هذا المجال ان نتذكر ان بعض التطورات الحديثة للنظرية الاقتصادية التقليدية مثل اقتصادات الرفاهية ، تحليل المدخلات والمخرجات ، البرمجة الخطية .. الخ ، يتم استخدامها بصورة أساسية كأساليب للتخطيط القومي الشامل في مختلف البلاد [1].

جـ - فيما يتعلق بالنقطه السابقه والمتعلقه بالربط بين النظرية الاقتصادية التقليدية وبين سياسة عدم التدخل ، سياسة حرية التجارة ، السياسات المالية والنقدية المحافظة .. الخ نجد انه بالاضافة الى عدم وجود علاقه منطقية تربطهما معا ، لاتوجد أيضا أي علاقة ايديولوجية بين هذه النظرية وتلك السياسات . وعلى هذا فان اتجاه البلاد المتخلفه تباعا نحو التخطيط من اجل التنمية الاقتصادية السريعة لايعني تقادم النظرية الاقتصادية - بل على العكس يمكننا ان نقرر ان النظرية الاقتصادية التقليدية لابد وان تحظى باهتمام اكبر في هذه الحالة . وهذا يرجع الى ان النظرية الاقتصادية التي يعتمد عليها التخطيط من اجل التنمية هي من الناحية الفنيه - نفسها النظرية التقليدية التي تهتم بالوصول الى التخصيص الامثل للموارد .

وعلى سبيل المثال لو حاولنا التحقق من العناصر الاساسية للخطة سوف نجد ان المخطط لابد وان يتأكد أولا من مدى امكانية تحقيق الخطه على المستوى التجميعي عن طريق التأكد من ان اجمالي الموارد المطلوبه لتنفيذ الخطه لايتعدى حجم الموارد المتاحة . بالاضافة الى ذلك فان المخطط لابد وان يتأكد من اتساق الخطه على المستوى القطاعي والمستوى الوحدي (Micro-Economic Level) للتأكد من تعادل الطلب والعرض الخاص بالسلع المختلفه وضمان تحقق التوازن بين الاجزاء المختلفه للاقتصاد القومي خلال فترة الخطه . اخيرا فانه اذا كانت الخطه ممكنه ومتسقه ، فان مهمة المخطط ان يتأكد من امثلية الخطة - بمعنى انه لاتوجد طريقة بديلة لاعادة تخصيص الموارد بطريقه اكثر كفاءة لتنفيذ أهداف الخطة .

---

(1) Hla Myint, "Economic Theory and Underdeveloped Countries", Journal of Political Economy, Oct. 1965.

وعلى هذا الاساس يمكننا ان نقرر انه لاتوجد اختلافات نظرية اساسية بين محاولة الوصول الى التخصيص الامثل للموارد عن طريقة ميكانيكية نظام السوق وبين محاولة تحقيق هذا الهدف عن طريق التخطيط المركزي — فكلاهما يقبل التخصيص الامثل للموارد على انه النموذج النظري وان كان هناك خلاف في الوسائل العمليه لتحقيق هذا النموذج النظري • أى أن الخلاف ينحصر أذن في المدى الذى سنترك فيه مهمة تخصيص الموارد لوحدات الاقتصادية المختلفة (لامركزية في اتخاذ القرارات) او للقرارات المركزية التي تصدرها الدوله (مركزية في اتخاذ القرارات) او لمزيج من هاتين الطريقتين • ولكن لابد من التأكيد بأن كل هذه الطرق — من الناحية الفنية يستخدم النظرية الاقتصادية التقليدية المتعلقه بالتخصيص الامثل للموارد •

اخيرا لابد من ملاحظة ان مناقشتنا السابقة توضح الحياد الايديولوجي للنظرية الاقتصادية بمعنى امكانية استخدامها للوصول الى الاهداف الاقتصادية التي تعتمد الى حد كبير على الاحكام الذاتية • (Value Judgments) لواضعي السياسة الاقتصادية بطريقة مثلى •

ولكل هذه الاسباب فاننا سوف نتعرض في الملحق رقم (٢) لشروط التخصيص الامثل للموارد والتي يمكننا ان نناقشها تحت عنوان الكفاية والرفاهية الاقتصادية •

ملحق رقم (٢)

الكفاية والرفاهة الاقتصادية

يمكننا تعريف الكفاية بأنها محاولة الحصول على أقصى مايمكن الحصول عليه من انتاج معين من حجم محدود من الموارد أو محاولة الحصول على حجم معين من الانتاج بأقل استخدام ممكن للموارد - أى بأقل تكلفة . ومن هذا التعريف يمكننا أن نصل الى تعريف لمعظمة الرفاهة بأنه محاولة الوصول بحجم الانتاج الى أكبر مايمكن فى حدود الموارد المتاحة بشرط امكانية اعادة توزيع الدخل . ومعنى هذا أنه لتحسين مستوى معيشة الجماهير فانه من اللازم الوصول بالانتاج الى أقصى مايمكن . ومن هذين التعريفين يمكننا ملاحظة العلاقة بين الرفاهة الاقتصادية من ناحية وبين الكفاية فى الانتاج والكفاية فى التبادل والتخصيص الأمثل للموارد من ناحية أخرى .

وفى محاولتنا التحقق من شروط تعظيم الرفاهة فاننا سوف نجد أن تعريف تعظيم الرفاهة بأنه محاولة جعل مجموع المنفعة التى يحصل عليها الأفراد أقصى مايمكن سوف يواجهنا بمشكلة مقارنة المنافع التى يحصل عليها الأفراد المختلفين لبعضها البعض وايضا سوف تواجهنا مشكلة قياس المنفعة . وقد حاول الاقتصادى الايطالى فيلفريد باريتو Vilfredo Pareto أن يتخطى هذه المشاكل بافتراض أن أى تغيير يؤدى الى تحسين فى مركز أى شخص بدون الاساءة الى مركز شخص آخر يمكننا ان الحكم بأنه تحققت زيادة فى رفاهة المجتمع . ويمكننا شرح ذلك بيانيا فى الشكل رقم (٢) لو افترضنا أن المجتمع يتكون من شخصين أ ، ب وان المحور الأفقى يمثل المنفعة التى يحصل عليها أ فى حين أن المحور الرأسى يمثل المنفعة التى يحصل عليها ب . نجد أن أى نقطة فى هذا الشكل تمثل توزيع معين للمنفعة بين هذين الشخصين .

شكل رقم (٢)

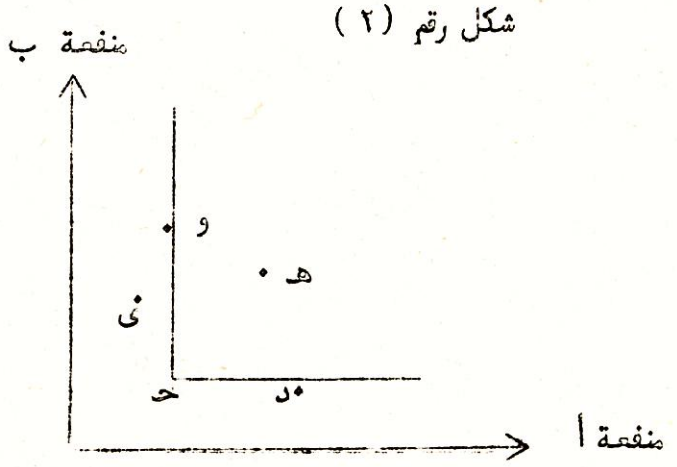

فلو كان الموقف الأولى عند النقطة جـ فان أى تغيير فى السياسة الاقتصادية يؤدى الى الانتقال من النقطة جـ الى أى نقطة أخرى داخل أو على الخطوط المتقطعة مثل (د) أ (هـ) و (جـ) سيؤدى الى تحسين فى الرعاية الاقتصادية حيث أنه فى كل هذه الحالات نجد تحسن فى مركز أحدهما أو كلاهما بدون أى أساءة الى مركز الاخر • فى حين أن الانتقال من نقطة مثل جـ الى نقطة أخرى مثل ى لايمكننا الحكم عليه لأنه فى حين تحققت زيادة فى منفعة ب نجد أن هناك نقصا فى منفعة أ •

وبالمثل فى حالة الانتاج نجد انه يمكننا أن نقول أن زيادة معينة قد تحققت فى الانتاج لو أن الكمية المنتجة من سلعة معينة قد زادت بدون أى نقص فى الانتاج السلعة الأخرى • وان الانتاج قد تم تعظيمه أى يتميز بالكفاءة لو لم يكن فى الامكان زيادة انتاج سلعة معينة بدون أن يحدث نقص فى انتاج سلعة أخرى •

ومن هذا الشرح يمكننا أن نعرف تعظيم الرفاهة بأنه الوصول الى حالة يتعذر فيها - عن طريق اعادة تخصيص الموارد أو السلع - جعل أحد الأشخاص فى مركز أفضل بدون جعل شخص آخر فى مركز أسوأ • ويطلق على هذا الشرط أمثلية بارينو (Pareto Optimum) نسبة الى الاقتصادى باريتو سالف الذكر • وميزة هذا التعريف هى أنه يمكننا من تحديد شروط تعظيم الرفاهة بدون الحاجة الى جمع او اجراء مقارنة بين رفاهة الأفراد المختلفين •

وقد يثور هنا تساؤل بخصوص من الذى يقرر التحسن أو السوء فى مركز شخص معين هل نترك هذا للشخص نفسه أم لرجل السياسة أو الحزب ليقرر ما اذا كان هناك تحسن أو اساءة الى هذا الشخص ؟ للاجابة على هذا التساؤل لابد وأن نؤكد أن القاعدة العامة هى تحسن معين يطرأ على مركز شخص محدد اذا زاد مايحصل عليه من سلعة معينة بدون نقص فيما يحصل عليه من سلعة أخرى - بغض النظر عن من يقوم بهذا الحكم سواء كان الفرد نفسه او رجل السياسة أو الحزب بالنيابة عن الفرد •

لاحظ أنه لو تم الحكم على مراكز الأشخاص بناء على تفضيلات رجل السياسة أو الحزب فان هذا الاقتصاد يتسم بالطابع الأبوى (Paternalistic) فى حين لو اعتمد هذا الحكم على تفضيلات هؤلاء الأفراد أنفسهم فانه يتسم بالطابع الفردى (Individualistic)

وفى واقع الأمر فان مايوجد من الناحية العملية فى كل المجتمعات هو مزيج من النوعين حيث تلعب تفضيلات رجال السياسة أو الحزب دورا معينا بالنسبة لبعض السلع التى تعد هامة من وجهة النظر الاجتماعية تحريم الكحول والمخدرات والدعارة على سبيل المثال أو تحديد حجم المدخرات ٠٠ الخ) فى حين تلعب تفضيلات الافراد دورا بالنسبة لباقى السلع الأخرى ٠

١٠ الكفاية فى التبادل :

لتوضيح شروط الكفاية فى التبادل سنفترض (للتبسيط وحتى يمكننا استخدام الرسوم البيانية) أن هناك شخصين (أ ، ب) وسلعتين (برتقال وتفاح) فقط ٠ وأن كل شخص يملك كمية محددة من هاتين السلعتين — ولكن هذه الكميات المحددة ليست هى نفسها بالضرورة التى تعطية اكبر اشباع ممكن ٠ واذا كان الامر كذلك فسوف يكون فى صالح كل منهم قيام بعض التبادل بينهما ٠ ولشرح كيفية حدوث التبادل لابد من استخدام مايسمى بالشكل الصندوقى (Box diagram) وينسب عادة الى العالم الاقتصادى ادجورث (Edgeworth) وهذا الشكل يعد أداة مفيدة لتحليل التفاعل بين نشاطين اقتصاديين عندما تكون المدخلات الخاصة بكل منهما محددة مسبقا ٠

ويتلخص الشكل الصندوقى فى انه عبارة عن مستطيل يمثل طوله الكمية المتاحة من السلع الاولى للشخصين بينما يمثل العرض الكمية المتاحة لهما من السلعة الثانية ٠ وتكون نقطة الأساس للمستهلك الاول هى النقطة التى يمثلها الركن الجنوبى الغربى لهذا المستطيل بينما نقطة الأساس للمستهلك الثانى هى النقطة التى يمثلها الركن الشمالى الشرقى ٠

(شكل رقم (٣))

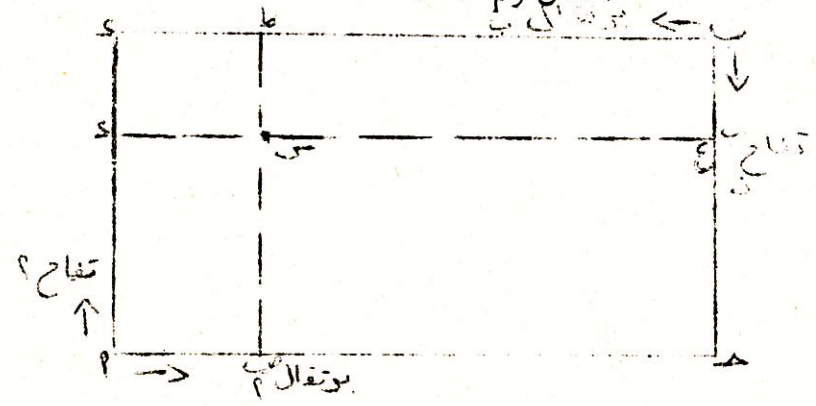

وفى الشكل رقم (٣) نجد ان كمية البرتقال المتاحة للشخصين هى أ جـ (= ب د) وأن كمية التفاح المتاحه لهما هى أ د (= ب جـ) وأى نقطة داخل هذا المستطيل تمثل توزيع معين لهاتين السلعتين بينهما • ففى النقطه س مثلا نجد ان الشخص أ فى حوزته أ س من البرتقال أ ومن التفاح • فى حين ان الشخص (ب) يكون فى حوزته ب ط من البرتقال ، ب ع من التفاح وهكذا •

ولتحليل شروط التبادل بين كل من أ ، ب لابد من اضافة منحنيات السواء الخاصة بكل منهما (لاحظ ان هذه المنحنيات قد تعبر عن تفضيلات المستهلكين الفعليه أو قد تعبر عن تفضيلات رجال السياسة التى ينصبونها بالنيابه عن المستهلكين) وتمثل كل منحنى من هذه المنحنيات الخاصه بالمستهلك الاول (أ) — على سبيل المثال — المجموعات المختلفة من السلعتين (البرتقال والتفاح) التى تعطى أ نفس المستوى من الاشباع • وتتميز هذه المنحنيات بأنها سالبة الميل محدبة تجاه نقطه الاصل ، لا تتقاطع مع بعضها البعض ، وأخيرا بأنه يمكن رسم منحنيات متعدده يمثل كل منهما مستوى معين للاشباع بحيث ان المنحنى الذى يقع فوق منحنى آخر يغطى قدر أكبر من الاشباع من المنحنى الاسفل منه وهكذا •

ويطلق على ميل اى منحنى من هذه المنحنيات عند نقطه اسم معدل الاحلال الحدى (Marginal Rate of Substitution) وهو عباره عن عدد وحدات التفاح التى لابد وان يضحى بها المستهلك عند هذه النقطه — للحصول على وحدة واحده من البرتقال بحيث يبقى على نفس منحنى السواء (اى يبقى عند نفس مستوى الاشباع) يمكن قياس ميل المنحنى عند اى نقطه بميل المماس لهذه النقطه •

الشكل رقم (٤)

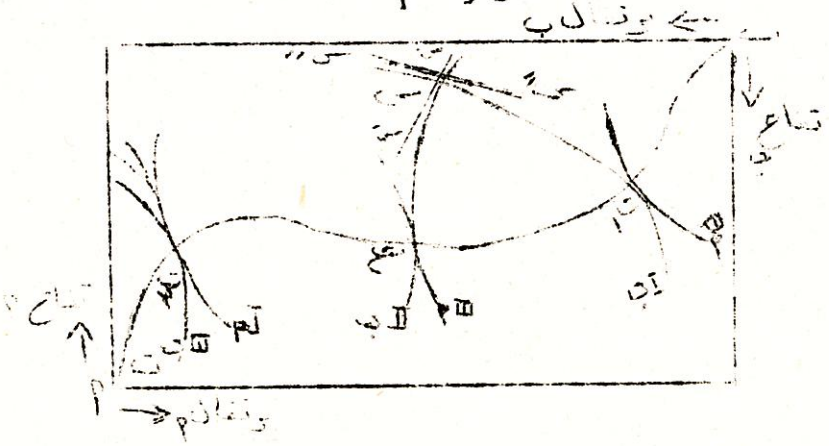

تكون منحنيات السواء الخاصة بكل مستهلك مماسة لمنحنيات السواء الخاصة بالمستهلك الاخر (حيث أن ميل منحنيات السواء يعبر عن معدل الاحلال الحدى للبرتقال محل التفاح وعندما تكون المنحنيات مماسة لبعضهما البعض فان معنى هذا أن الميل متساو) واذا وصلنا النقط التى يحدث عندها التماس من منحنيات السواء المختلفه نحصل على مايسمى بمنحنى التعاقد أو منحنى الصراع ت (Contract or Conflict Curve) وبالوصول الى منحنى التعاقد يكون من المستحيل اجراء أى تبادل بحيث يستفيد أحد الاطراف بدون الاساءة الى الطرف الاخر أى أنه على هذا الخط يكون أى تحسن فى مركز احدهما على حساب الاساءة لمركز الاخر والعكس بالعكس • وبالوصول الى خط التعاقد فاننا نكون قد وصلنا الى الوضع الذى تتحقق فيه أمثلية باريتو •

يمكننا أن نستنتج اذن أنه فى الوضع الذى تتحقق فيه أمثلية باريتو فان الكميات المتاحة من السلع لابد وان يتم توزيعها بالشكل الذى يجعلنا على أى نقطة على منحنى التعاقد وبالرغم من ان الاثبات السابق كان يختص فقط بسلعتين واثنان من المستهلكين الا انه من السهل تعميم الاثبات ليغطى اى عدد من السلع وأى عدد من المستهلكين • لاحظ أيضا أن أمثلية باريتو لاتساعدنا فى تفضيل أى نقطة على منحنى التعاقد على أى نقطة أخرى على نفس المنحنى • حيث أن كل نقطة على هذا المنحنى تحقق هذا الشرط - أى انها لاتحدد كيفية توزيع الدخل بين المستهلكين •

من دراسة نظرية توازن المستهلك فاننا نعلم أنه اذا افترضنا ان المستهلك يحاول تعظيم الاشباع الذى يحصل عليه من استهلاك السلع والخدمات فى حدود الدخل المتاح له فانه لابد وأن يتساوى معدل الاحلال الحدى بين السلعتين مع النسبة بين سعريهما • وهذا يتضح من الشكل التالى •

الشكل رقم (٥)

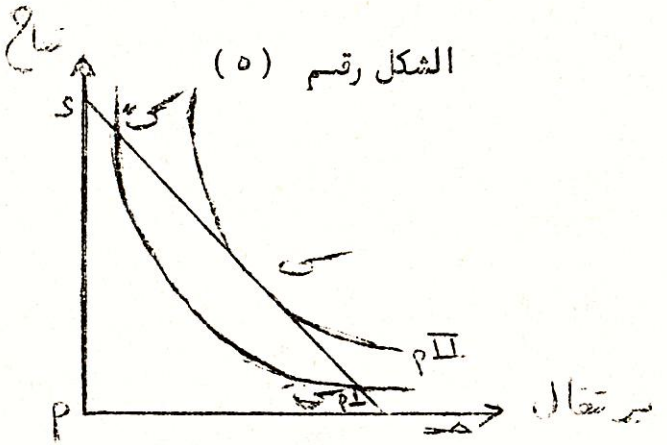

وفى هذا الشكل نجد أن دخل المستهلك يحدد منطقة السماح بالنسبه له وهى المنطقة أ ج د حيث يمثل أ ج كمية البرتقال التى يمكنه شرائها لو أتفق دخله على شراء البرتقال فقط فى حين أن أ د تمثل كمية التفاح التى يمكن شرائها لو انفق دخله على شراء التفاح فقط فى حين أن اى نقطة على الخط ج د تمثل التوليفات المختلفة من السلعتين التى يمكنه شرائهما معا .

ومن الرسم يتضح لنا أن نقطة التوازن لهذا المستهلك هى النقطة س حيث أنه بالرغم من أنه يمكن أن يكون عند س أو س إلا ان النقطة س تفضل عليهما حيث أنها تقع على أعلى منحنى سواء يمكنه الوصول اليه فى حدود الدخل المتاح . أى أن نقطة التوازن هى النقطة التى يحدث عندها تماس بين منحنى السواء وبين خط الميزانية أو قيد الدخل . ولكن ميل منحنى السواء هو معدل الاحلال الحدى السابر التحدث عنه وهو يساوى النسبة بين المنفعة الحدية لكلتا السلعتين فى حين ان ميل خط الميزانية هو النسبة بين سعرى السلعتين أى أن شرط التوازن هو :

معدل الاحلال الحدى للبرتقال محل التفاح = المنفعة الحدية للبرتقال / المنفعة الحدية للتفاح = سعر البرتقال / سعر التفاح

وفى حالة المنافسة الكاملة فاننا نفترض أن هناك عددا كبيرا من البائعين والمشترين بحيث لا يمكن لأحدهم أن يؤثر فى السعر ، أن الناتج متجانس ، حرية الدخول الى أو الخروج من الصناعة ، وان هناك معرفة تامة بأحوال السوق . فى ظل هذه الافتراضات نجد أن محاولة كل مستهلك الوصول الى حالة التوازن ستؤدى به الى أن يساوى بين معدل الاحلال الحدى الخاص به وبين النسبة بين سعر السلعتين - وهذه الأسعار تتحدد فى السوق عن طريق قوى العرض والطلب ولا يمكن لأى منهم أن يؤثر عليها بمفرده . وحيث أن السعر واحد لكل المستهلكين

فانه يمكننا ان نستنتج انه فى ظل النظام التنافسى - وعندما نكون فى حالة توازن - سوف - تتعادل معدلات الاحلال الحديه لكل المستهلكين - اى اننا نصل الى الوضع الذى تتحقق فيه امثلية باريتو .

٢ . الكفاية فى الانتاج :

وتشبه شروط الكفاية فى الانتاج شروط الكفاية فى التبادل الى حد كبير ويقتصر الخلاف فقط على اختلاف المصطلحات الاقتصاديه المستخدمه . فأبعاد المستطيل فى هذه الحالة تمثل الكميات المتاحه من عناصر الانتاج (رأس المال والعمل مثلا) لانتاج كل من البرتقال والتفاح ويمثل الركن الجنوبى الغربى نقطة الأصل بالنسبه لانتاج البرتقال فى حين ان الركن الشمالى الشرقى يمثل نقطة الاصل فى انتاج التفاح فى حين ان دوال الانتاج الخاصة بكل من البرتقال والتفاح تستخدم لرسم منحنيات الناتج المتكافئ (Production Iso-Quants) لكل من البرتقال والتفاح (مثل I ب & I ت وهكذا) ويمثل كل منها التوليفات المختلفة من عناصر الانتاج التى يمكن عن طريقها انتاج كمية محدده من السلعه ويتضح هذا من الشكل التالى :

الشكل رقم (٦)

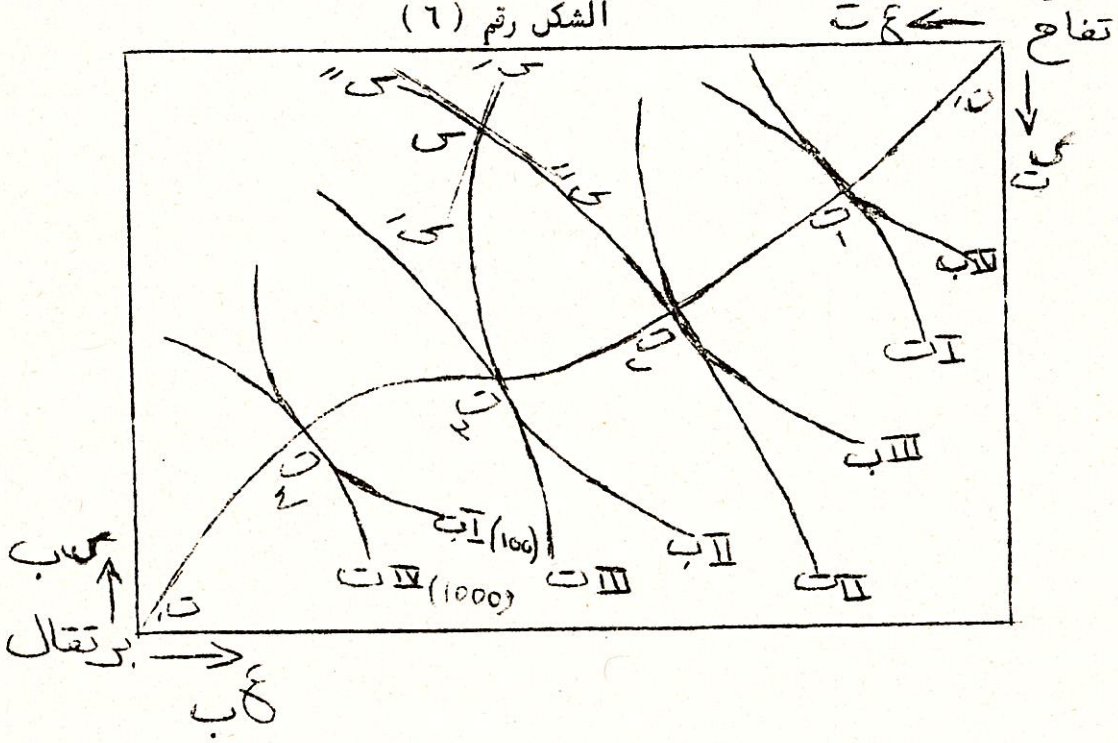

فلو افترضنا أن تخصيص عناصر الانتاج بين انتاج البرتقال والتفاح كان بحيث تكون في النقطة س داخل الشكل الصندوقي والتي يكون انتاج البرتقال عندها هو مايحدده منحنى الناتج المتكافئ II ب وانتاج التفاح مايحدده منحنى الناتج المتكافئ II وعند النقطة س نجد أن معدل الاحلال التكنولوجي الحدي (Marginal Rate of Techinical Substitution) (وهو ميل منحنى الناتج المتكافئ عند هذه النقطه ـ أي ميل المماس ق س) للعمل محل رأس المال في انتاج البرتقال مرتفع نسبيا ومن نظرية توازن المنتج نعلم أن ميل منحنى الناتج المتكافئ هو عبارة عن النسبة بين الناتج الحدي لعنصري الانتاج وهذا يعني أنه عند النقطة س فان الناتج الحدي لعنصر العمل كبير نسبيا اذا قورن بالناتج الحدي لرأس المال في انتاج البرتقال . ويمكننا أن ننتج نفس الكمية من البرتقال على منحنى الناتج المتكافئ II ب عن طريق احلال كمية صغيرة نسبيا من العمل محل كمية كبيرة نسبيا من رأس المال وسيكون الحال عكس ذلك بالنسبه لانتاج التفاح عند هذه النقطة ـ كما يوضحه ميل الخط ق س ـ حيث يكون معدل الاحلال التكنولوجي الحدي للعمل محل رأس المال في انتاج التفاح صغير نسبيا اي أن كمية كبيرة نسبيا من العمل يمكن أن يحل محلها كمية صغيرة نسبيا من رأس المال للحصول على نفس كمية التفاح الممثلة بمنحنى الناتج المتكافئ II ب .

وتؤدي عملية الاحلال بين عناصر الانتاج هذه الى التحرك من النقطة س الى نقطة أخرى مثل ت١ أو ت٢ أو أي نقطة أخرى بينهما . فعند ت١ ـ على سبيل المثال ـ نجد أن انتاج التفاح ظل على ماهو عليه في حين ان انتاج البرتقال قد زاد بالفرق الذي يمثله منحنى الناتج المتكافئ III ب عن منحنى الناتج المتكافئ الاصلي وهو II ب والعكس لو وصلنا الى النقطة ت٢ حيث نجد ان هناك زيادة في انتاج التفاح بدون أي نقص في انتاج البرتقال .

وتوضح هذه المناقشة أنه عندما يختلف معدل الاحلال التكنولوجي الحدي بين عنصرين من عناصر الانتاج في صناعتين فانه من الممكن دائما زيادة انتاج احدى الصناعتين (أو كلاهما) بدون أي نقص في انتاج الصناعة الاخرى عن طريق احلال عناصر الانتاج محل بعضها البعض ويمكن أن تستمر زيادة الانتاج الخاصة بصناعة معينة (او بالصناعتين معا) بدون اي زيادة في المدخلات المتاحة حتى نصل الى تعادل معدلات الاحلال التكنولوجية الحدية بين الصناعتين (أو بين المنتجين) ويتحقق هذا التعادل عندما تكون منحنيات الناتج المتكافئ

الخاصة بالصناعتين (أو بالمنتجين) مماسة لبعضها البعض • واذا وصلنا النقط التى يحدث عندها التماس بين هذه المنحنيات فاننا نحصل ايضا على منحنى التعاقد او منحنى الصراع •

ولكى يمكننا تعظيم الانتاج فانه من الضرورى ان يتم تخصيص عناصر الانتاج بحيث نكون على نقطة على منحنى التعاقد — لأنه بالنسبة لأى نقطة خارج هذا المنحنى فان هناك نقطة (أو نقط) أخرى على منحنى التعاقد تعطى انتاجا اكبر من الانتاج التى تعطيه النقطة خارج منحنى التعاقد • لاحظ أن تعريفنا لحدوث الزيادة فى الانتاج او تعظيم الانتاج لايسمح لنا بأن نقرر أى نقطة على منحنى التعاقد ج ج تعطى اكبر انتاج ممكن • فبالتحرك على ج ج نجد اننا نحصل على زيادة فى الانتاج من سلعة معينة ونقص فى انتاج السلعة الاخرى — أى أن كل النقط الموجودة على منحنى التعاقد تمثل النقط التى يتميز فيها الانتاج وتخصيص عناصر الانتاج بالكفاية • يمكننا ان نقرر اذن انه بالوصول الى منحنى التعاقد — اى بتعادل معدل الاحلال التكنولوجى الحدى لعنصرين من عناصر الانتاج لكل المنتجين الذين يستخدمون هذين العنصرين فاننا نكون قد وصلنا الى الوضع الذى تتحقق فيه أمثلية باريتو •

أيضا من دراستنا لنظرية الانتاج فاننا نعلم أنه اذا افترضنا أن المنتج يحاول تعظيم الانتاج فى حدود تكلفة معينة فانه لابد وان يساوى بين معدل الاحلال التكنولوجى الحدى وبين النسبة بين سعرى عنصرى الانتاج وهذا يتضح من الشكل الاتى :

الشكل رقم (٧)

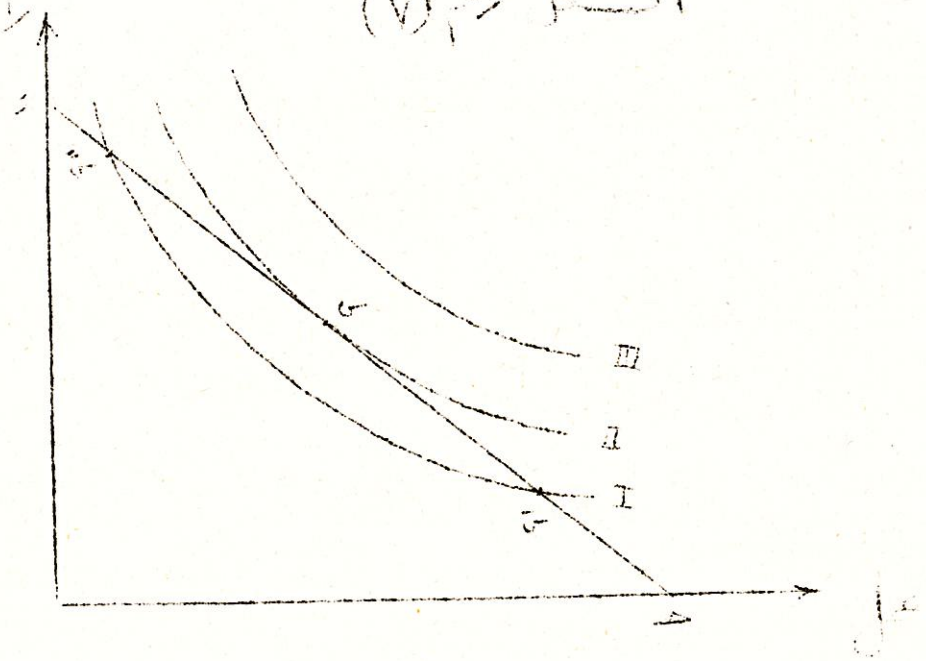

وفى هذا الشكل فان الخط ج د يمثل منحنى التكاليف المتماثل (Iso-Cost Curve) حيث يكون حجم التكاليف التى يتحملها المنتج عند أى نقطة على هذا الخط متساو وتمثل الكمية أ ج مقدار العمل الذى يمكن أن يشتريه المنتج لو أنفق كل ماليه على شراء العمل فقط وبالمثل فان أ د تمثل كمية رأس المال التى يمكن أن يشتريها لو أنفق كل ماليه على شراء رأس المال فقط • فى حين أى نقطة على الخط ج د تمثل التوليفات الممكنة من العمل ورأس المال التى يمكنه شراؤه فى حدود حجم التكاليف الذى لا يريد أن يتخطاه •

وتمثل المنحنيات I II III منحنيات ناتج متكافىء مختلفة حيث يعطى المنحنى III انتاجا أكبر من مستوى الانتاج الذى يعطيه كل من المنحنيات I II وهكذا •

ومن الرسم يتضح لنا أن نقطة التوازن بالنسبة لهذا المنتج هى النقطة س حيث أنها تمثل أقصى انتاج يمكنه الحصول عليه فى حدود حجم التكاليف المتاحة وتفضل النقطة س على باقى النقاط الاخرى على منحنى التكاليف المتماثل مثل س ، س اذ أنها تعطى مستوى أكبر من الانتاج بنفس القدر من التكاليف • وهذا يعنى ان نقطة التوازن بالنسبة للمنتج هى النقطة التى يحدث عندها تماس بين منحنى الناتج المتكافىء وبين منحنى التكاليف المتماثل (أى عندما يتساوى ميل كل منهما) ولكن ميل منحنى الناتج المتكافىء هو معدل الاحلال التكنولوجى الحدى فى حين أن ميل منحنى التكاليف المتماثل هو النسبة بين سعر عنصرى الانتاج أى أن شرط التوازن هو :

معدل الاحلال التكنولوجى الحدى للعمل محل رأس المال = الناتج الحدى لعنصر رأس المال / الناتج الحدى لعنصر العمل =

عائد رأس المال / عائد العمل

وفى حالة المنافسة الكاملة فان محاولة كل منتج الوصول الى حالة التوازن ستؤدى به الى ان يحقق التعادل بين معدل الاحلال التكنولوجى الحدى وبين نسبه سعرى عنصر الانتاج التى تتحدد عن طريق قوى العرض والطلب على هذه العناصر فى السوق ولا يمكن لأى منتج بمفرده ان يؤثر عليها أى انها واحدة بالنسبة لكل المنتجين ولهذا يمكننا ان نقرر أنه فى ظل النظام التنافسى وعندما نكون فى حالة توازن ـ فان معدلات الاحلال التكنولوجية الحدية للمنتجين المختلفين سوف تتساوى ـ أى اننا نصل الى الوضع الذى تتحقق فيه أمثلية باريتو •

لاحظ انه يمكننا اشتقاق مايسمى بمنحنى التحويل أو منحنى امكانية الانتاج (Transformation Curve or Production Possibility Curve) من الشكل (٦) ففى هذا الشكل وجدنا أن منحنى التعاقد الذى يتحقق عنده التوازن فى الانتاج - هو عبارة عن مجموعة من النقط عندما تكون كميات عناصر الانتاج على المحاور .

ويوضح هذا المنحنى كما سبق وأشرنا الى الانتاج الامثل لكل سلعة الذى يتطابق مع أي تخصيص ممكن للعمل ورأس المال فى انتاج كل من البرتقال والتفاح . فاذا وضعنا الكميات المنتجة من البرتقال والتفاح على المحاور وفى نفس الوقت حاولنا رسم النقط الممثله لانتاج كل من البرتقال والتفاح من على خط التعاقد فاننا نحصل على مايسمى بمنحنى التحويل أو منحنى امكانية الانتاج الموضح فى الشكل التالى :

الشكل رقم (٨)

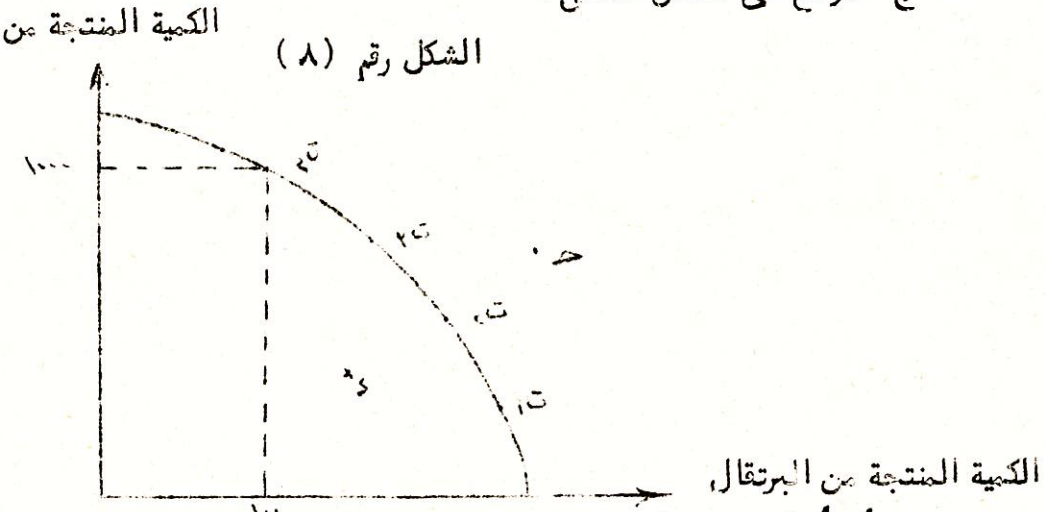

أى أننا نحصل على منحنى التحويل عن طريق نقل النقط الممثله لمنحنى التعاقد من الرسم الذى تشكل محاوره عناصر الانتاج الى رسم آخر تشكل محاوره الكميات المنتجة من السلعتين وهذا يعنى ان كل نقطة على منحنى التعاقد لها نقطة مماثلة على منحنى التحويل - فمثلا النقطة ت٤ فى الشكل رقم (٦) (والتى تعطى انتاجا قدره ١٠٠ طن من البرتقال و ١٠٠٠ طن من التفاح هى نفس النقطة ت٤ فى الشكل رقم (٨) وهكذا) .

وهذا يعني أن منحنى التحويل يعطى أقصى مايمكن انتاجه من التوليفات المختلفة من البرتقال والتفاح التي يمكن انتاجهما من حجم معين من عناصر الانتاج (المحدد فى الشكل رقم ٦) واى نقطة خارج هذا المنحنى مثل النقطة جـ تتطلب استخدام كميات أكبر من عناصر الانتاج — فى حين أن أى نقطة تقع الى داخل المنحنى مثل د لاتتميز بالكفاءة حيث تؤدى الى التضحية بحجم معين من السلع يمكن انتاجه وبالتالي تؤدى الى الاساءة فى تخصيص عناصر الانتاج أى أن المجتمع لابد وأن يحاول الوصول الى مركز توازنى على هذا المنحنى .

وبالاضافة الى المتاح من عناصر الانتاج فان منحنى التحويل يعتمد أيضا على دوال الانتاج الخاصة بكل من السلعتين . ويمثل ميل هذا المنحنى معدل التحويل الحدى بين البرتقال والتفاح — وهو يوضح كمية التفاح التى لابد وأن يضحى بها المجتمع من أجل الحصول على وحدة اضافية من البرتقال . وبزيادة انتاج البرتقال بمقدار وحدة واحدة فان النفقة الحدية لانتاج البرتقال توضح تكلفة كل وحدة اضافية من البرتقال . ولكن زيادة انتاج البرتقال لابد وأن تؤدى الى نقص انتاج التفاح ، ولهذا فان النفقة الحدية لانتاج التفاح توضح مايمكن توفيره بتخفيض انتاج التفاح بوحدة واحدة . ولهذا فان خارج قسم النفقة الحدية للبرتقال على النفقة الحدية للتفاح توضح عدد وحدات التفاح التى لابد وأن تضحى بها للحصول على وحدة واحدة من البرتقال أى أن معدل التحويل الحدى يساوى النسبة بين النفقة الحدية للبرتقال الى النفقة الحدية للتفاح .

٣ . التطابق بين الانتاج والاستهلاك

ذكرنا أنه للوصول الى الوضع الذى تتحقق فيه أمثلية باريتو فلابد أن تكون هناك كفاية فى التبادل وفى الانتاج وبالاضافة الى الشروط الخاصة بتحقيق الكفاية فى ناحيتين فان هناك شرطا ثالثا يمكن أن نطلق عليه شرط التطابق بين الانتاج والاستهلاك . ومؤدى هذا الشرط انه للوصول الى امثلية باريتو فان معدل التحويل الحدى فى الانتاج لابد وأن يتساوى مع معدل الاحلال الحدى فى الاستهلاك لكل سلعتين ولكل مستهلك يستهلك كلا السلعتين .

ولاثبات هذا الشرط افترض ان كل من المستهلك او المستهلك ب في حالة التوازن — أى أن معدلات الاحلال الحدية الخاصة بكل منهما متساوية • فلو افترضنا انهما مستعدان لمبادلة ٢ تفاحة مقابل ٣ برتقالة • افترض ايضا ان احد المنتجين (او مجموعة من المنتجين) قد وصل الى حالة التوازن في الانتاج حيث يتعادل معدل الاحلال التكنولوجي الحدى بين كل عنصرين من عناصر الانتاج في كل من البرتقال والتفاح • افترض اخيرا ان هذا التنظيم للانتاج سيؤدى الى النقلة ت على منحنى التحويل بالشكل رقم (٨) حيث يكون معدل التحويل الحدى ٤ : ٢ (اى انه يترتب على تخفيض انتاج التفاح بمقدار وحدتين زيادة قدرها ٤ وحدات في انتاج البرتقال) •

من الواضح اذن انه لا يمكن ان يكون هناك توازن عام — حيث انه بتخفيض انتاج التفاح يمكن زيادة انتاج البرتقال بكمية أكثر مما يلزم لبقاء كل مستهلك على منحنى السواء الأصلى الخاص به • اى انه لو نقل المنتجون جزءا من الموارد من انتاج التفاح الى انتاج البرتقال فانه من الممكن أن يكون كلا المستهلكين في مركز أفضل • ولهذا فان الموقف المبدئي لا يمكن أن يمثل الوضع الذى تتحقق فيه امثلية باريتو — وانما تتحقق فقط لو تحقق التعادل بين معدل التحويل الحدى في الانتاج مع معدل الاحلال الحدى في الاستهلاك لكل سلعتين من السلع الاستهلاكية •

وافتراض وجود المنافسة الكاملة فان محاولة المنتجين تعظيم الربح ستؤدى الى أن يكون حجم الانتاج بالشكل الذى يحقق التعادل بين النفقة الحدية والسعر • أى أن معدل التحويل الحدى للبرتقال محل التفاح — في ظل المنافسة الكاملة — لابد وأن يساوى النسبة بين سعر البرتقال وسعر التفاح (لأن سعر البرتقال وسعر التفاح لا بد وأن يتساوى مع النفقة الحدية للبرتقال والتفاح على الترتيب) ولكن من مناقشتنا السابقة اتضح لنا ان معدل الاحلال الحدى للبرتقال محل التفاح لابد وأن يساوى النسبة بين سعر البرتقال وسعر التفاح — وبالتالي يتحقق شرط التطابق بين الانتاج والاستهلاك •

يمكننا اذن تلخيص الشروط التي تتحقق عندها أمثلية باريتو كما يلى :

أ) الشرط الحدى للتبادل : للوصول الى أمثلية باريتو فان معدل الاحلال الحدى بين أى سلعتين استهلاكيتين لابد وأن يتساوى لكل المستهلكين الذين يستهلكون هاتين السلعتين •

ب) الشرط الحدى للاحلال بين عناصر الانتاج : للوصول الى أمثلية باريتو فان معدل الاحلال التكنولوجى الحدى بين أى عنصرين من عناصر الانتاج لابد وأن يتساوى لكل المنتجين الذين يستخدمون هذين العنصرين ٠

جـ) الشرط الحدى للاحلال بين المنتجات : للوصول الى أمثلية باريتو فان معدل التحويل الحدى فى الانتاج لابد وأن يتساوى مع معدل الاحلال الحدى فى الاستهلاك لكل سلعتين ولكل شخص يستهلك كلا السلعتين ٠

الفصل الثانـــــى

الخطط الاقتصادية
أبعادهـــا وأهدافهـــــا

١ـ مقدمـة :

سنحاول فى هذا الفصل مناقشة بعض الابعاد المختلفة للخطط الاقتصادية وأهدافها ـ حيث سنناقش اولا درجة شمول الخطة وفيما اذا كانت الخطة تقتصـــر على بعض المشروعات الاساسية او انها تختص بقطاع معين او اقليم معين او ما اذا كانت خطة شاملة لمختلف القطاعات والاقاليم • بعد ذلك سنناقش البعد الزمـــنى للخطة حيث نفرق بين الخطط قصيرة الاجل والخطط متوسطة الاجل والخـــطط طويلة الاجل والعلاقات التى تربطها ببعضها البعض • ثم سنتعرض بعد ذلـــك لكيفية اختيار وتحديد الغايات والاهداف لهذه الخطط • ثم سنوضح اخيرا العلاقة بين الخطة والميزانيـــة •

٢ـ درجة الشمول :

من مناقشتنا فى الفصل السابق اتضحت لنا ضرورة التخطيط القومى الشامـــل كأسلوب لادارة الاقتصاد القومى فى البلاد الاشتراكية نتيجة للملكية العامة لوسائـــل الانتاج اوضحنا ايضا ضرورة التخطيط القومى الشامل فى البلاد الاقل نموا ـ للقضاء على المعوقات والصعوبات التى تحول دون تحقيق التنمية السريعة لاقتصادات هذه البلاد • غير ان تطبيق التخطيط القومى الشامل فى هذه البلاد قد يواجه صعوبات متعددة نتيجة لعدم توافر المتطلبات الاساسية للتخطيط القومى الشامل والـــتى سبق ان تحدثنا عنها فى ختام الفصل الاول ـ او نتيجة لعدم وضوح الرؤية امـــام القيادة السياسية فى هذه البلاد بالنسبة للمدى الذى ينبغى للحكومة ان تذهـــب اليه فى محاولتها لتحقيق التنمية السريعة والمتوازنة للاقتصاد القومى •

نتيجة لذلك نجد ان كثيرا من البلاد الاقل نموا ذات الاقتصاد المختلـــط الحديثة العهد بالتخطيط قد تلجأ فى بادىء الامر الى اعداد قائمة ببعض المشروعات

الرئيسية التي تثبت الدراسات الاقتصادية فائدتها وان تقتصر الخطة على هذه المشروعات فقط كبديل للتخطيط القومي الشامل . وقد تتسع درجة شمول الخطة لتشمل قطاع معين او اقليم معين .

أ — برامج المشروعات الرئيسية :

ونظرا لعدم توافر البيانات الكافية والكوادر الفنية التي يتطلبها التخطيط القومي الشامل فان كثيرا من البلاد الاقل نموا الحديثة العهد بالتخطيط تحاول اتباع هذا الاسلوب كأسلوب مرحلي حتى تتمكن من وضع خطط اكثر شمولا من ذلك . وفي هذه الحالة نجد ان الحكومة تتولى انشاء اجهزة فنية مهمتها استطلاع امكانيات الاستثمار في القطاعات المختلفة ، ووضع اولويات بالنسبة لهذه الامكانيات ، اجراء الدراسات الخاصة بحجم الطلب وامكانية التسويق ، دراسة الكيفية التي يتم بها تمويل المشروع ... الخ .

ويؤدي الاقتصار على هذا النوع الى مساعدة بعض البلاد التي تحاول البدء في تحقيق التنمية الاقتصادية على ارساء بعض الصناعات الاساسية الضرورية لعملية التنمية . وفي بعض البلاد التي يسود فيها عدم الاستقرار السياسي والتي قد لا يقدر المسئولين فيها اهمية التخطيط وضرورته فان هذا النوع من التخطيط — بالرغم من اوجه القصور المتعددة التي يتميز بها والتي سنناقشها بعد قليل يعد اكثر الانواع ملائمة حيث تضطر هذه البلاد الى تأجيل محاولات دفع التخطيط من اجل التنمية عن طريق اتباع أساليب التخطيط الاكثر تقدما .

يمكن للقارئ ان يرجع في هذا الصدد الى كل من :

Albert Woterston, Development Planning: Lessons of Experience (Johns Hopkins, 1965), pp. 61-77.

الدكتور محمد محمود الامام ، التخطيط الجزئي ودوره في التنمية " مذكرة رقم ٩٣٥ معهد التخطيط القومي " ص ١٠ — ١٣ .

وبالرغم من هذا فان اتباع هذا الاسلوب يتضمن اوجه قصور متعددة يمكن ان نجمل اهمها فيما يلى :

١ـ من الواضح ان الحكومات التى تتبع هذا الاسلوب لا يكون لديها مفهوم واضح عن التنمية الاقتصادية ومسارها فى الاجل الطويل . فبالرغم من ان البرنامج قد يشير الى أهمية رفع مستوى المعيشة ، زيادة وتحسين الخدمات الاجتماعية ، تشجيع الصادرات وتنويعها او الاحلال محل الواردات ... الخ ، الا أنه لا يتضمن وجود اى رابطة بين السياسات الاقتصادية المستخدمة وبين الاستثمارات او بين الاهداف المحددة . وغالبا ما يحدث التعارض بين الاجراءات والسياسات الاقتصادية المتبعة وبين الاهداف . بالاضافة الى هذا نجد ان تقدير الموارد الاستثمارية بطريقة واقعية لا يوجد عادة كما ان الحكومة لا يكون لديها المعلومات الكافية عن حجم او مكونات الاستثمار الحالى والاستثمارات المتوخى تنفيذها فى المستقبل القريب . اخيرا نجد ان اتباع هذا الاسلوب لا يؤدى الى استخدام معايير محددة لتحديد الاولويات الاستثمارية أو لتقييم امكانية القيام بالبرنامج فى عمومه بالنسبة للمتاح من قوة العمل ، المنظمين ، النقد الاجنبى ، الموارد الطبيعية ..الخ .

٢ـ عادة ما يؤدى اتباع هذا الاسلوب الى توزيع الموارد الاستثمارية المتاحة على عدد كبير من المشروعات التى لا ترتبط ببعضها بالضرورة او تركيزها على عدد محدد من المشروعات الكبيرة نسبيا . وهذا قد يؤدى الى زيادة الاستثمار اكثر من اللازم فى احد القطاعات عن القطاعات الاخرى ، وفى حالة عدم تخصيص موارد كافية للتمويل المحلى والاجنبى نجد ان العمل فى هذه المشروعات قد يواجه بصعوبات عديدة . وبالرغم من ان هذه المشاكل يمكن التغلب عليها فى الاجل الطويل الا انها ـ فى الاجل القصير ـ تتضمن بعض الضياع فى استخدام الموارد المتاحة .

٣ـ قد ينتج عن استخدام هذا الاسلوب نشوء ظاهرة الثنائية فى الاقتصاد القومى حيث ينشأ قطاع حديث متطور يستخدم أساليب متقدمة للانتاج بعيدا عن القطاع التقليدى الذى يبقى على ما هو عليه فى غياب سياسة تهدف الى تحقيق التنمية المتوازنة للقطاعات المختلفة .

وقد تم اتباع هذا الاسلوب فى مصر فى الفترة من ١٩٥٤ حتى ١٩٥٧ حيث تم تشكيل المجلس الدائم للانتاج والمجلس الدائم للخدمات فى عام ١٩٥٤ . وقد كانت مهمة كل من هذين المجلسين هى دراسة واختيار بعض المشروعات الاساسية التى بدء تنفيذها فى ذلك الوقت . وواضح ان اللجوء الى مثل هذا الاسلوب كان نتيجة لعدم توافر البيانات والاحصاءات بالقدر اللازم لاستخدام اساليب اكثر تعقيدا ، عدم توافر الكوادر التخطيطية والادارية بالقدر الكافى ، عدم وضوح الرؤية للقيادة السياسية فى ذلك الوقت عن مدى التدخل الحكومى فى الاقتصاد القومى ... الخ

ب) التخطيط القطاعى :

من الواضح ان هذا النوع من التخطيط يمثل مرحلة متقدمة فى التخطيط عن المرحلة السابقة التى كانت تقتصر على وضع برامج لبعض المشروعات الرئيسية للبدء فى تنفيذها ـ حيث يتم التركيز على قطاع معين الصناعة مثلا ويحاول المخططون وضع برنامج محدد لنمو الانتاج فى هذا القطاع والعمل على التنسيق بين المشروعات المقترح تنفيذها فى هذا القطاع ، التأكد من توفير احتياجات القطاع من رأس المال ، الواردات ، القوة العاملة ، رأس المال الاجتماعى ... الخ .

ونظرا لان التخطيط القطاعى اكثر شمولا من برامج المشروعات الرئيسية فاننا نجد أن متطلباته بالتالى تفوق متطلبات هذه الاخيرة من ناحية البيانات المطلوب توافرها عن الانتاج فى هذا القطاع ، الواردات ، وامكانية الانتاج للاحلال محل الواردات ، الطلب المحلى والتوقعات الخاصة بنمو الطلب فى ضوء الزيادة المتوقعة فى الدخل والسكان ، التشابك الموجود بين المشروعات المختلفة فى هذا القطاع ... الخ .

لاحظ ان الخطة القطاعية الموضوعة بهذا الشكل ستختلف عن الخطة الخاصة بهذا القطاع فى ظل التخطيط الشامل . ففى الحالة الاولى نجد ان التركيز يكون على قطاع معين دون ان يكون هناك اهتمام ـ بالضرورة ـ بأثر نمو القطاعات الاخرى على هذا القطاع والتشابك الموجود بين القطاعات المختلفة ، والتنافس الموجود بين هذه القطاعات على

الموارد البشرية والمادية الموجودة فى المجتمع . وعلى العكس من ذلك نجد أن الخطة الخاصة بقطاع معين فى حالة التخطيط القومى الشامل تحاول أخذ الآثار المختلفة لنمو قطاع معين على القطاعات الاخرى - وبالعكس - فى الحسبان ، كما تحاول أيضا ان تدرج التشابك الموجود بين القطاعات المختلفة فى تقديراتها لتحول بذلك دون حدوث اى اختناقات قد تنتج عن قصور انتاج قطاع معين عن الوفاء باحتياجات القطاعات الاخرى من هذا الانتاج . نتيجة لذلك سوف نجد ان حجم المشروعات وأنواعها سوف تختلف عنها فى حالة التخطيط لقطاع بمفرده . وبالمثل سوف نجد أن اخذ احتياجات القطاعات الاخرى من الموارد البشرية والمادية فى الحسبان قد تؤدى الى اختلاف فى أنواع المشروعات المقترحة او فى الفن الانتاجى المستخدم او فى تعديل الخطط الخاصة بقطاعات الخدمات مثل قطاع التعليم ، النقل والمواصلات ، الاسكان ... الخ .

ومن مناقشتنا هذه يمكننا أن نتبين ان التخطيط لقطاع معين فى عزلة عن باقى القطاعات الاخرى يعد أيضا أقل كفاءة من التخطيط لنفس القطاع فى ظل التخطيط الشامل - حيث نجد ان عدم أخذ التشابكات المختلفة الموجودة بين هذه القطاعات سوف يؤدى الى تقليل الفائدة التى يمكن الحصول عليها أو الحيلولة دون اتمام الاهداف المقترح تنفيذها لهذا القطاع نفسه نتيجة لقصور انتاج القطاعات الاخرى عن الوفاء بمتطلبات هذا القطاع .

وبالرغم من هذا قد نجد ان الظروف المختلفة فى بلد ما - مثل عدم توافر البيانات عن بعض القطاعات فى الاقتصاد القومى ، عدم توافر الكوادر التخطيطية بالقدر الكافى لوضع وتنفيذ ومتابعة الخطط الاكثر شمولا - قد تحتم على هذا البلد اللجوء الى هذا النوع من التخطيط لفترات متفاوته كمقدمة للتخطيط القومى الشامل . وقد كان هذا هو ما حدث فى مصر - حيث نجد انه بعد انشاء مجلس الانتاج ومجلس الخدمات فى عام ١٩٥٤ وبتوافر بعض البيانات والخبرات نتيجة لعمل هذه المجالس وجدت الحكومة ضرورة وامكانية اللجوء الى انواع متقدمة نسبيا وبالتالى لجأت الى وضع خطتين خمسيتين اولاهما تختص بقطاع الزراعة وابتدأ العمل فى تنفيذها عام ١٩٥٦ والآخرى تختص بقطاع الصناعة وابتدأ العمل فى تنفيذها عام ١٩٥٧ واستمر العمل طبقا لهما الى أن أصبح

من الممكن تطبيق التخطيط القومى الشامل الذى ابتدأ العمل به فى يوليو ١٩٦٠ مع بداية الخطة الخمسية الاولى .

جـ - التخطيط الاقليمى :

ويقتصر هذا النوع على معالجة مشاكل محددة يصادفها جزء معين من الدولة قد يعانى من التخلف النسبى نتيجة لبعض العوامل التاريخية التى تؤدى الى تخلف بعض الاقاليم الامر الذى قد يؤدى الى نتائج اجتماعية خطيرة تنشأ من عدم التكافؤ بين مستويات الدخول وفرص العمالة والنواحى الاجتماعية والثقافية فى الاقاليم المختلفة . وبالاضافة الى ذلك فان ظهور نوع معين من الموارد أو اقامة مشروع استثمارى ضخم فى أحد الاقاليم قد يؤدى الى ضرورة الاهتمام بتلك المناطق . ومن الامثلة على هذا النوع الاخير المشروع الخاص باقامة مديرية التحرير والمشروع الخاص بالتخطيط الاقليمى لمدينة اسوان .

د - التخطيط المتكامل للمشروعات الاستثمارية :

ويعد هذا النوع اكثر تقدما من النوعين السابقين - ولهذا السبب يقترح بعض الاقتصاديين على البلاد التى تطبق ايهما أن يحاولوا الانتقال الى هذا النوع كلما توافرت الظروف الملائمة له . ويبدأ الاعداد لهذا النوع باجراء تقديرات للموارد الاستثمارية المتاحة سواء كانت موارد محلية او نقد أجنبى مع اعتبار امكانية زيادة هذه الموارد عن طريق الضرائب ، القروض ، القروض الاجنبية ، او الاعانات . ثم يتم توزيع هذه الموارد على بعض القطاعات والتى يتم توزيعها بالتالى على بعض المشروعات داخل هذه القطاعات والتى تتم تقديرأفضليتها بالنسبة للمشروعات الاخرى التى يمكن تنفيذها باستخدام معايير الاستثمار التى يتم الاتفاق عليها ، وباختبار المشروعات المقترحة فى القطاعات المختلفة يكون من اللازم عادة تحويل بعض الموارد الاستثمارية المخصصة اصلا الى قطاع معين لقطاع آخر لتنفيذ بعض المشروعات التى تفوق فى اهميتها المشروعات المقترحة للقطاع الاول . وفى النهاية يتم التوصل الى خطة استثمارية متكاملة للقطاع العام تتضمن المشروعات مختلفة التى يمكن أن تدرج فى برامج قطاعية لتشكل فى مجموعها بعد ذلك الخطة الاستثمارية .

وعند اعداد مثل هذه الخطط لا بد وأن يكون هناك تصور زمنى يمتد لفترات طويلة

نسبيا (خمس او عشر سنوات) بالنسبة لامكانيات النمو فى القطاعات المختلفة والاهمية النسبية لكل من هذه القطاعات خلال هذه الفترة وما الى ذلك . وهذا يعنى ان الخطة الاستثمارية سوف تشكل الاساس الذى يتم بناء عليه تحديد الانفاق الاستثمارى والجارى على المشروعات المختلفة سنويا فى الميزانية القومية . وفى هذه الحالة نجد ان القدر الذى تتدخل به الحكومة فى نشاط القطاع الخاص يقتصر - عادة - على اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتشجيع استثمارات هذا القطاع والتاثير على هذه الاستثمارات وتوجيهها بالشكل الذى يساعد على تحقيق اهداف الخطة .

هـ - التخطيط الشامل :

ويعد التخطيط القومى الشامل اكثر أنواع التخطيط تقدما - وفى هذه الحالة نجد ان الهدف الاساسى للخطة عادة ما يكون تحقيق زيادة معينة فى الدخل القومى . وهذه الزيادة يمكن ترجمتها فى شكل الاستثمارات المطلوب تنفيذها لتحقيق هذا الهدف باستخدام معامل رأس المال للدخل - وهو عدد وحدات رأس المال اللازمة لزيادة الدخل بمقدار وحدة واحدة . وباستخدام احد نماذج النمو يمكن تقدير قيم بعض المتغيرات الاجمالية الرئيسية مثل الاستهلاك الخاص والعام ، العمالة ، الصادرات والواردات ، المدخرات المحلية والاجنبية ... الخ .

وبتحديد هذه المتغيرات الاجمالية - لا بد وأن تتم بعض المحاولات لتفصيل هذه الاجماليات على الاقاليم المختلفة وعلى القطاعات المختلفة وهذه المحاولات هى ما يطلق عليها عادة " التخطيط من أعلى " (Planning from Above) وبالاضافة الى ذلك لا بد وأن تكون هناك محاولات اخرى للتوفيق بين المشروعات الاستثمارية المتعلقة بالقطاعين العام والخاص وبالبرامج الخاصة بهذه القطاعات وبين نتائج النموذج التجميعى السابق استخدامه . ويطلق على هذه المعادلات عادة " التخطيط من أسفل " (Planning From Below) ولتأكيد ضرورة تجميع البرامج والمشروعات الاستثمارية المختلفة فى شكل برامج قطاعية او اقليمية وضرورة توافقها مع الخطة القومية الشاملة .

وبالرغم من انه فى اعداد الخطط الشاملة فى كثير من البلاد نجد ان التخطيط من أعلى تكون له الاولوية الزمنية على التخطيط من اسفل الا انه ومن الواضح ضرورة اجراء كلا النوعين من التخطيط فى وقت واحد (التخطيط من اعلى والتخطيط من أسفل) لامكان التوفيق بين النتائج التى نحصل عليها من تطبيق كل منهما .

لاحظ أن التخطيط الشامل يتميز على التخطيط الجزئى لانه يسمح باجراء تقديرات لمستويات الادخار ، الاستثمار ، الصادرات ، والواردات ، والمتغيرات الاقتصادية الاخرى اللازمة لتحقيق معدلات محددة لنمو دخل الفرد الحقيقى . ومن الصعب اجراء هذه التقديرات فى حالة التخطيط الجزئى لان هذه الخطط الجزئية — سواء كانت برامج مشروعات رئيسية ، خطط قطاعية ، او خطة متكاملة للمشروعات الاستثمارية — تغطى جزءا محددا من الاقتصاد القومى فقط ، وبالاضافة الى ذلك فان التخطيط الجزئى لا يتضمن الدور الذى يمكن للقطاع الخاص أن يلعبه فى خطة التنمية والمزايا النسبية لكل من مشروعات القطاع العام أو القطاع الخاص . وبدون اجراء هذا التحليل فهناك احتمال بان يزيد الطلب على الموارد أو على منتجات بعض القطاعات على المعروض من هذه الموارد او المنتجات — الامر الذى يؤدى الى حدوث بعض الاختناقات وعدم التناسب التى تعطل عملية التنمية .

ومن الواضح ان هناك اختلاف فى درجة الشمول وفى التفصيل الذى توضع به الخطة فى المجتمعات المختلفة . ففى البلاد الاشتراكية نجد ان الخطط عادة — توضع بتفصيل اكبر حتى يمكن ترجمتها فى شكل أوامر وارشادات توجه الى المؤسسات المسئولة عن تنفيذ الخطة . ومن خلال الموازين السلعية والمالية يتم تحديد امكانيات الانتاج فى المجتمع والعمل على تحقيق التوازن بين الموارد والاستخدامات . ولهذا السبب نجد ان أجهزة التخطيط فى هذه البلاد تحاول توفير متطلبات الانتاج من المواد الاولية والوسيطة ومن عناصر الانتاج المختلفة . كما تحاول اجهزة التخطيط ايضا اخذ الاسعار ، الدخول النقدية ، انتاجية العمل ، التكاليف ... الخ فى الحسبان . وعن طريق هذه الموازين السلعية والمالية يتم التوفيق بين الانتاج المخطط لكل قطاع والموارد المتاحة فى الخطة بأسرها .

ولهذا السبب نجد ان الخطة فى هذه المجتمعات تقسم الى خطط قطاعية وخطط اقليمية تكون مجموعها الاهداف الاجمالية المقررة فى الخطة العامة • كما ان خطط الوزارات والمؤسسات والوحدات الاقتصادية لا بد وأن ترتبط بدورها بالخطة العامة والخطط القطاعية والاقليمية •

وفى الاقتصادات المختلطة نجد ان الخطط الشاملة عادة ما تحتوى على برنامج استثمارى متكامل للقطاع العام كما تتضمن ايضا خطة للقطاع الخاص • ويتم التوفيق بين كل منها والاخرى وايضا بينهما وبين الاهداف العامة لخطة التنمية • ويعتمد وضع الخطط الشاملة فى هذه البلاد على مجموعة من المتغيرات مثل الدخل ، العمالة ، الادخار ، الاستثمار •• يتم تحديدها — فى ضوء الاهداف العامة للخطة — باستخدام احد النماذج التجميعية • وعلى عكس الحال من البلاد الاشتراكية فان هذه الخطط عادة ما لا يتم تنسيقها فى صورة خطط اقليمية مع التنسيق بينها وبين الخطة العامة •

اخيرا ينبغى التنبيه بأنه من الضرورى تهيئة الظروف المناسبة للتخطيط الشامل مثل توافر الخبرات الفنية والادارية ، كمية معقولة من البيانات والمعلمات الاحصائية ، وبعض الخبرات فى التخطيط الجزئى قبل البدء فى اتباع اسلوب التخطيط الشامل • وتوضح تجارب العديد من البلاد التى حاولت الانتقال مرة واحدة من مرحلة برامج المشروعات الرئيسية الى التخطيط الشامل بدون تهيئة الظروف الملائمة لذلك بان هذا الانتقال عادة ما يصاحبه الفشل • وهذا امر طبيعى حيث انه كلما زادت درجة تعقيد نوع التخطيط المتبع كلما ازدادت صعوبات التنفيذ •

٣— البعد الزمنى :

تختلف الخطط الاقتصادية فيما بينها تبعا للمدى الزمنى للخطة — حيث نجد خططا قصيرة الاجل ، أو متوسطة الاجل ، او طويلة الاجل • وواضح ان اختلاف البعد الزمنى سوف يؤثر على اختيار الاهداف التى ينبغى الوصول اليها أو على السياسات التى يتم اختيارها لتحقيق هذه الاهداف •

أ - الخطط قصيرة الاجل :

تعد هذه الخطط عموما لفترة سنة او سنتين على الاكثر . ولهذا فانه غالبا ما يطلق عليها أسم الخطط السنوية . وعادة ماتركز هذه الخطط على اهداف النشاط الانتاجي والاستهلاكي للوحدات الاقتصادية المختلفة ومجموعة السياسات والاجراءات اللازمة لتنفيذها سواء من ناحية الاسعار أو الاجور أو السياسات النقدية والمالية او القيود المباشرة التي قد يلزم فرضها على تصرفات بعض الوحدات الاقتصادية .

وغالبا ما تأخذ هذه الخطط في الحسبان الاجراءات اللازمة لتنفيذ اهداف الخطط الاطول أجلا مثل الخطط متوسطة الاجل او طويلة الاجل . وبالرغم من ان هذه الخطط تكون اكثر تفصيلا نظرا لقصر الفترة التي توضع عنها الخطة - وبالتالي القدرة على التنبؤ وتحريك المتغيرات الاقتصادية في الاتجاه المطلوب - الا انها تكون مقيدة بالامكانيات الاقتصادية او الاجتماعية القائمة التي قد لا يسهل تغييرها بسرعة مثل العادات والتقاليد التي قد تمنع زيادة انتاجية العمل عن حد معين ، او حجم الموارد المتاحة من رأس المال ، القوة العاملة ... الخ وامكانية استغلالها بأفضل الطرق الممكنة . وفي معظم البلاد المتخلفة فان حجم الموارد الرأسمالية المتاحة تعد من أهم القيود التي تحد امكانيات الخطط قصيرة الاجل .

وتتضح اهمية النقطة السابقة لو تبينا ان الخطط متوسطة الاجل عادة ما تحدد حجم الاستثمار الكلي والاستثمار في كل قطاع لفترة الخطة باكملها ، كما تحدد الاهداف المطلوبة تحقيقها عند نهاية الخطة بدون تفصيل للمسار الزمني لهذه المتغيرات - او في أحسن الاحوال - بافتراض معدل ثابت لنمو هذه المتغيرات خلال فترة الخطة . ومن هنا فان هذه الخطط عادة لا تصلح للتطبيق العملي وتستخدم الخطط قصيرة الاجل كوسيلة متكررة لتفصيل الخطة متوسطة الاجل ووضعها في برامج للتنفيذ حيث يتم تحديد أحجام المتغيرات الاقتصادية المختلفة مثل الانتاج ، الانفاق ، الاستثمار ، الادخار ... الخ لكل سنة من سنوات الخطة بصورة دقيقة ومفصلة .

التى تمر بها البلاد المختلفة تختلف عن بعضها البعض كما أن تغير هذه الظروف قد يؤدى الى تغير المدى الزمنى للخطة • ومن المهم تحديد فترة خطة التنمية متوسطة الاجل بحيث تكون قصيرة بالدرجة الكافية التى تسمح بعمل تقديرات وتنبؤات بدرجة معقولة من الدقة • وأن تكون أيضا طويلة بالدرجة التى تسمح بتغطية فترات التفريخ لعدد معقول من المشروعات الرئيسية التى تتضمنها الخطة — حتى تعطى مؤشر معقول لمدى ما تم تنفيذه من اهداف الخطة •

وتتضمن الخطة متوسطة الاجل الاهداف الخاصة بنمو الانتاج والدخل على كل من المستوى القومى والمستويات القطاعية • كما تحتل الخطة الخاصة بالاستثمارات مكانا هاما فى هذه الخطة • ولا تقتصر الخطة على بيان حجم الاستثمارات خلال فترة الخطة فقط ، وانما تشمل أيضا بيان لاستراتيجية الاستثمار وتوزيعه على القطاعات المختلفة ،كما تتضمن أيضا المشروعات التى يتم تنفيذها داخل كل قطاع والتى يتم اختيارها استنادا الى بعض معايير الاستثمار التى يتم تحديدها • وبالاضافة الى ذلك فان الخطة توضح مستوى المدخرات المطلوب تحقيقها وبالتالى حدود الاستهلاك الخاص • كما توضح ايضا مدى الاعتماد على القروض الاجنبية وأوجه الاستفادة منها • كما توضح الاهداف المتوقعة بالنسبة للصادرات والواردات لكل قطاع •

ويؤدى اهتمام كثير من البلاد — خاصة البلاد المتخلفة — بمشاكل توسع الطاقة الانتاجية الى أن تحظى الخطط متوسطة الاجل بعناية المخططين • ومع ذلك فانهم كثيرا ما يكتفوا بتحديد الاهداف والمشروعات الواجب تنفيذها خلال فترة الخطة متوسطة الاجل دون تحديد للبرنامج التنفيذى أو ربط لنشاط الوحدات الاقتصادية المختلفة بمتطلبات الخطة سنة بعد اخرى — الامر الذى يجعل المنجزات تبعد كثيرا عن تقدير المخططين • ومن جهة اخرى فهناك دول عديدة تعتبر الخطط قصيرة الاجل (الخطط السنوية) مجرد حلقات متتالية فى الخطة متوسطة الاجل بنفس القدر الذى تعتبر فيه الخطط متوسطة الاجل كحلقات متتالية حتى تؤدى الى تنفيذ أهداف الخطة طويلة الاجل •

وتشير التجارب التاريخية الى أن الخطط التى تمتد لفترة تزيد على ست سنوات تكون عادة غامضة بالنسبة لما ينبغى تنفيذه فى السنوات الاخيرة الى الحد الذى يجعلها مجرد توقعات وآمال ، أو قد تكون التقديرات الخاصة بهذه السنوات الاخيرة غير دقيقة الى الحد الذى لا يمكن معه تعديل الخطة الحالية وانما قد يتطلب الامر احلال الخطة بخطة اخرى بديلة قبل نهاية الخطة الحالية .

جـ - الخطط طويلة الاجل :

ويتراوح المدى الزمنى لهذه الخطط بين خمسة عشر وخمسة وعشرين عاما . وتتميز بانها تسمح بقدر اكبر من حرية الحركة لما يمكن ان تحدثه من تغييرات هيكلية أو اجتماعية قد لا يمكن تحقيقها فى الاجل القصير كما تسمح هذه الخطط بامكان تحقيق تغييرات كبيرة فى حجم الموارد المتاحة مادية كانت أم بشرية . والصعوبة الاساسية التى تواجه هذا النوع من الخطط هى عدم وضوح الرؤية بنفس الدرجة من الثقة خاصة للفترات التى تمتد بعد عشر سنوات خاصة فى العصر الحالى الذى يتميز بسرعة التطور التكنولوجى.

وفى البلاد حديثة العهد بالتنمية نجد ان الاهداف التنموية عاجلة وواضحة كما انه لا يوجد بديل للتركيز على تحقيق هذه الاهداف . كما ان القادة السياسيين فى معظم هذه البلاد - خاصة تلك التى لا تتمتع بالاستقرار السياسى - يفضلون التركيز على الخطط متوسطة الاجل حتى يتم وضع حلول للمشاكل العاجلة . ولهذه الاسباب فان فرص اعداد خطط طويلة الاجل بالاضافة الى خطة اخرى لفترة قصيرة تكون غير متاحة بالدرجة الكافية .

وباستمرار عملية التنمية فانه عادة ما يوجد بعض المشروعات او البرامج التى لا يمكن ادماجها كلية فى خطة قصيرة او متوسطة الاجل . وقد تحاول بعض البلاد التغلب على هذه الصعوبة عن طريق تحضير تنبؤات للقطاعات الحساسة تمتد لفترة أطول من فترة الخطة . وقد تحاول بعض البلاد مضاعفة فترة الخطة على أن تملأ الفترة الثانية للخطة بشكل عام وبدون تفصيل . وبهذا تدرج البرامج التى تمتد لفترة اطول من

خمس سنوات فى الخطة . وهذا الحل الاخير هو ما حدث فى مصر عند اعداد أول خطة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتى كان من المفروض ان تغطى الفترة ١٩٥٩ / ١٩٦٠ ـ ١٩٦٩/١٩٧٠ ولكن لظروف السياسية والاقتصادية حالت دون تنفيذ الجزء الثانى من هذه الخطة .

وبالرغم من ان تحديد التنبؤات القطاعية قد يكون مفيدا اذا اضيف الى الخطة متوسطة الاجل فى المراحل الاولى للتنمية ، الا أن فائدته محدودة لتنفيذ الاهداف الاساسية للتخطيط والتى تتضمن تغييرات هيكلية فى الاقتصاد القومى بالشكل الذى لا يمكن أخذه فى الحسبان فى تنبؤ قطاعى أو خطة متوسطة الاجل ـ مثل تغيير هيكل الاقتصاد القومى من الاعتماد بدرجة كبيرة على الزراعة الى الاعتماد بدرجة كبيرة على الصناعة ، نسب مزج عناصر الانتاج فى الصناعات التى يتم الاتفاق على اقامتها وهل ستكون هذه الصناعات كثيفة بالنسبة للعمل أم كثيفة بالنسبة لرأس المال ، تخطيط القوى العاملة وهل سيتركز الاهتمام باتاحة فرص اكثر للعمالة أو برفع الكفاية الانتاجية ... الخ وتحديد هذه التغيرات الهيكلية سوف يساعد على توضيح الاتجاه العام الذى يحتمل ان يمر به الاقتصاد القومى فى الاجل الطويل .

وبالاضافة الى ذلك فانه من الواضح انه كلما ازداد تطور المجتمع كلما تعددت الاحتمالات المختلفة للسياسة الاقتصادية . ولكل هذه الاسباب فانه من الصعب وضع قرارات متوسطة الاجل ورشيدة دون ان يتم تحديد الاستراتيجية طويلة الاجل مقدما . ومن المشاكل الاساسية التى يواجهها التخطيط فى الكثير من البلدان النامية هو عدم وضوح استراتيجية التنمية فى الاجل الطويل .

ويمكننا تعريف الاستراتيجية بانها تتضمن :

ـ اختيار الاهداف بالمقارنة بين البدائل الممكنة .
ـ تحديد السبل المختلفة التى يمكن ان تؤدى الى نفس الهدف النهائى .
ـ الطابع الاتفاقى غير المؤكد للقرارات .
ـ اجراء الحساب بدلالة التكلفة والمخاطر .

وعندما يتكلم المخطط على الاستراتيجية ، فانه من الضرورى ان يدخل فى حسابه انه يتعامل مع أطراف آخرين لا يمكن على الدوام ان يتوقع تصرفاتهم وردود افعالهم . ولهذا السبب فاننا نجد ان نظرية الالعاب Game Theory تقوم بدور اساسى فى اختيار الاستراتيجية .

لا بد من التاكيد بان تحديد استراتيجية النمو لا بد وأن يسبق تحديد طرق وأساليب التخطيط حيث ان هذه الاخيرة لا بد وأن تتفق مع الاهداف المقررة فى الاستراتيجية . وهناك العديد من المشاكل الاساسية التى تواجه تحديد استراتيجية التنمية والتى ينبغى الاهتمام بها مثل :

- التركيز على التشابك الموجود بين المتغيرات المختلفة
- الاهتمام بمجموعة محددة من البدائل التى يتعين الاختيار بينها .
- الاهتمام بعمل التغييرات اللازمة لنجاح الاستراتيجية — وينبغى أن تحدد هذه بعد دراسة وباحتراس .

اخيرا ينبغى ان نلاحظ انه قد يحدث نوع من التعارض بين الخطط طويلة الاجل والخطط قصيرة الاجل . وقد يحدث هذا التعارض — على سبيل المثال — بين الاهداف مثل التصنيع باتباع اساليب الانتاج الحديثة وزيادة فرص العمالة او تحقيق زيادة كبيرة فى الدخل مع اعادة توزيع الدخل ، وهكذا . وبالرغم من انه يمكن تحقيق هذه الاهداف جميعا فى الاجل الطويل الا انه قد يحدث تعارض بينها فى الاجل القصير . وفى هذه الحالة فانه من الضرورى ان تلعب الاهداف طويلة الاجل دورا رئيسيا فى تحديد الاهداف قصيرة الاجل ، واذا حدث تعارض بين كل منها فان التفضيل لا بد وأن يكون للاهداف طويلة الاجل . وهذا هو ما يحدث فى كثير من البلاد الاشتراكية على عكس الحال من البلاد ذات الاقتصاد المختلط حيث نجد ان الخطة متوسطة الاجل هى المؤثرة دائما فى حين ان الخطة طويلة الاجل تعتبر كتنبؤ وغالبا ما تحدث التنازلات للخطط قصيرة الاجل .

د - استمرار الخطة ومرونتها :

ذكرنا من قبل انه من الضرورى ان يتم مراعاة الاجراءات اللازمة لتنفيذ الخطط طويلة الاجل فى كل من الخطط متوسطة الاجل وقصيرة الاجل • غير انه من الملاحظ ان هناك مشكلة تواجهها الكثير من البلاد فى ربط الخطط متوسطة الاجل ببعضها البعض • ولهذا فان الانتقال من خطة لاخرى لا يتحقق بالكفاءة المطلوبة ويمكن ان تعزو هذه الاسباب الى :

- ان الوقت المحدد لصياغة الخطط متوسطة الاجل قد يكون قصيرا اكثر من اللازم بحيث لا يسمح بالاستمرار التدريجى لجهود التنمية من الخطة القديمة الى الخطة الجديدة •
- عادة ما نجد ان المشروعات المختلفة لا يحدد لها الزمن المناسب للتنفيذ - او قد يتأخر تنفيذ بعض هذه المشروعات لاسباب مختلفة ولهذا السبب فانه قرب نهاية الخطة قد نجد محاولات مستميتة لانهاء بعض المشروعات المقرر الانتهاء منها • وقد يعقب هذا بعض الخمول •

والحاجة الى استمرارية عملية التخطيط هى حاجة ماسة خاصة فى البلاد التى يلعب فيها القطاع العام دورا أساسيا فى عملية التنمية حيث تعتمد المؤسسات الانتاجية فى تخطيط نشاطها الانتاجى على التعليمات التى تصلها من الجهات المختصة - واى تأخير فى وصول هذه التعليمات قد يؤدى الى حدوث بعض الخلل فى النشاط الجارى لهذه الوحدات الانتاجية •

وبالاضافة الى ذلك فان الحاجة لاستمرارية عملية التخطيط فى الاقتصادات المختلفة هى حاجة ماسة حيث يندر عادة تنفيذ اى مشروع طبقا للخطة الموضوعة حرفيا • وتحدث هذه الانحرافات اما نتيجة للتغير فى الظروف المحيطة بعملية التنمية او نتيجة للقوى التى يحدثها الاسراع بعملية التنمية • وعندما تحدث صعوبات فى التنفيذ فقد تدعو الحاجة الى اتخاذ اجراءات جديدة لتحقيق الاهداف التى سبق تحديدها • ومن ناحية

أخرى قد يحدث أن يكون ثمن تنفيذ الاهداف المقررة من قبل كبيرا جدا للحد الذى يلزم معه تعديل هذه الاهداف . او قد تدعو الحاجة الى اطالة فترة الخطة حتى يمكن تنفيذ الاهداف الواردة بها . وهذه التعديلات فى الخطة يمكن أن تحدث نتيجة لاسباب متعددة :

- عدم التأكد من دقة بعض البيانات التى يستخدمها المخطط مثل معدلات نمو السكان . تكاليف بعض المشروعات ... الخ .
- التطورات غير المتوقعة سواء المحلية أو الاجنبية مثل قيام حرب ، أو حدوث بعض الكوارث الطبيعية التى تؤثر على انتاج بعض المحاصيل ... الخ .

ولهذا السبب فاننا نجد ان التعديلات فى الخطة قد تكون ضرورية فى بعض الاحيان . أى أن التعديلات المستمرة فى الخطة ليست بالضرورة دليلا لعدم كفاءة التخطيط - بل على العكس من ذلك فان الفشل فى اجراء هذه التعديلات اللازمة قد يكون مؤشرا لعدم الكفاءة .

وعلى أى الاحوال فانه من الضرورى وجود بعض المؤشرات والمعايير التى تؤكد ضرورة عدم اجراء أية تعديلات فى الخطة الا بعد اجراء تقييم دقيق ومنظم للاحتمالات القائمة وذلك لضمان عدم حدوث تعديلات عشوائية وسريعة بدون دراستها دراسة وافية . كما انه من المستحسن عدم اجراء اية تعديلات أساسية فى الخطة الا فى حالات الطوارئ أو للضرورة القصوى .

وتؤكد الحاجة الى اجراء بعض التعديلات فى الخطط المختلفة الى ضرورة توافر قدر كبير من المرونة فى الخطة بالشكل الذى يجعلها قابلة للتعديل والتغيير استجابة للظروف الجديدة التى تحتم اجراء هذا التعديل . ولتحقيق هذا القدر الكبير من المرونة قد تلجأ بعض البلاد الى اعداد مايسمى بالخطط المتحركة Rolling Plans والتى يتم تعديل الخطة متوسطة الاجل طبقا لها بعد نهاية كل سنة بحيث تسقط السنة الاولى ويتم اعداد خطة للسنوات الخمس المقبلة (أى تضاف سنة جديدة) وهكذا وهذا يعنى أن الخطط تتجدد عند نهاية كل سنة بحيث يبقى عدد السنوات ثابتا بينما

الخطط تتحرك من سنة لاخرى • والفائدة الاساسية من وضع هذه الخطط هى وجود قـــوى محددة تدفع للتغيير المنظم والمستمر فى الخطـة •

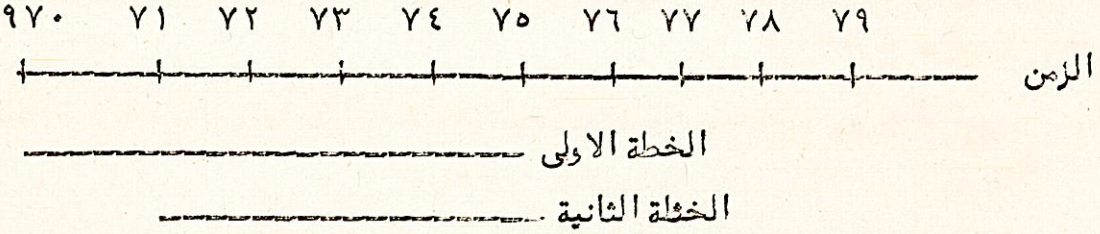

وهكـذا

وبالرغم من ذلك فان هناك بعض الاسباب لعدم تطبيق هذا النوع من الخطط فـــى البلاد الاقل نموا ، والتى يمكن تحديدها كما يلـــى :

- ان فكرة التخطيط كعملية مستمرة ، غير واضحة فى أذهان الكثيرين •
- حتى فى حالة وضوح الفكرة وقبولها فان الهيئات المسؤولة عن التخطيط عادة ما تكـون دون المستوى الذى يسمح بتعديل الخطة سنويـا •
- ان الخطة المتحركة هى عمل فنى لا ينتج عنها مثل الضجة التى تحدثها الخطة متوسطة الاجـل •
- قد يؤدى استخدام هذا النوع من الخطط الى اجراء بعض التغييرات فى أهـداف الخطة — وهذا قد يؤدى الى بعض المخاطر الناتجة لعدم تأكد المنظمين والافراد بأهداف الخطـة •

ولكل هذه الاسباب فاننا نجد انه يصعب على البلاد الاقل نموا — عادة تطبيق هـذا النوع من الخطط • وكثيرا ما تعتمد هذه البلاد على الخطط السنوية لاستحداث أيـــة تعديلات او تغييرات فى الخطط متوسطة الاجـل •

أخيرا ينبغى أن نؤكد أن توافر المرونة فى الخطة لا يتنافى بالضرورة مع وجوب الالـزام

الذى يضمن تحقق حد ادنى من الاهداف اللازم تحقيقها خلال فترة الخطة والـــذى يفرق بين التخطيط الشامل والملزم Imparative Planning وبين التخطيط التأشيرى Indicative Planning الذى ينتصر على وضع مؤشرات عامـــة للقطاع الخاص دون الزامه باتباع سياسة معينة • ويرجع هذا الى ان الالزام لا ينبغـــى ان يؤدى الى أن تكون الخطة جامدة وغير قادرة على التغير لمواجهة الظروف الطارئـــة اوغير المتوقعـــة •

٤ـ الغايات والاهداف :

يعتبر تحديد الغايات أو الاهداف النهائية Final Objectives لعملية التنمية نقطة البدء الاساسية فى عملية التخطيط ـ حيث يؤدى التخطيط الى اثارة البحث عن هذه الغايات النهائية وعن المغزى الانسانى والاجتماعى لمجهود التنمية • ورســـم الاتجاهات البعيدة الامد يسمح بابراز :

- الاهداف النهائية للتنمية •
- الاهداف النهائية لقطاعات النشاط المختلفة وتحديد مدى اسهام كل منها فـــى البحث عن الاهداف الاساسية للتنمية وفى تطوير سائر قطاعات وميادين التنميـــة كذلك •

ولا شك ان تحديد هذه الغايات النهائية يعتمد على طبيعة النظام الاجتماعى السائد بمعنى ان البلاد الاشتراكية ستضع اهدافا نهائية تختلف عن تلك التى توضـــع فى البلاد الرأسمالية • وبالاضافة الى ذلك فان الكثير من الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة فى هذه المجتمعات تلعب دورا كبيرا فى تحديد هذه الغايـــات او الاهداف النهائيـــة •

ولهذا السبب فبينما نجد ان التخطيط فى البلاد الرأسمالية عادة ما يهدف الـــى تجنب البطالة وتفادى التقلبات الاقتصادية ، أو تحقيق حد ادنى من النمـــو الاقتصادى نجد ان التخطيط فى البلاد الاشتراكية عادة ما يهدف الى تحقيق التصنيع السريع

د • عمرو محيى الدين ، مرجع سابق ، صفحة ٢٧٩ ـ ٢٨٠ •

للدولة ، ادخال الاساليب التكنولوجية الحديثة فى الزراعة ، ... الخ . اما البلاد الاقل تقدما فانها عادة ما تحاول تحقيق اهداف عديدة تضم الى حد كبير الاهداف السابقة بدرجات متفاوتة ، كما انها تضم بعض الاهداف التى تعتمد على الظروف الخاصة بكل منها[1] مثل القضاء على الثنائية فى الاقتصاد القومى ، او تخفيض الاعتماد على صادرات قطاع معين (مثل القطن او البترول) ... الخ .

وبالرغم من تحديد هذه الغايات او الاهداف النهائية فانه من الضرورى اعطاء تحديد رقمى لهذه الغايات . وهذا يتطلب تحديد الاهداف Targets التى ينبغى تحقيقها خلال فترة زمنية محددة . فالقضاء على الثنائية الموجودة فى الاقتصاد القومى ، او تخفيض الاعتماد على صادرات قطاع معين يمكن تحقيقه بطرق مختلفة كما ان هناك مستويات متعددة لتحقيق هذه الغايات النهائية وآجال زمنية مختلفة للوصول اليها . ولهذا السبب فان هذه الغايات المختلفة ينبغى أن يتم تحديدها فى صورة اهداف . ويمكننا ان نميز بين نوعين من الاهداف :

- اهداف اساسية أو اولية Basic or 'Primary' Targets وهى التى تحظى باولوية عن غيرها من الاهداف مثل تحقيق زيادة معينة فى دخل الفرد ، تحقيق مستوى معين من العمالة ، ... الخ .
- اهداف مشتقة او ثانوية Derived or secondary targets وهى التى يتم اشتقاقها فى ضوء الاهداف الاساسية السابق تحديدها . فتحقيق زيادة معينة فى صادرات الحاصلات الزراعية قد يتطلب توفير بعض خدمات التمويل ، توفير معدات التعبئة والتغليف ، تدبير قدر معين من وسائل النقل الداخلى والخارجى ... الخ ، ولهذا السبب فانه يمكننا ان نعتبر الاهداف المشتقة كتعديلات او اضافات او كوسائل تحقيق الاهداف الاساسية .

وبخصوص الشكل الذى يمكن ان تصاغ فيه هذه الاهداف فانه يمكننا ان نفرق بين الاهداف المحددة Fixed targets — مثل مضاعفة الدخل القومى فى عشر سنوات ، او تحقيق التوازن فى ميزان المدفوعات فى نهاية الخطة ... الخ ، وبين الاهداف المرنة Flexible Targets. مثل تحقيق اكبر زيادة ممكنة فى الدخل القومى خلال فترة الخطة ، او الوصول بالفائض (أو العجز) فى ميزان المدفوعات الى اكبر (أو اقل) ما يمكن

---

(١) د . محمد محمود الامام ، التخطيط من اجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية (معهد الدراسات العربية ، ١٩٦٢) صفحة ١٧ — ٢١ .

فى نهاية الخطة ... الخ . وبالنسبة لبعض الاهداف فقد يكون من الافضل اتباع الاسلوب الاخير اذ أن اسلوب الاهداف المحددة قد يعيبه عدم توافر قدر كبير من المرونة او قد ينتج عنه المبالغة فى تحديد الاهداف وما قد يؤدى اليه ذلك من اختناقات قد تؤثر على نمو الانتاج خلال فترة الخطة .

وجدير بالذكر ان بعض الاهداف قد يتعارض مع البعض الاخر مثل تحقيق اكبر زيادة ممكنة فى الدخل القومى وضمان حد ادنى لمستوى المعيشة . ففى الاجل القصير نجد ان ضمان حد ادنى لمستوى المعيشة قد يؤدى الى زيادة ما يخصصه المجتمع لاغراض الاستهلاك وبالتالى تخفيض الجزء المخصص للاستثمار وتخفيض معدل نمو الدخل القومى . ولهذا السبب فانه قد يكون من اللازم اجراء بعض المقارنة او المساومة Trade off بين هذه الاهداف المتعارضة .

وبالاضافة الى ذلك فانه من الضرورى ان يكون هناك تنسيق بين الاهداف المختلفة حتى لا تكون الخطة مجرد تجميع لبرامج جزئية لا يوجد ما يضمن اتساقها وبالتالى امكانية تحقيقها فى آن واحد . فتحديد زيادة معينة فى الانتاج الصناعى مثلا قد يترتب عليها زيادة فى الواردات من السلع الاستثمارية او السلع الوسيطة . وهذه الزيادة فى الواردات سوف تؤثر على الهدف الخاص بميزان المدفوعات . ويمكن أن تتم عملية التنسيق عن طريق العمل على زيادة الصادرات و/أو تخفيض الواردات الكمالية مثلا للابقاء على الهدفين فى نفس الوقت .

وعندما تقوم الحكومة بتحديد اهدافها بوضوح فى المراحل الاولى لاعداد الخطة فانه ستكون هناك فرصة معقولة امام المخططين لاعداد خطة تنموية تتفق مع هذه الاهداف . ولكن المشكلة هى أن كثيرا من الحكومات لا ترغب أو لا تستطيع تحديد غايات التخطيط بوضوح . وقد يرجع هذا الى الخلط بين الاهداف الاولية والاهداف الثانوية او للقيود العملية التى تفرض نفسها اثناء خطة التنمية .

ويمكن ان نعتبر ان الخلط بين الاهداف الاولية والثانوية ، وبين الاهداف طويلة الاجل وقصيرة الاجل ، وبين الاهداف الكمية والاهداف النوعية ، مع وسائل تنفيذ

هذه الاهداف كدليل على أن المسئولين والمخططين غير متأكدين بالنسبة لما يتوقعونه من خطط التنمية .

وليس من العسير ان نرى الاسباب التى تدفع المسئولين الى عدم تحديد الاهداف التى يريدون تحقيقها بوضوح كاف . ففى البلاد التى ينخفض فيها معدل نمو دخل الفرد والتى تسود فيها عدم عدالة توزيع الدخل سواء بين الافراد أو بين الاقاليم ، والتى تنتشر فيها البطالة نجد انه من السهل على الساسة فى كثير من هذه البلاد ان يهدفوا الى القضاء على كل هذه العلل — بالرغم من التعارض بينها فى الاجل القصير . ومن الواضح انه يمكن أن تتضمن الخطة بعض الاهداف المتعارضة لو وضحت اولوية كل من هذه الاهداف على بعضها البعض . ويؤدى الفشل فى التوفيق بين هذه الاهداف المتعارضة الى صعوبة تحديد السياسات الكفيلة بتنفيذ الخطة . وبالاضافة الى ذلك فان الفشل فى القضاء على التعارض بين الاهداف المختلفة أو تحديد اولوية كل منها على الآخر قد يؤدى الى ان يقضى كل منها على الآخر او يفسح احدهما المجال للآخر .

٥ـ معدلات النمو :

ذكرنا من قبل ان جهود التخطيط التنمية الاقتصادية لا بد وأن تتركز حول الارتفاع بمعدل نمو دخل الفرد . ولا شك ان هذا يجعل هذا المعدل هو المحور الاساسى للخطة حيث لا بد من التعرف على العوامل التى تساعد على تحديده ، حتى يمكن التنبؤ به ، ثم التحكم فيه عن طريق التأثير فى العوامل التى تحدده والوصول به الى المستوى المحدد له فى الخطة .

أ) تحديد معدل نمو دخل الفرد :

ولما كان متوسط دخل الفرد هو خارج قسمة الدخل المحلى على عدد السكان فان معدل نمو دخل الفرد هو بالتقريب معدل زيادة الدخل المحلى مطروحا منه معدل نمو السكان . ويمكن اثبات ذلك فيما يلى :

افترض اننا نستخدم الرموز التالية للمتغيرات التالية ولمعدلات النمو السنوية فيهـــا :

الدخل المحلى = y	، معدل نمو الدخل المحلى = g
عدد السكـــان = N	، معدل نمو السكـــان = r
دخل الفـــرد = P	، معدل نمو دخل الفرد = P

وعلى ذلك فان قيم هذه المتغيرات فى كل من السنة الاولى والسنة الثانية تكون كمايلى :

المتغير y	السنة الاولى	السنة الثانية
الدخل المحلـى N	y	y (1+g)
عدد السكـــان P	N	N (1+n)
دخل الفـــرد	P	P (1+P)

وعلى ذلك فان دخل الفرد فى السنة الاولى هو $P = \frac{Y}{N}$ (١)

وفى السنة الثانية هو $P\,(1+P) = \frac{Y\,(1+g)}{N\,(1+n)}$ (٢)

ولايجاد معدل نمو دخل الفرد فاننا نقوم بقسمة المعادلة رقم (٢) علـــــى المعادلة رقم (١) — أى أن :

$$(1+P) = \frac{(1+g)}{(1+n)} = \frac{1+n+g-n}{1+n} =$$

$$= 1 + \frac{g-n}{1+n}$$

$$\therefore P = \frac{g-n}{1+n} \text{ تقريبا } ^{(1)} \quad g - n.$$

وهذا يعنى انه لو كان معدل نمو الدخل المحلى = ٥ر٢ ٪ ومعدل نمو السكان يساوى ٥ر٢ ٪ فان معنى هذا ان دخل الفرد سيظل على ما هو عليه نظرا لان معدل نمو دخل الفرد فى هذه الحالة يساوى الصفر . ولهذا السبب فانه لكى ينمو دخل الفرد فلا بد من ان ينمو الدخل المحلى بمعدل اكبر من معدل نمو السكان .

ويمكن بالطبع التأثير فى معدل نمو دخل الفرد عن طريق الاهتمام برفع معدل نمو الدخل المحلى او خفض معدل نمو السكان او بالتأثير فى كلا العاملين . ولكن ينبغـــى التاكيد بان امكانية الكثير من البلاد الاقل نموا فى تخفيض معدل نمو السكان هـــى امكانية محدودة فى الاجل القصير حيث تخضع هذه الامكانيات لاعتبارات اجتماعيـــة

---

(١) السبب فى هذا التقريب هو ان (n) وهى معدل نمو السكان — كسر صغير جدا لا يتجاوز ٠٣ر ولهذا فان خارج قسمة اى مقدار على (١ر٠٣) سوف يتساوى بالتقريب مع خارج القسمة على الواحد الصحيح .

واقتصادية لا يمكن تغييرها فى الاجل القصير (خمس او عشر سنوات على سبيل المثال) • ولكن فى الاجل الطويل فانه من المتوقع ان تحقق البلاد الاقل نموا ما يسمى بالانتقال الديموجرافى [١] Demographic Transition والذى يتمثل فى اتجاه معدلات المواليد فى هذه البلاد للانخفاض — هى الاخرى — نتيجة لزيادة درجة التحضر وزيادة فرص العمالة امام النساء ، وتلاشى تأثير العادات البالية ••• الخ وبالتالى تخفيض معدل نمو السكان

ولهذا السبب فانه لكى تحقق البلاد الاقل نموا اى ارتفاع محسوس فى دخل الفرد (فى الخطط متوسطة الاجل) فلا بد وان يتجه الاهتمام الى الارتفاع بمعدل نمو الدخل المحلى • ويتطلب ذلك معرفة العوامل التى تؤثر فى هذا المعدل بهدف التأثير فيها للوصول الى هذا المستوى المطلوب • ومن الواضح انه يمكن التأثير على معدل نمو الدخل المحلى عن طريق التأثير فى العوامل المقيدة لهذا النمو • وتتلخص هذه العوامل فى القيد الخاص بالقدرة على التكوين الرأسمالى والذى يرتبط بمدى توافر المدخرات التى يمكن توجيهها للاستثمار ، القيد الخاص بميزان المدفوعات ، واخيرا القيد الخاص بالقوة العاملة المدربة ومدى الزيادة فى الكفاءة الانتاجية لها • ويتوقف التركيز على اى من هذه القيود على نوع وطبيعة المشاكل التى تواجهها البلاد المختلفة • فالدول التى تعانى من انخفاض مستوى الدخل وتعانى بالتالى من حلقة الفقر المفرغة سوف تركز على الاهتمام برفع معدلات الادخار لان العامل المحدد للنمو فى هذه البلاد هو ضعف معدلات التكوين الرأسمالى • ويمكن لهذه البلاد ان تستعين بالقروض الاجنبية لكسر الحلقة المفرغة وبالتالى زيادة معدل نمو الدخل المحلى • هذا فى حين ان بعض البلاد الاقل تقدما — مثل الدول التى اكتشف فيها البترول — وبعض البلاد المتقدمة قد لا تعانى من نقص معدلات الادخار او من القيد الخاص بميزان المدفوعات ولكن تنحصر مشكلتها فى الاهتمام بالارتفاع بمعدلات نمو القوة العاملة و/ أو معدلات نمو الكفاءة الانتاجية • وفيما يلى سنناقش بالتفصيل هذه القيود المحددة للنمو : [٢]

---

(١) A. Coale & E. Hoover, Population Growth and Economic Development in Low Income Countries (Princeton: Princeton University Press, 1958), Chepter II.

(٢) B. Van Arkadie & C.R. Frank, Economic Accounting and Development Planning, Rev. ed. (New York: Oxford University Press, 1969), pp. 333-341.

ويمكننا أن نعمم هذه القيود الى القيود التى تفرضها الكميات المتاحة من عناصر الانتاج مثل رأس المال ، والنقد الأجنبى ، والعمالة المتاحة . أما بالنسبة لعنصر الأرض فلما كانت الكميات المتاحة من هذا العنصر لاينتابها التغير ـ فى ضوء الأساليب التكنولوجية المتاحة والتى لايمكن معها تحويل الصحراء الى أراضى صالحة للزراعة بتكلفة اقتصادية ـ فانه لن يتم التعرض لها . ومن المهم أن نوضح أن فعالية أحد هذه القيود قد تتضح بصورة أكبر من القيود الأخرى فى مرحلة معينة من مراحل النمو فى حد معين . ولكن نمو الاقتصاد القومى قد يمكن من التغلب على هذا القيد بحيث يشكل أحد القيود الأخرى القيد الفعال لعملية النمو وهكذا .

ب ـ التكوين الرأسمالى والنمو :

يعتمد معدل نمو الدخل المحلى الى حد كبير على معدل التكوين الرأسمالى ـ أى على نسبة ما يخصص للاستثمار من الدخل المحلى . فكلما زاد معدل التكوين الرأسمالى كلما كان من الممكن بصورة عامة تحقيق زيادة فى معدل نمو الدخل المحلى .

ويرجع الاهتمام بدور التكوين الرأسمالى فى النمو الى كتابات كل من هارود ودومار[1] ـ وهى ما يطلق عليها عادة بنموذج هارود ـ دومار . يهتم هذا النموذج بالطابع المزدوج للاستثمار ـ أو التغير فى مخزون رأس المال خلال فترة زمنية معينة . فمن ناحية

---

1) R. Harrod, Towards a Dynamic Economics (London: MacMillan, 1948), pp. 63-100, and, E. Domar, "Expansion and Employment", American Economic Review, March 47, pp. 34-55.

نجد ان الاستثمار يؤدى الى زيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد القومى • ومن ناحية اخرى نجد ان الاستثمار هو احد مكونات الدخل — وزيادة الاستثمار تؤدى الى زيادة الطلب الكلى ليس فقط بشكل مباشر وانما ايضا عن طريق أثر زيادة الاستثمار على الدخل (وهى التى تتحدد بقيمة مكرر الاستثمار) • وتتلخص مشكلة هذا النموذج فى تحديد معدل النمو التوازنى والذى تتوافق فيه الزيادة فى الطاقة الانتاجية مع الزيادة فى الطلب الكلى •

ويرجع الاهتمام بكل من جانبى العرض والطلب الى ان هذا النموذج صمم أساسا لمعالجة مشاكل النمو فى البلاد الرأسمالية المتقدمة — والتى قد يقصر الطلب الكلى فيها عن الامكانيات الانتاجية المتاحة — وبالتالى تتعطل بعض الموارد الانتاجية وزيادة الطلب فى فى هذه الحالة سوف تؤدى الى اعادة توظيف هذه الموارد • ولكن المشكلة الرئيسية التى تواجه البلاد الاقل نموا تتركز فى جانب العرض — حيث ان مشكلة زيادة الطلب لا تعد مشكلة نمو فى الواقع • ولهذا السبب فان اهتمام هذه البلاد يتركز فى كيفية تحقيق اكبر زيادة ممكنة فى الطاقة الانتاجية ، وبالرغم من هذا التركيز على جانب العرض فان نموذج هارود — دومار اتضحت اهميته لهذه البلاد للدور الرئيسى الذى يعطيه هذا النموذج لمعدل التكوين الرأسمالى •

وطبقا لهذا النموذج فان معدل النمو فى الدخل المحلى ( ) خلال فترة معينة يمكن تحديده كالتالى :

$$g = \frac{\Delta y}{y} = \frac{\Delta y}{I} \cdot \frac{I}{y} = \frac{1}{\sigma} \cdot \frac{I}{Y}$$

حيث :

y = الدخل المحلى

Δy = الزيادة فى الدخل المحلى

I = الاستثمار

σ = معامل رأس المال (اى عدد وحدات رأس المال اللازمة لزيادة الدخل بمقدار وحدة واحدة — أى $\frac{I}{\Delta y}$)

وطبقا لهذه المعادلة فانه يمكن زيادة معدل النمو عن طريق رفع معدل الاستثمار اى نسبة الاستثمار الى الدخل $(\frac{I}{y})$ او عن طريق تخفيض معامل رأس المال او بالتأثير فى كلا العاملين . ولهذا السبب فان التاثير فى معدل النمو يتطلب التأثير فى العوامل التى تحدد كل من معدل الاستثمار ومعامل رأس المال .

وقبل مناقشة العوامل التى تحدد معدل الاستثمار فان هناك بعض المفاهيم الاساسية التى لا بد من ملاحظتها بخصوص هذا المعدل .[1] واول هذه المفاهيم هو مايمكن تسميته بالمعدل الادنى للاستثمار — والذى يتحتم القيام به لمنع دخل الفرد من التدهور اى لمواجهة النمو السكانى . وينبغى للبلاد الاقل نموا ان تعمل على أن يكون معدل الاستثمار الفعلى أعلى قليلا من هذا المعدل . وبالرغم من ان هذا المعدل المتواضع قد يكون من الصعب تحقيقه — خاصة فى حالة البلاد التى تعانى من الانفجار السكانى — الا ان الكثير من هذه البلاد يمكنها تحقيقه بدون اللجوء الى تغييرات رئيسية فى السياسة الاقتصادية ، او اية تغييرات فى انماط السلوك او اساليب الانتاج . ولهذا السبب فان المعدل الادنى للاستثمار هو معدل منخفض ، وينبغى استخدامه كمؤشر فقط .

ويتعلق المفهوم الثانى بمعدل الاستثمار الاقصى — من الناحية العملية — والذى يمكن تحديده فى ضوء مقدرة السكان — او مقدرة الحكومة على اقناعهم — بنبوذ حد معين من التقشف فى الوقت الحاضر — للتمتع بمستوى معيشى أعلى فى المستقبل . ولا بد ان يحمص المخطط على تقدير هذا المعدل بعناية فائقة . وهذا المعدل — كما سيتضح لنا بعد قليل — لا بد من تحديده بعد اخذ معدل الادخار المحتمل فى الحسبان .

اما المفهوم الاخير فيتعلق باعلى معدل للاستثمار يمكن تحقيقه فى ضوء ما يمكن تسميته بالطاقة الاستيعابية absorption capacity والتى تعتمد على الموارد الطبيعية والتنظيمية ، كفاءة الاجهزة الادارية والفنية ، نجاح البلد فى زيادة معدلات الاستثمار فى الماضى ، نجاح البلد فى زيادة معدلات الادخار فى الماضى (اى زيادة

---

(١) U.N., ECAFE, Programming Techniques for Economic Development, (Development Programming Techniques Series, No. 1(Bongkok, 1960)½ pp. 9-10.

معدل الادخار الحدى على معدل الادخار المتوسط) ٠٠٠الخ [1] ٠ وهذه الطاقة تحـــدد كمية الاستثمار التى يمكن تنفيذها بكفاءة ٠ وبالرغم من انه يمكن زيادة هذه الطاقة عن طريـــق المزيد من الاستثمارات ، فانها تضع حدودا فعالة لمعدلات التنمية الممكنة خاصة فى الاجـل القصير ٠ ومن الواضح انه لوكانت معدلات الاستثمار التى تتطلبها اكبر طاقة استيعابية ممكنة تفوق مقدرة السكان على الادخار ٠ فانه من الممكن سد هذه الفجوة عن طريق القروض والمساعدات الاجنبية ٠ اما فى الحالة العكسية فينبغى الاهتمام برفع حدود الطاقة الاستيعابية كجزء مبدئـى من خطة طويلة الاجـل ٠

ويتحدد معدل الاستثمار بالقدرة على تعبئة المدخرات المحلية (S_d) والتى يمكن تقسيمها الى مدخرات القطاع الخاص ، مدخرات القطاع العام ، ومدخرات الادارة الحكوميـة) ، اى انه ـ فى حالة عدم الاعتماد على القروض الاجنبية ـ (S_f)

$$I = S_d + S_f$$

وباحلال هذه المعادلة فى المعادلة السابقة نجد أن

$$g = \frac{1}{\sigma} \frac{S_d}{y} = \frac{\alpha}{\sigma}$$

حيث :

α = معدل الادخار = اى نسبة المدخرات المحلية الى الدخل $\frac{S_d}{y}$

وفى حالة الاعتماد على القروض او الاستثمارات الاجنبية (S_f) فان هذه القروض يمكـــن اضافتها الى المدخرات المحلية وتصبـــح العلاقة السابقة كالتالى :

$$g = \frac{1}{\sigma} \frac{S_d + S_f}{y}$$

ويمكن توضيح ذلك بيانيا فى الشكل التالى :

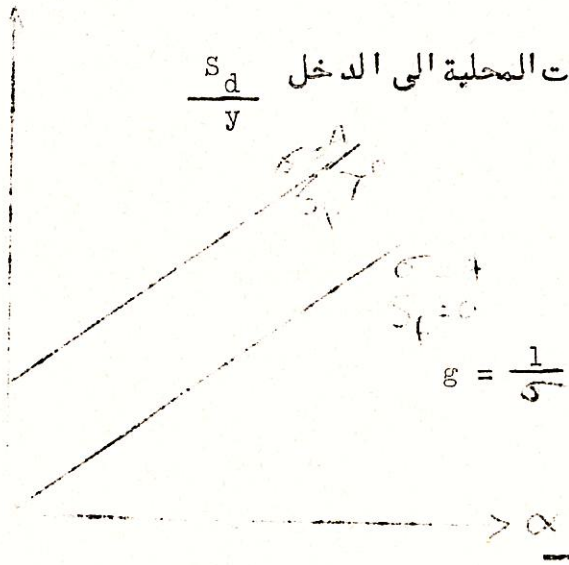

---

(١) انظر فى هذا المجال :

P.N. Rosenstein - Rodan "International Aid for Underdeveloped Countries ", R.E.S., May, 1961, pp. 107-138.

ويوضح هذا الشكل العلاقة بين معدلات الادخار المحلية (ك) ومعدل نمو الدخل المحلى (g) . فبمعرفة معامل رأس المال (ح) - ولنكن ٤ مثلا - فانه يمكن تحديد العلاقة بين معدل الادخار ومعدل النمو اولا : فى حالة كون المدخرات الاجنبية معادلة للصفر ، وثانيا فى حالة السماح بالقروض الاجنبية . وكما يتضح من الشكل فانه ببقاء معامل راس المال على ما هو عليه فان السماح بالقروض الاجنبية يؤدى الى الارتفاع بمعدل نمو الدخل المحلى .

لاحظ ان الاعتماد على القروض الاجنبية بالرغم من انه يسمح برفع معدل النمو - الا انه فى نفس الوقت يؤدى الى ضرورة تحقيق الزيادة المستمرة فى الصادرات فى المستقبل لخدمة الدين والتى تتمثل فى دفع الفوائد المستحقة على القرض وسداد هذا القرض عندما يحين اجل السداد . ولما كانت معظم صادرات البلاد الاقل نموا تتمثل فى المواد الاولية وهذه تتمتع بضآلة مرونة الطلب العالمى لها ، فان هذه الاعباء الاضافية قد تؤدى الى تفاقم مشاكل ميزان المدفوعات وبالتالى قد تعوق النمو الاقتصادى كما سيرد ذكره بعد قليل .

اما العامل الثانى الذى يمكن التأثير على معدل النمو من خلاله فهو معامل رأس المال (ح) . وهنا ينبغى أن نفرق بين المعامل المتوسط لرأس المال Average capital output ratio وهو عبارة عن $\frac{\text{رأس المال}}{\text{الناتج المحلى}}$ وبين المعامل الحدى لرأس المال Incremental or Marginal Capital - Output Ratio ويطلق عليها للاختصار ICOR - وهو عبارة عن $\frac{\text{الزيادة فى رأس المال (اى الاستثمار)}}{\text{الزيادة فى الدخل}}$

ويوضح هذا المعامل كمية رأس المال اللازمة لتحقيق زيادة فى الدخل المحلى الاجمالى مقدارها الوحدة . ومعنى هذا انه لو كان هذا المعامل يساوى ٤ (أو ٤ : ١ كما يطلق عليها فى بعض الاحيان) فان تحقيق زيادة فى الدخل المحلى مقدارها مليون جنيه

---

(١) H.B. Chenery" Comparative Advantages and Development Policy", American Economic Review, 1961.

تتطلب زيادة فى رأس المال مقدارها ٤ مليون جنيه . وبالرغم من ان معاملات رأس المال التى يتم حسابها هى المعاملات المتوسطة فان ما تحتاجه خطط التنمية هى المعاملات الحدية لاننا نحتاج معلومات عن راس المال اللازم لزيادة الدخل .

وينبغى أن نلاحظ ان المعامل الحدى لرأس المال للاقتصاد القومى فى مجموعه هو عبارة عن متوسط مرجح لمعاملات رأس المال القطاعية ، حيث يتم الترجيح طبقا لزيادة الناتج فى كل من هذه القطاعات . ومن الواضح ان هذه المعاملات القطاعية قد تختلف عن بعضها البعض الى حد كبير - حيث تتجه الى الزيادة بشكل كبير فى قطاعات التشييد ، والاسكان ، والمواصلات ، بينما تتجه الى الانخفاض فى بعض صناعات السلع المصنعة . ولهذا السبب فانه ما لم يتم تقدير المعامل الخاص بالاقتصاد القومى بعد حساب دقيق للتشابك القطاعى الموجود ولاتجاهات النمو الخاصة بكل قطاع فان المعامل الذى يتم استخدامه سوف يكون مجردا من اى معنى اقتصادى .

واستخدام معامل رأس المال الحدى لتقدير الاحتياجات من رأس المال خلال خطة التنمية فان هناك فرض اساسى وهو ان هذا المعامل لن ينتابه التغيير خلال فترة الخطة . غير أن هذا قد يكون غير صحيح نتيجة للتطور الفنى الذى قد يؤدى بهذا المعامل الى الانخفاض ولهذا السبب فانه من الواجب اجراء الدراسات اللازمة للتغير المحتمل فى هذه المعاملات القطاعية خلال فترة الخطة وتعديل هذه المعاملات تبعا لذلك .

ومعنى هذا انه يمكن رفع معدل النمو عن طريق توجيه الاستثمارات الى القطاعات التى ينخفض فيها معامل رأس المال حيث يؤدى ذلك الى انخفاض معامل رأس المال الكلى وبالتالى تحقيق معدل مرتفع للنمو بالنسبة لنفس القيمة التى يتم تحديدها لمعدل الادخار ويمكن توضيح ذلك بيانيا فيما يلى :

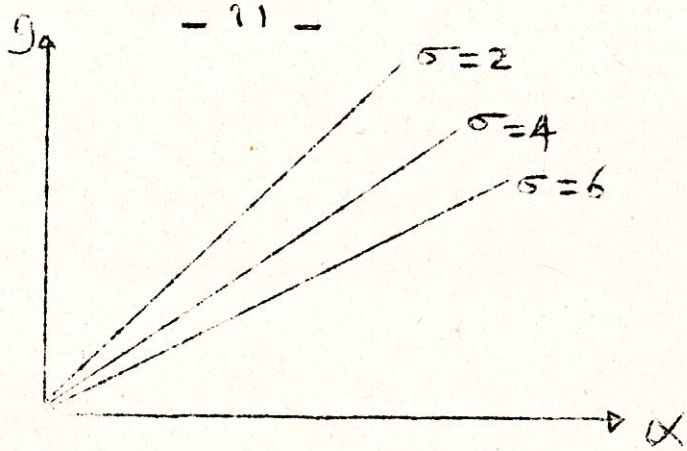

اى انه كلما انخفض معامل رأس المال كلما ادى ذلك الى ارتفاع معدل النمو الذى يمكن تحقيقه بالنسبة لقيمة معينة لمعدل الادخار .

ولا يقتصر الاختلاف على قيمة المعامل الحدى لرأس المال بين القطاعات المختلفة ولكنه يمتد ايضا ليشمل اختلاف هذه المعاملات القطاعية بين البلدان المختلفة . ويرجع هذا الاختلاف بين قيمة المعامل القطاعى فى البلدان المختلفة الى اختلاف نسب عناصر الانتاج المتوفرة ، الى اختلاف المهارات التنظيمية والادارية ... الخ . وبالاضافة الى ذلك فان هذه المعاملات تختلف من وقت لاخر كما سبق وأوضحنا نتيجة للتغير فى أساليب الانتاج .

وبالاضافة الى ذلك فانه لما كان الاستثمار يؤدى الى زيادة فى الطاقة الانتاجية بعد الانتهاء من اقامة هذه المشروعات الاستثمارية فان من الضرورى ان نأخذ فى الحسبان الفترة التى يتم فيها انشاء هذه المشروعات وهو ما يطلق عليها عادة بفترات التفريح Gestation Periods . ومن الواضح ان هذه الفترات تختلف بالنسبة للمشروعات المختلفة ، حيث ان بعض المشروعات قد لا يتجاوز انشاؤه فترة العام فى حين ان البعض الاخر قد يمتد لعدة سنوات مثل مشروع السد العالى .

وفى الصياغة السابقة فان فترة التفريح المستخدمة كانت تعادل فترة زمنية واحدة - وهى الفترة التى يتحقق فيها الزيادة فى الطاقة الانتاجية ΔY - ولكن هذا قد يكون غير صحيح كما سبق وأوضحنا . ولو كانت هذه الفترة اطول من ذلك فان هذا سيؤدى الى انخفاض معدل النمو - مع افتراض بقاء قيمة كل من معامل الادخار ومعامل رأس المال على ما هى عليه . ويرجع هذا الى ان مستوى الدخل القومى بعد انتهاء هذه الفترة سيكون اعلى من مستواه الحالى وبالتالى فان الزيادة فى الانتاج كنسبة من الدخل المحلى سوف

تكون اقل • وبالاضافة الى هذا الاثر فان الاطالة فى فترة التفريخ سوف يكون لها اثر سيىء آخـــر والذى يتمثل فى تأجيل الانتفاع بمزايا الاستثمـار • اى أن امتداد فترة التفريخ سوف يكـــــون له نفس الاثر الذى يحدث نتيجة لانخفاض معدل الادخار او ارتفاع معامل رأس المال • ويمكـن اثبات ذلك كما يلـى :

افترض ان الاستثمار يتم القيام به فى السنة t وان فترة التفريخ تعادل θ - وبهذا فان حجم الاستثمار اللازم فى السنة t هـو :

$$I_t = \sigma\left[Y_{t+\theta+1} - Y_{t+\theta}\right] = g(1+g)^{\theta} Y_t$$

وحيث ان المدخرات اللازمة وهى Y_t لا بد وأن تتعادل مع هذه الاستثمارات ، فان :

$$\alpha Y_t = \sigma\, g(1+g)^{\theta} Y_t$$

$$g(1+g)^{\theta} = \frac{\alpha}{\sigma}$$

$$\therefore g = \frac{\alpha}{\sigma(1+g)^{\theta}}$$

ويمكن توضيح ذلك بيانيا كالتالـى :

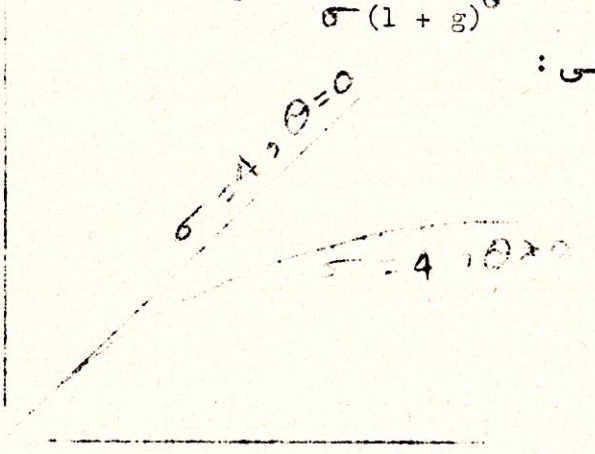

ولحساب المعامل الحدى لرأس المال فانه من الواجب - على الاقل نظريا - ان نأخذ كل من الاستثمار والزيادة فى الدخل بعد استبعاد استهلاك رأس المال Depreciation اى اننا لا بد وأن ننسب الاستثمار الصافى (وليس الاستثمار الاجمالى) الى الزيادة فى الدخـل المحلى الصافى (وليس الدخل المحلى الاجمالى) • ويرجع هذا الى ان الاستثمارات التى توجـه للاحلال محل رأس المال المستهلك لا تؤدى الى زيادة الطاقة الانتاجية • وبالرغم مـــن

ذلك فان الارقام التى تستخدم لتقدير المعامل الحدى لرأس المال عادة ما تكون هى الارقام الاجمالية (وليست الصافية) ويرجع هذا الى ان تقدير قيمة هذا المعامل عادة ما لا يتم بدرجة كبيرة من الدقة ، كما ان المفروض هو خصم ما يستهلك فعلا من رأس المال وليس بالضرورة ما يتم تخصيصه من الناحية المحاسبية لحساب استهلاك رأس المال وعادة ما نجد ان الاستهلاك الفعلى لرأس المال هو أقل بكثير من مخصص الاستهلاك . ويرجع هذا الى أن جزء متزايد من رأس المال الحالى هو رأس مال جديد ولن يصيبه البلى والهلاك قبل مرور فترة معينة بالرغم من حساب مخصصات الاستهلاك . كما انه فى حالة وجود بعض التقدم الفنى فان المعدات الجديدة التى يتم الحصول عليها بنفس المبالغ المخصصة للاستهلاكات سوف تعطى طاقة انتاجية اكبر من المعدات التى تم استهلاكها (١)

ويمكننا ان نقارن المعامل الحدى لرأس المال بما يطلق عليه فى النظرية الاقتصادية بالناتج الحدى لرأس المال Marginal Productivity of Capital وهذا المفهوم الاخير هو عبارة عن نسبة الزيادة فى الانتاج الى الزيادة فى رأس المال - فى حالة تغيير رأس المال مع بقاء العناصر الاخرى وقنون الانتاج على ما هى عليه . وهذا يعنى ان المعامل الحدى لرأس المال هو مقلوب هذه النسبة . ومع هذا فلا بد من ملاحظة ان المعامل الحدى لرأس المال يجيبنا على السؤال الخاص بمقدار رأس المال الذى نحتاجه خلال فترة معينة لتحقيق زيادة معينة فى الطاقة الانتاجية مع الاخذ فى الاعتبار كل التغييرات الممكن حدوثها خلال هذه الفترة نتيجة لاستخدام اساليب جديدة للانتاج او نتيجة لزيادة القوة العاملة او ما الى ذلك وكل هذه العوامل التى يسمح لها بالتغير قد تؤدى الى تخفيض حجم الاستثمارات اللازمة لتحقيق زيادة معينة فى الطاقة الانتاجية ولهذا السبب فان المعامل الحدى لرأس المال قد يكون اقل بكثير من مقلوب الناتج الحدى لرأس المال .

وبالرغم من التحفظات السابق ذكرها على استخدام المعامل الحدى لرأس المال فان استخدام هذا المعامل يعد الوسيلة الوحيدة التى يمكن من خلالها تقدير

---

(١) هذا بفرض بقاء أسعار السلع الرأسمالية على ما هى عليه .

الاحتيـــاجات الرأسمالية اللازمة لتحقيق زيادة معينة فى الدخل • ويمكن للمخطط أن يحدد بالتقريب القيمة المتوقعة لهذا المعامل خلال فترة الخطة — للاقتصاد القومى ككـــل او لقطاع معين — بعد ان يأخذ فى الحسبان اثر التغير فى معدلات النمو المتوقعة ، فـــى التكوين القطاعى للانتاج ، الكميات المتاحة من الموارد الطبيعية ، ... الخ وتوضح الدراسات المقارنة[1] لقيمة هذا المعامل فى البلاد المختلفة الى أن قيمته تتراوح بين ٣ ، ٤ • وتقـــع قيمة هذا المعامل لكثير من البلاد بين هاتين القيمتين ، وان كانت بعض القيم الخاصـــة ببعض البلاد قد تكون بعيدة الى حد ما عن أى من هاتين القيمتين • ومن الممكن بتحسين نـوع البيانات المستخدمة وطرق التقدير ان يخفض معدل الخطأ فى هذا التقدير لاى بلـد ، ولكن من الصعب الحصول على قيم دقيقة لهذا المعامل نتيجة لوجود بعض العناصـــر التى لا يمكن قياسها Intangibles — مثل القدرات الادارية او التنظيميـــة المتاحـة •

حـ — ميزان المدفوعات والنمو :

بالرغم من الاهتمام الرئيسى بمشاكل التكوين الرأسمالى واهميته فى البلاد الاقل نموا باعتباره احد العوامل الرئيسية المقيدة للنمو فى هذه البلاد فان ضرورة تحقيق التوازن فـــى ميزان المدفوعات تعد هى الاخرى من هذه العوامل الرئيسية المحددة للنمو فى معظم هـذه البلاد • فمع بداية عملية التنمية نجد تزايد الحاجة الى الواردات فى شكل السلع الرأسماليـة او السلع الوسيطة التى تتطلبها الصناعات التى يتم انشاؤها • وبالاضافة الى ذلك نجـد الحاجة تتزايد الى المهارات الفنية والتخصصات الدقيقة ويتم الوفاء بهذه الاحتياجـات اما عن طريق الاستعانة بالخبراء الاجانب او ارسال البعثات العلمية والعملية وكـــل هذه العمليات تعد من الواردات غير المنظورة • ومما يزيد الطين بله ان حجم السكان يتزايد بسرعة رهيبة مما يؤدى الى الضغط على الموارد الطبيعية الموجودة وقد يتطلب بالتالـى بعض الواردات من المواد الغذائية مثل الحال هنا فى مصر •

---

(١) S. Kuznets, "Capital Formation Proportions: International Comparisons for Recent Years", E.D.C.C., Vol. 8, No. 4 (July 1960).

ومن الواضح ان هذا الحجم المتزايد من الواردات يتعين الوفاء به عن طريق حجم متزايد من الصادرات و/ أو القروض الاجنبية[1] . وفيما يتعلق بالصادرات فاننا نجد ان عددا كبيرا من هذه البلاد يعتمد على صادراته من المواد الاولية . ولكن الطلب العالمي على هذه المواد لا يتزايد بالسرعة المناسبة . ويرجع هذا الى ان تركيب الانتاج الصناعي في البلاد المتقدمة قد انتقل من الصناعات الخفيفة الى الصناعات الثقيلة (مثل صناعات السلع الهندسية او الكيماوية) وهذه تحتاج الى كمية أقل من المواد الاولية ، انخفاض المرونة الدخلية للطلب على السلع الزراعية ، اتجاه البلاد الاكثر تقدما الى حماية منتجاتها الزراعية ، التوفير في استخدام المواد الاولية في العمليات الصناعية ، واخيرا ، وليس آخرا ، نتيجة لاحلال الكثير من الالياف الصناعية محل المواد الخام الطبيعية[1] . ولكل هذه الاسباب فانه من المحتم على البلاد الاقل نموا أن تحاول زيادة حجم صادراتها من السلع الصناعية أو الخدمات ، بالاضافة الى ما يمكنها تصديره من المواد الاولية .

اما فيما يتعلق بالقروض (او الاستثمارات) الاجنبية فانها بالاضافة الى ما تسمح به من تحقيق حجم اكبر من الاستثمارات عما تسمح به المدخرات المحلية — تسمح ايضا بالحصول على حجم اكبر من الواردات مما تسمح به الصادرات المحلية . وهذا الدور المزدوج للقروض الاجنبية يمكن توضيحه بمناقشة ما يسمى بفجوة النقد الاجنبي Foreign Exchange Gap وفجوة الموارد المحلية Domestic Resources Gap وهاتين الفجوتين يمكن تعريفهما كما يلي :

$$Y = C + I + X - M \qquad (١)$$

$$Y = C + S \qquad (٢)$$

$$\therefore C + S = C + I + X - M \qquad (٣)$$

$$\therefore I - S = M - X \qquad (٤)$$

---

١) هذا بالطبع استثناء الاعتماد على أرصدة النقد الاجنبي التي قد تكون متوافرة كغطاء للعملة ومن الواضح انه لا يمكن الاعتماد على هذه الاحتياطيات بصفة دائمة .

٢) R. Nurkse, Equilibrium and Growth in the World Economy, (Harvard University Press, 1962), pp. 299-295.

حيث : Y = الدخـــل

C = الاستهلاك

I = الاستثمار

X = الصادرات M = والواردات

S = الادخـــار

والمعادلة الاولى توضح أوجه انفاق الدخل (الاستهلاك) ، الاستثمار، وصافى الصـادرات) اما المعادلة الثانية فتوضح ان الدخل القومى يخصص اما للاستهلاك أو للادخار وتوضـــح المعادلة الثالثة التعادل بين الدخل والانفاق . اما المعادلة الرابعة فتوضح ان فجـــوة الموارد المحلية (I - S) تعادل فجوة النقد الاجنبى (M - X) . وحجم هاتـــين الفجوتين يعادل بالطبع حجم القروض الاجنبية التى تحصل عليها البلد وهى S_f.

وعلى هذا فان قيد ميزان المدفوعات يمكن توضيحه بضرورة تعادل قيمة الواردات مـع قيمة الصادرات مضافا اليها القروض الاجنبية . أى أن

$$M = X + S_f$$

وطبقا لهذه المعادلة فان الوسيلة الوحيدة لزيادة الواردات ΔM تكون عن طريق زيـادة الصادرات ΔX او زيادة الاعتماد على القروض الاجنبية ΔS_f . أى ان :

$$\Delta M = \Delta X + \Delta S_f$$

وبالرغم من ان التغير فى الصادرات يعتمد - الى حد ما - على عوامل خارجية مثل التغيـر فى الدخل فى البلاد المستوردة ، حجم الانتاج فى البلاد المنافسة فى أسواق الصادرات، الخ كما ان التغير فى حجم القروض الاجنبية قد يعتمد على علاقات البلد السياسية وحالتهـــا الاقتصادية ، فان التغير فى الواردات يمكن اعتباره الى حد كبير كتغير تبعى يحـــدث نتيجة للتغير فى الدخل . اى أن :

$$\Delta M = b_m \Delta Y$$

حيث b_m تمثل الميل الحدى للواردات - اى مقدار التغير فى الواردات الناتج عن تغـــير الدخل بمقدار الوحدة وباحلال هذه المعادلة فى المعادلة السابقة نحصل :

$$b_m \Delta Y = \Delta X + \Delta S_f$$

$$\therefore \quad \frac{\Delta Y}{Y} = g = \frac{1}{b_m} \cdot \frac{\Delta X + \Delta S_f}{Y}$$

أى ان معدل نمو الدخل يعتمد على نسبة الزيادة فى الصادرات والقروض الاجنبية الى الدخل وعلى الميل الحدى للاستيراد . ولهذا السبب فان تخفيض الميل الحدى للاستيراد يؤدى الى زيادة معدل النمو المحتمل فى الدخل - ويمكن تخفيض هذا المعدل عن طريق التحكم فى الواردات الكمالية ، رسم سياسة التصنيع للاحلال محل الواردات الاعتماد على المواد الخام او المواد الوسيطة المحلية بدلا من تلك التى يتم استيرادها . الخ اما اذا لم يكن من الممكن تخفيض b_m فان الوسيلة الوحيدة لزيادة معدل النمو تكمن فى زيادة نسبة كل من الصادرات و/ أو القروض الاجنبية الى الدخل .

د) القوة العاملة والنمو :

يشكل المعروض من القوة العاملة احد القيود التى يمكن ان تواجهها بعض البلاد عند محاولتها تحقيق معدل مرتفع للنمو . ومن مناقشتنا لمشاكل التخلف فى البلاد الاقل نموا وجدنا ان الكثير منها يعانى من مشاكل الانفجار السكانى المترتبة على انخفاض معدلات الوفيات بشكل ملحوظ مع بقاء معدلات المواليد عند مستواها المرتفع . ولهذا السبب فمن المستبعد ان تواجه هذه البلاد مشاكل فى المعروض من العمل خاصة العمل غير المدرب

وعلى اى حال فانه يمكننا ان نوضح العلاقة بين معدل نمو الدخل ومعدل نمو القوة العاملة كما يلى :

المتغير	السنة الاولى	السنة الثانية
عدد العمال	L	$L(1 + n')$
الدخل	Y	$Y(1 + g)$
متوسط انتاجية العامل	$D = Y/L$	$D(1+\rho)=\frac{Y(1 + g)}{L(1 + n')}$

حيث :

n' = معدل النمو السنوى لعدد العمال - حيث يعتمد على معدل نمو السكان وعلى مدى التغير فى نسبة المساهمة فى قوة العمل المدنية Particpation Ratio .

ε = معدل النمو فى انتاجية العمل .

ومن السطر الاخير الذى يوضح متوسط انتاجية العمل فى السنة الثانية يمكننا الحصول على :

$$(1+\varepsilon) = \frac{1+g}{1+n'} = \frac{1+n'+g-n'}{1+n'} = 1 + \frac{g-n'}{1+n'}$$

وهذا يعنى ان معدل النمو فى انتاجية العمل هو :

$$= \frac{g-n'}{1+n'}$$

ومنها يمكن الحصول على معدل نمو الدخل - بضرب الطرفين فى الوسطين - أى أن :

$$g = n' + \varepsilon + \varepsilon n'$$

وهذا يعنى ان معدل نمو الدخل يعتمد على معدل نمو القوة العاملة ، معدل النمو فى انتاجية العمل ، وحاصل ضرب معدل نمو القوة العاملة فى معدل نمو انتاجية العمل . ولما كانت المعدلات الخاصة بالنمو فى القوة العاملة والنمو فى انتاجية العمل عادة لا تتجاوز قيمتها ٣ أو ٤ ٪ فان حاصل ضرب هذه المعدلات هو قيمةضئيلة للغاية قد لا تزيد على ٠٠١ر٠ ولهذا السبب فانه يمكننا ان نقرر ان معدل نمو الدخل يساوى - بالتقريب - معدل نمو القوة العاملة مضافا اليه معدل النمو فى انتاجية العمل .

وكما ذكرنا من قبل فانه من المستبعد أن تواجه معظم البلاد الاقل نموا اية مشاكل فى المعروض من العمل - خاصة العمل غير المدرب . ولهذا السبب فانه بالرغم من ان معدل نمو الدخل يمكن تحديده من المعادلة السابقة الا ان المعروض من العمل لا يمكن ان يكون عاملا مقيدا للنمو فى هذه البلاد وانما تتمثل هذه العوامل المقيدة للنمو اساسا فى القيد الخاص بالمعروض من رأس المال او بالقيد الخاص بالمعروض من النقد الاجنبى .. وتظهر اهمية

هذه العوامل فى المراحل الاولى للتنمية حيث تنخفض معدلات الدخول وتتزايد الحاجة الى النقد الاجنبى لتزايد الاعتماد على العالم الخارجى . ولكن باستمرار عملية التنمية وارتفاع معدلات الدخول وبناء هيكلى انتاجى سليم ومتوازن تبدأ اهمية هذه العوامل فى الانخفاض فى حين يبدأ القيد الخاص بالنمو فى قوة العمل فى الظهور وهو الوضع السائد فى كثير من البلاد المتقدمة الآن .

وفى بعض الحالات قد تعانى بعض هذه البلاد من ندرة فى عنصر العمل الماهر . وفى هذه الحالة يمكننا صياغة العلاقة بين معدل نمو الدخل ومعدل النمو فى عنصر العمل الماهر . وتعتمد زيادة المعروض من هذا العنصر على ما يخرجه الجهاز التعليمى من مهارات (متضمنا المبعوثين او المتدربين فى العالم الخارجى) . أى أن :

$$\Delta w = O_e$$

حيث

Δw = الزيادة فى عنصر العمل الماهر

O_e = ناتج الجهاز التعليمى

ولكن الطلب على عنصر العمل الماهر يعتمد الى حد كبير على معدل نمو الدخل المحلى - أى أن :

$$\Delta w = b_w \Delta Y$$

حيث :

b_w = الزيادة فى القوة العاملة المدربة التى تحتاجها كل زيادة فى الدخل بمقدار وحدة واحدة .

وعلى هذا - فمن المعادلتين السابقتين يمكننا الحصول على :

$$Y = \frac{1}{b_w} O_e$$

$$= \frac{1_w}{b_w} O_e$$

$$\therefore \frac{\Delta Y}{Y} = g = \frac{O_e}{b_w Y}$$

أى ان معدل نمو الدخل المحلى يعتمد على الزيادة فى القوة العاملة المدربة التى تحتاجها كل زيادة فى الدخل بمقدار الوحدة (b_w) وعلى نسبة تخريج القوة العاملة

المدربة الى الدخل المحلى الاجمالى .

٦- الخطة والميزانية :

ان الميزانية السنوية هى الوسيلة التى تحدد عن طريقها الحكومة اوجه كل من الايرادات والانفاق الحكومى - الخاص بكل من الادارة العامة والقطاع العام . ومن هنا فان الميزانية الحكومية تعد عاملا من العوامل الرئيسية فى كل من الايرادات تحويل خطة التنمية الى برنامج للعمل . وبالتالى العمل على تنفيذ هذه الخطط . ومن ناحية اخرى فانه يمكننا اعتبار الخطة متوسطة الاجل على انها تتضمن - هى الاخرى - ميزانية متوسطة الاجل . ومن الواضح ان الخطة السنوية هى همزة الوصل المثالية بين الخطة المتوسطة الاجل والميزانية - حيث يتم تحديد ما ينبغى عمله والموارد والاجراءات اللازمة للتنفيذ فى السنة التى يجرى اعداد الخطة من اجلها . وبهذا تختصر الخطة متوسطة الاجل الى ما ينبغى ان تتضمنه الميزانية السنوية .

وبصورة عامة يمكننا ان نجمل الوظائف المتعددة للميزانية فيما يلى :

- وسيلة لتنفيذ خطط التنمية .
- وسيلة للرقابة المالية ولادارة الاعمال الحكومية .
- وسيلة لتحضير البيانات اللازمة للسياسة الاقتصادية والمالية .
- وسيلة لتنفيذ القرارات التى تم الاتفاق على تنفيذها .
- وسيلة لعرض حسابات الحكومة على الشعب ومجلس الشعب .

أ) العلاقة بين الخطة والميزانية :

وعندما تتوثق العلاقة بين الخطة والميزانية فان الميزانية يمكن اعتبارها على انها الخطة المالية المقابلة لخطة القطاع العام . ولكى تؤدى الميزانية هذا الدور بكفاءة فانها ينبغى ان تشمل - بالاضافة الى النفقات الجارية والموارد المالية المتعددة - ايضا النفقات الرأسمالية التى تقوم بها الحكومة لتنفيذ خطط التنمية .

وتعد الخطة السنوية أوسع من ناحية الشمول من الميزانية التقليدية - حيث نجد الخطة

السنوية تهتم بتوزيع الموارد الاجمالية المتاحة على برامج القطاعات المختلفة وعلى المشروعات المختلفة التى تتضمنها الخطة كما تهتم الخطة السنوية ايضا بتحديد المدخرات ، الاستثمارات ، الصادرات ، الواردات ، الانتاج ، والاهداف الاخرى التى تتضمن استخدام هذه الموارد بالطريقة التى تضمن اتساقها مع الظروف الاجتماعية والمهارات الادارية والتنظيمية المتوافرة فى المجتمع . وتتضمن الخطة بالنسبة للقطاع العام برامج الوحدات المستقلة والمؤسسات والاقاليم المختلفة . وفى حالة شمول الخطة نجد انها تتضمن ايضا تحديد للاطار الذى تتم فيه التنمية فى القطاع الخاص كما انها تتضمن اخيرا تحديد لادوات السياسة الاقتصادية والتغييرات التنظيمية الضرورية لتعبئة الموارد وتنفيذ الخطة .

وبالاضافة الى ذلك فانه يمكن اعتبار الخطة السنوية اوسع من الميزانية من ناحية اضافية - وهى أن الخطة عادة ما تصاغ بطريقة اكثر عمومية من الميزانية . حيث تهتم الخطة السنوية بتحديد الاهداف والاولويات فى استخدام الموارد المادية والبشرية والمالية على القطاعات والمشروعات المختلفة . فى حين ان الميزانية تهتم بتحديد اوجه الانفاق المختلفة مقسمة حسب الابواب المختلفة للميزانية ، الايرادات من الضرائب المختلفة ، والموارد الاخرى ، التكاليف التقديرية للمشروعات المختلفة ، الامكانيات الادارية المتاحة للمشروعات والبرامج المختلفة ... الخ .

وفى البلاد الاشتراكية نجد ان الميزانية التى تعتمد على الخطة السنوية هى جزء مكمل للعملية التخطيطية . وتمثل الميزانية بالاضافة الى ارباح القطاع العام المصدر الاساسى للاستثمارات اللازمة لتنفيذ الخطة السنوية . ولكن ينبغى أن نوضح ان الدور الذى تقوم به الميزانية فى هذه البلاد هو دور مكمل للخطة - ولهذا فان الميزانية لا بد وأن تكون متسقة مع الخطة السنوية .

وعلى العكس من ذلك نجد ان العلاقة بين الخطة السنوية والميزانية فى البلاد الاقل تقدما قد لا تكون على هذه الدرجة من القوة . ويمكن تلخيص المعوقات الاساسية للتكامل بين الخطة والميزانية فيما يلى :

- استقلال وزارة الخزانة عن جهاز التخطيط .
- عدم قدرة بعض البلاد على اعداد الخطط السنوية . وفى غياب هذه الاخيرة فان الحكومة تلجأ الى الميزانية لتنفيذ الخطة متوسطة الاجل .
- عدم الاهتمام بتوزيع الانفاق على المشروعات المختلفة فى الخطة السنوية ـ حيث غالبا ما تتضمن هذه الاخيرة قائمة بالمشروعات المراد تنفيذها .
- عدم التوافق الزمنى بين اعداد الخطط السنوية والميزانية ـ حيث قد تختلف بداية السنة لكل منهما (حيث نجد الخطة تغطى سنة ميلادية فى حين ان الميزانية قد تغطى سنة مالية قد تبدأ فى ابريل أو يوليو وتنتهى بالتالى فى مارس أو يونيو) . وقد كان هذا هو الوضع السائد فى مصر حتى يناير ١٩٧٣ ـ حيث جرت العادة على ان تغطى الخطط السنوية سنوات ميلادية فى حين ان الميزانية كانت تبدأ فى يوليو وتنتهى فى يونيو من كل عام . ولكن ابتداء من يناير ١٩٧٣ تم تعديل الميزانية بحيث تغطى سنة ميلادية ـ مثل الخطة تماما . ولكن ينبغى التأكيد بانه لكى تتمكن الخطة من ارساء بعض القواعد والاسس للميزانية فان اعدادها لا بد وان يسبق اعداد الميزانية بفترة قصيرة ـ حتى يمكن اجراء تقديرات للابرادات المتاحة التى يمكن الاعتماد عليها فى وضع الخطة ـ مثل فائض الميزانية العادية .

ب) اختيار الشكل الاقتصادى المناسب للميزانية :

فى بعض الاحيان قد نجد ان الميزانيات التى يتم اعدادها فى بعض البلاد لا يتلاءم مع عملية التنمية الاقتصادية . حيث احيانا قد نجد تعدد الميزانيات ، عدم شمول الميزانية لبعض البنود التى يتحتم ابرازها ، او وجود كمية كبيرة من التفصيلات التى لا لزوم لها . وهذه الامور تؤدى الى تعقيد النظم المحاسبية المستخدمة كما قد تجعل من الصعب اتباع سياسة متسقة تمكن الحكومة من تحديد كمية الموارد المتاحة للتنمية وللاغراض الاخرى .

وبالاضافة الى ذلك فان عدم ملائمة الميزانية قد ينتج من عدم توافر الكفايات والمهارات اللازمة لاعداد الميزانية ، او نتيجة لسوء أو قدم النظم المحاسبية المتبعة ، او سوء نظم التصنيف

المتبعة . ومن الامثلة على ذلك عدم توفر الحساب الختامى بعد انتهاء السنة الماليـــة مباشرة - وهذا يؤدى الى اعتماد المخطط على بعض التخمينات او التقديرات عنـــد وضع الخطط بدلا من استناده الى الارقام الفعلية الخاصة بالمصروفات والايرادات للبنود المختلفة . وبالمثل فان سوء نظم التصنيف المتبعة قد تنتج من التفصيل المغل فـــى بعض البنود الذى يجعل من الصعوبة التجميع فى مجموعات ، او عدم الدقة فى فصـــل البنود المختلفة وهكـذا .

ومن الواضح ان التصنيف المتبع لا بد وان يسمح بتحديد الصلة بين المصروفـات والايرادات وبين المشروعات والبرامج المختلفة الموجودة بالخطة ، كما لا بد وأن يوضح التفرقة بين الايرادات والمصروفات الجارية والرأسمالية وتوضيح حجم المدخرات الحكوميـة (فى شكل فائض الحساب الجارى والذى يساهم فى تمويل الاستثمارات) ، واخيرا التفرقة بين الانفاق الذى يتصل بالتنمية سواء بالنسبة للانفاق الجارى او الانفاق الرأسمالى .

وفيما يتعلق بالمصروفات الحكومية الجارية فان هناك اتجاه لتزايد نسبة الانفـاق الحكومى الى الدخل المحلى الاجمالى بزيادة متوسط دخل الفرد . وينتج هـــذا لارتفاع مرونة الطلب الدخلية على الخدمات الحكومية[1] . ولا ينتج هذا التزايد فـــى المصروفات الحكومية نتيجة لتزايد الانفاق الحكومى على التنمية فقط او نتيجة لزيـــادة الانفاق على التسليح فى بعض البلاد ، ولكن ايضا نتيجة لتزايد الطلب على الخدمات الحكومية مثل التعليم ، الصحة ، الضمان الاجتماعى ... الخ[2] . ومن الواضح ان هذه الزيادة فى الانفاق الجارى تؤدى الى نقص الموارد التى يمكن ان تواجهها الحكومـة للاستثمار كما سبتضح بعد قليل .

اما فيما يتعلق بالايرادات الجارية فاننا نجد انه على عكس الحال فى البـــلاد

---

(١) E. Hagen, Op. cit., p. 315.

(٢) A. Martin and W.A. Lewis, Patterns of Public Revenue and Expenditure", The Manchester School (Sep., 1956).

المتقدمة حيث تحتل الضرائب المباشرة اهمية كبيرة فان هذه الضرائب ـ نظرا للضغوط السياسية والاقتصادية لاصحاب الدخول المرتفعة فى البلاد الاقل نموا ـ لا يتم جمعها بالكفاءة المطلوبة . ولهذا السبب فان الضرائب غير المباشرة فى هذه البلاد تحتل اهمية كبيرة كمصدر للايرادات .

ويعد الفرق بين الايرادات والمصروفات الجارية مؤشرا فى غاية الاهمية[1] للدور الذى تلعبه الحكومة عن طريق الميزانية العامة فى دفع عجلة التنمية . فالفرق بين هذين البندين يمثل الفائض (فى حالة زيادة الايرادات عن المصروفات) او العجز (فى حالة زيادة المصروفات عن الايرادات) الذى تسهم به الميزانية العادية فى تمويل خطة الاستثمارات . ويضاف الى هذا الفائض الارباح التى تحققها شركات القطاع العام ليشكلا معا كيفية تمويل الاستثمارات التى يقوم بها القطاع العام فى خطة التنمية . ونظرا للطبيعة التوسعية لخطط التنمية فمن المستحسن ان يكون هناك فائض كاف لتمويل بعض الاستثمارات الجديدة .

اما فيما يتعلق بالتفرقة بين الاوجه المختلفة للانفاق والايرادات فيمكننا التفرقة بين نوعين من التصنيفات الاول هو ما يسمى بالتصنيف الاقتصادى حيث يتم تقسيم المعاملات الحكومية الى نفقات وايرادات جارية ، نفقات وايرادات رأسمالية ، تحويلات اما بخصوص الحساب الجارى أو حساب رأس المال وهذا التصنيف يساعد على تحديد مساهمة الحكومة فى المدخرات المحلية ، ويسهل ادماج المعاملات الحكومية فى حسابات الدخل القومى والميزة الرئيسية لهذا التصنيف هو انه يساعد على تحليل أثر الميزانية الحكومية على الاقتصاد القومى وبالتالى يساهم فى تقديم البيانات اللازمة لتحديد السياسات الاقتصادية .

بيد انه من المهم ان نلاحظ ان بعض الانفاق الرأسمالى قد يكون لاغراض لا تخدم التنمية الاقتصادية كما أن بعض النفقات الجارية قد يتم لخدمة أهداف التنمية ـ مثل الانفاق على التعليم ، الصحة ، ... الخ . ولهذا السبب فانه من الضرورى وحتى يتحقق التكامل

---

(١) U. Hicks, Development Finance: Planning and Control (New York: Oxford University Press, 1965), Chapter 8.

بين الخطة والميزانية ان تفصل المعاملات التى تتم لخدمة اغراض التنمية سواء كانت على الحساب الجارى او على حساب رأس المال من المعاملات الاخرى التى لا تخدم اغراض التنمية • وفى حالة وجود خطة للتنمية ، فان الانفاق الذى يخدم أغراض التنمية هو ذلك الذى تم تحديده فى الخطة • كما أن النفقات التى لا تخدم اهداف التنمية تقع خارج الخطة • ولهذا السبب فانه من المهم بالنسبة للتخطيط ان يتم تصنيف الميزانية بحيث تسمح بالتفرقة بين الانفاق الذى يخدم اغراض التنمية من غيره بالاضافة الى التفرقة بين النفقات الجارية والرأسمالية •

والتصنيف الذى يسمح بالتفرقة حسب وظيفة الانفاق يطلق عليه بالتصنيف الوظيفى Functional classification — حيث يتم التفرقة بين الانفاق الذى يخدم اغراض التنمية من غيره عن طريق تفصيل البنود المختلفة على أساس وظيفى (الصحة ، التعليم ، الطرق والمواصلات ••• الخ) • ويمكن التوسع فى هذه التصنيفات الى تصنيفات اخرى فرعية •

ومن الواضح انه يمكن التوفيق بين هذين التصنيفين (التصنيف الوظيفى والتصنيف الاقتصادى) وادماجهما فى نظام مجمع Cross classification system يسمح بتوضيح الانفاق الذى يخدم أهداف التنمية من غيره سواء كان على حساب رأس المال ام الحساب الجارى • وسوف تزيد فائدة هذا النظام المجمع لو تم اتباعه بكل المصالح والهيئات المستقلة [1] •

اخيرا ينبغى أن نشير الى نوع آخر من الميزانيات يطلق عليه ميزانيات الاداء أو البرامج (Performance or Program Budgets) والذى يؤكد غايات الحكومة وأهدافها ومدى التقدم الذى تم تحقيقه للوصول الى هذه الاهداف • وفى حالة اتباع هذه الميزانيات فان الهيئات الحكومية المختلفة وأوجه الانفاق تحتل اهمية ثانوية والامر الذى يحتل الاهمية القصوى هو ان البيانات تفصل بالنسبة لبرامج محددة فى شكل أعباء معينة للعمل ،

1- W. Stolper, "Administrative contribution to Economic Performance in Underdeveloped countries; American Political & Science Association, 1967.